بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المعجمة والمنع من الصرف في القرآن الكريم

رسالة ماجستير

إعداد :
حسن علي يوسف الحمد
الرقم الجامعي (٩٤١٠١٠٠٧)

إشراف الدكتور:
رسلان بني ياسين

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

إبراهيم ذيابات

العجمة والمنع من الصرف في القرآن الكريم

إعداد :

حسن علي يوسف الحمد

بكالوريوس لغة عربيّة ، جامعة اليرموك ، إربد - ١٩٩٤م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة ، في جامعة اليرموك، تخصص (اللّغة والنحو).

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: رسلان بني ياسين	.....	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور: سمير ستيتية	.....	عضواً
الدكتور: عبدالحميد الأقطش	.....	عضواً

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

أ.ز.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلـــى من غـذتني عطفا وحـنـانـا .... غاليتي ... إلـى أمـــي

إلـــى من عـلـمني الصبر والجـلـد .... عنـوان طموحـي .. إلى أبـــي

إلـــى من منـحـوني أخـوة صـادقـة .... أخـواني : محـمـد وأحـمـد

وعـمـــر وعـبدالباســـط

إلـــى من كن يسهرن على راحتي .... أخـواتي: فاطمة ومريم وكريمة

إلـى أخـواتي اللاتي لم تلدهن أمـي .... : خـلود وفريال وإيمان و...

إلـــى كل من نـذر نفسـه خـدمـة للقرآن الكريـم.

إلـــى كـل هـؤلاء.

أهـــدي هـذا الجـهـد المتواضـع

الباحـث

شكر وتقدير

أتوجّه بالدعاء والحمد والشكر، إلى الله العلي القدير على أن منّ علي بإتمام هذا العمل.

وبعدُ، فلا يسعني إلاّ أن أقدّم الشكر أجزله، إلى أستاذي الفاضل: الدكتور سلمان القضاة على أن تفضّل بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، فرعا هذا العمل بعلمه الغزير مُذ كان فكرة تعتمل في الذهن، فلم يبخل بأن قدّم لي من علمه الغزير ووقته الثمين، فلم يألُ جهداً في تيسير كُل ما استصعب عَليَّ من مسائل، فأفدت من توجيهاته العلميّة وآرائه السديدة التي شكّلت جُزءاً كبيراً من دعائم هذا العمل. بيد أن الظروف حالت دون أن يشهد حصاد هذه الثمرة التي رعاها بعلمه الغزير وصبره الطويل، وإن كُنت أتمنّى لو أنه حضر حصادها. حفظه الله ورعاه ووفّقه وجزاه عن كل ما قدّم خير الجزاء.

وما انفكت ثمرة هذا العمل تلقى الرعاية والعناية، حتّى غدت ناضجة يافعة على يد أستاذي الفاضل: الدكتور رسلان بني ياسين، الذي أكمل معي، بصحبة هذه الأطروحة، طريقاً وعراً سِرتُ فيه، فبسط لي طريق البحث، وسهّل أمامي كل صعب، فأفدت من توجيهاته السديدة وعلمه الغزير، فكان أباً وأستاذاً فاضلاً حانياً متحلّياً بالصبر والأناة في تكبّد مشاق قراءة هذه الأطروحة، فجزاه الله عنّي خير الجزاء وأتمّه.

كما وأتقدّم بجزيل الشكر وعظيم العرفان من أستاذيّ الفاضلين: الأستاذ الدكتور: سمير ستيتية، والدكتور عبدالحميد الأقطش، على أن تفضّلا مشرّفاني بقبول مناقشة هذه الأطروحة، فتحمّلا عبء قراءتها، وأسبغا عليها من علمهما الثر ما لا يوصَف في مثل هذه العجالة، وصوّبا ما فيها من هفوات لا يَكاد يسلم منها الباحث، خاصّة أنه يضع أولى خطواته في طريق البحث. فلكما منّي جزيل الشكر على اللفتة الأبويّة التي أوليتماني إياها، فقضيّت بصحبتكما فترات كنت أتلمّس فيها خطاي على طريق الصواب، لحظة ندّ القلم عن عبارته. فبتوجيهاتكما يزدان البحث، فيتخلّص من هفواتٍ، كان الخلاص منها نتيجة متابعة كل دقيقة من دقائقه. فلكما من الله عنّي خير الجزاء.

ولا أنسى أن أقدّم الشكر إلى كل من وقف إلى جانبي في أحلك اللحظات، وإلى كل من قدّم لي من علمه ووقته وجهده من ذوي الفضل والجميل. فأمام كل هؤلاء يعجز اللسان عن تمام الشكر.

والله ولي التوفيق

الباحث

حسن علي يوسف الحمد

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهـــــداء	ج
شـــكر و تقـديـر	د
فهرس المحتويات	هـ
المقدّمـــــة	أ
التـمـهيـــــد	٤
الفصل الأول: (الصرف والمنع من الصرف في كتب التراث اللغوي)	٧
المبحث الأول: (الاســـــم المنصـــرف) :	١٠
أ- مفهوم الاسم المنصرف	١٠
ب- الاسم المنصرف والتنوين	١٢
جـ- علاقة التمكّن بالموجعيّة الدلاليّة	١٤
د- تسميات الاسم المنصرف	١٦
المبحث الثاني: (الاســـــم الممنوع من الصرف) :	١٩
أ- مفهوم الاسم الممنوع من الصرف	٢١
ب- تسميات الاسم الممنوع من الصرف	٢٨
جـ- العلل المانعة من الصرف	٣٠
* الممنوع من الصرف لعلّتيـــن	٣٦
* الممنوع من الصرف لعلّـة تقوم مقام علّتيـن	٤٠
د- مواقف العلماء والدارسين من القول بوجود اللفظ الأعجمي في القرآن الكريم:	٤٢
أولاً: المـــؤيّدون.	٤٣
ثانياً: المعارضـــون.	٤٥
ثالثاً: المعتدلـــون.	٤٧

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثاني: (تشكيل البنى في الأعجمي الممنوع من الصرف في القرآن الكريم)	٥١
المبحث الأول: (بنية الصيغ العلميّة) :	٥٢
أولاً: علم لمذكّر، ويشمل :	٥٢
ا- أسماء الأنبياء	٥٢
ب- أسماء الملائكة	٥٩
جـ- أسماء الأشخاص	٦٠
د- أسماء الشيطان	٦٢
ثانياً: علم لمؤنّث، ويشمل :	٦٣
ا- أسماء الأشخاص	٦٣
ب- أسماء الأماكن	٦٣
جـ- أسماء الأصنام	٦٥
د- أسماء القبائل	٦٦
هـ- عالم يرد في القرآن الكريم من الأعلام الأعجميّة	٦٩
المبحث الثاني: (بنية صيغ الجمع الأقصى) :	٧١
ا- بُنيَة (افاعيل) .	٧٣
ب- بُنيَة (تفاعيل) .	٧٤
جـ- بُنيَة (فعالل) .	٧٤
د- بُنيَة (فعاليّ) .	٧٥
هـ- بُنيَة (فعاليل) .	٧٥
و- بُنيَة (فواعل) .	٧٦
ز- بُنيَة (فواعيل) .	٧٦
ح- عالم يرد في القرآن الكريم من صيغ الجمع الأقصى.	٧٧

المحتوى	الصفحة

المبحث الثالث: (بنية صيغ الصفات) : ٧٨

أ- بُنيَة (افعَلّ) . ٧٩

ب- بُنيَة (افعِلاء) . ٧٩

جـ- بُنيَة (فَعلاء) . ٨٠

د- بُنيَة (فُعلاء) . ٨٠

هـ- عالم يرد في القرآن الكريم من الصفات . ٨١

الفصل الثالث: **(الاجتهاد اللغوي في فهم الممنوع من الصرف)** ٨٢

المبحث الأول: (الاجتهاد في علّة المنع من الصرف) : ٨٣

أ- عند علماء السلف ٨٤

ب- عند اللغويّين المحدثين ٩٠

المبحث الثاني: (الاجتهاد في دلالة المنع من الصرف) : ٩٧

أ- عند علماء السلف ٩٨

ب- عند اللغويّين المحدثين ٩٩

الخاتمة ١٠١

جريدة المصادر والمراجع ١٠٣

الملخص ١١٥

ABSTRACT ١١٦

المقدمة

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله النبي الأميّ الأمين، وعلى آله وصحابته ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، آمين. "ربّ اشرح لي صدري ، ويسّر لي أمري، واحلل عقدةً مِن لساني ، يفقهوا قولي".

وبعدُ، فنحن بإزاء دراسة موضوع لغوي محدّد هو: (العُجمَة والمَنع من الصرف في القرآن الكريم). على أن العجمة بحدّ ذاتها قد درست من جوانب متعددة، وفي المكتبة كتب كثيرة تتناول موضوع الألفاظ الأعجميّة من حيث الكم والكيف وجهة الورود وتأصيل الألفاظ، وصلة كل ذلك بالازدواج اللغوي والتقارض اللغوي، وهي موضوعات مألوفة، وصارت اليوم تحتل مساحة من الدرس اللغوي المعاصر. ولكن هذا الجانب ليس محط هذه الدراسة، والتركيز منه محصورٌ في أثر العجمة على المنع من الصرف في الكلم العربي، بحيث تصبح الكلمات المندرجة تحت هذه الفئة تتوزّع بين حركتين إعرابيتين بدلاً من ثلاثية الحركات الإعرابية المعتادة في الكلم المصروف، فتأخذ في الرفع حركة الضمّة، وحركة الفتحة في حالتي النصب والجر.

وتطبيقاً، فالبحث معنيٌّ بدراسة الظاهرة في نصّ محدّد هو القرآن الكريم؛ ولذا فالدراسة هنا ذات أهداف واضحة محدّدة، وهي أهداف تسجيليّة وصفيّة تصنيفيّة تطبيقيّة تقييميّة يلتقط ما في النصّ القرآني من مفردات تندرج تحت هذا الموضوع. ولا يعتني بالألفاظ التي لا تندرج تحته.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن نجريه في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة فصول وخاتمة.

أما المقدمة فجاءت موضّحة للإطار العام الذي تجري فيه فصول البحث من حيث المنهجية والمضمون.

وأما التمهيد فجاء موضحاً لأهمية البحث ولدواعي اختياره.

وأما الفصل الأول فيمثّل الإطار النظري للدراسة، فيدرس ظاهرتي الصرف والمنع من الصرف في كتب التراث اللغوي وكما هو في تصوّر

علماء العربية، فينصرف النقاش فيه ضمن مبحثين:

المبحث الأول: ويدرس الاسم المنصرف، من حيث: مفهومه، علاقته بالتنوين، علاقته بالمنهجية الدلالية، وتسمياته المتعددة.

المبحث الثاني: ويدرس الاسم الممنوع من الصرف، من حيث: مفهومه، تسمياته، علل منعه من الصرف، ما منع الصرف لعلّتين وما منع الصرف لعلّة واحدة تقوم مقام علّتين. ويختم الفصل باستعراض لمواقف العلماء والدارسين من القول بوجود الأعجمي في القرآن الكريم، مؤيدين ومعارضين ومعتدلين. والجهد في كلا المبحثين جهد نظري تسجيلي.

وأما الفصل الثاني فيمثّل الإطار التطبيقي للدراسة، فيدرس تشكيل البنى في الأعجمي الممنوع من الصرف في القرآن الكريم، ويقع ضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ويدرس بنية الصيغ العلمية للأعلام المذكرة والمؤنّثة. أما المذكرة فتشمل: أسماء الأنبياء، أسماء الملائكة، أسماء الشخوص، أسماء الشيطان. وأما المؤنّثة فتشمل: أسماء الشخوص، أسماء الأماكن، أسماء الأصنام، أسماء القبائل. وفيها جميعاً تدرس مرات ورود كل لفظ في القرآن الكريم، مرات صرفه ، مرات منعه من الصرف، مع إيراد لقولات علماء اللغة بشأنها. مع إشارة إلى ما لم يرد في القرآن الكريم من الأعلام الاعجمية.

المبحث الثاني: ويدرس بنية صيغ الجمع الأقصى، فيدرس البنى المختلفة لها من مثل: أفاعيل، تفاعيل، فعالل، فعاليّ ، فعاليل، فواعل، فواعيل. مع إشارة إلى مالم يرد في القرآن الكريم من صيغ الجمع الأقصى.

المبحث الثالث: ويدرس بنية صيغ الصفات، فيدرس الصيغ المختلفة لها من مثل: أفعل، أفعلاء، فَعْلاء، فُعَلاء. مع إشارة إلى مالم يرد في القرآن الكريم من الصفات الأعجميّة. والجهد في ثلاثة المباحث تصنيفيٌ تطبيقيٌ ، يرصد الظواهر بنحو ورودها في القرآن الكريم،

ويصنّفها حول هيئاتها التي تنقسم إليها، وأيضاً حول توزّعاتها الدلاليّة.

وأما الفصل الثالث فيمثّل الإطار التقييمي للدراسة، فيعرض للاجتهاد اللغوي في فهم الممنوع من الصرف ضمن مبحثين:

المبحث الأول: ويعرض للاجتهاد اللغوي في عليّة المنع من الصرف لدى علماء السلف ولدى اللغويين المحدثين.

المبحث الثاني: ويعرض للاجتهاد اللغوي في دلالة المنع من الصرف لدى علماء السلف ولدى اللغويين المحدثين.

وأما الخاتمة فقد ضمّنت أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث في دراسته، والتي قد تسعف القارىء في البحث عن جزئيات فرعيّة لتناولها في الدراسة مستقبلاً.

وبسبيل من خطة الأطروحة، فقد كان ضرورة أن تراجع مصادر نحويّة مختلفة من تلك التي تطرق ظاهرتي: العجمة والصرف، إن جزئياً وإن كليّاً. وقد تهدينا في هذا المقام بجريدة وافرة من المصادر والمراجع، وهي مثبتة بختم هذه الأطروحة، فكانت المعين الثرّ الذي استقينا منه مادة بحثنا؛ سعياً لطلب الأمانة والدقة العلميّة ما أمكننا ذلك.

وبعدُ، فإننا اجتهدنا في هذا العمل، لكنه اجتهادٌ لا يخلو من تقصير. فإن أصبنا فعسانا وفقنا في تقديم الرأي، وإن أخطأنا فحسبنا أننا اجتهدنا، وعزاؤنا أننا لم ندّخر جهداً ، فعسانا نطمع في نيل أجر المجتهد. وإن نشدنا الكمال فالكمال لله تعالى وحده. والله نسأل أن يجنّبنا الخطأ والزلل والنسيان، وأن يجعل مقصدنا الصواب، إنه نِعم المولى ونِعم المُجيب.

الباحث

التمهيد :

لقد كان من دواعي اهتمامنا في مسيرة الدرس النحوي، أن نتناول درس الممنوع من الصرف، بحثاً نظريّاً تطبيقيّاً غنيّاً بما هو مفيد من مسائل، تحفل بالوافر الثري من الاجتهادات والتفسيرات: القديمة الجديدة، الغريبة المألوفة، التي جعلت هذا الدرس في خصوصيّة متمازة أمازته عن سواه من دروس النحو الأخرى.

ولعلّ من مقومات تميّز هذا الدرس النحوي مضموناً، أنه درسٌ جدلي تنتظم في إثره آراء متوالفة حيناً ومتنافرة حيناً آخر، تنتظم مع بعضها وتتراكم فتثري المخزون الفكري السابق المتمركز نظرياً في الأذهان ، وعبر مسيرة بحثية تجمع بين القديم والحديث، بين المحافظة على الإرث النحوي ومحاولة بعث هذا الإرث في صورة بحثية ذات هيكل جديد، صحّ أن نصف (الممنوع من الصرف) في إثرها بأنه درسٌ نحوي صرفي صوتي، وظفت في تفسير ظواهره جلّ معطيات هذه العلوم. وفي ذلك توسعة للباحث في درس مسائل هذا الباب درساً يبتعد عن أحاديّة النظرة وضيقها، بله ما كان الجدل والخلاف فيه معلماً بارزاً . ونراه يسعفنا فيما ارتأينا لهذا الدرس من التميّز، عناية نحويي العرب بدرسه -قديماً وحديثاً- حتى أن الدرس عيّنه قد غزا عنوانات الكتب فكان لها معلماً بارزاً. فمن مصنّفات هذا الباب: "ما يجرى وما لا يجرى"[1] لثعلب (ت٢٩١هـ)، و"ما ينصرف وما لا ينصرف"[2] للزجاج (ت٣١١هـ)، وغيرهما من الكتب والأبحاث والمقالات الحديثة كـ"منع الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي" لإميل يعقوب" و"منع الصرف بين الاستعمال والتعقيّد اللغوي"[3] للدكتور فوزي الشايب، و "الصرف وعدم الصرف في أسماء المدن والأمكنة" [4] للدكتور

---

(١) كتاب غير محقق وغير مطبوع. ذكر القفطي أنّه جاء تحت عنوان (كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف كتاب ما يجري وما لا يجري). وهو يفترض أنه كتاب واحد في الأصل جعل كتابين لاحقاً. انظر"إنباه الرواة على أنباه النحاة": (ج١، ص١٨٦)، وانظر: (الفهرست) : ص(١١١).

(٢) كتاب محقق مطبوع، حققته الدكتورة (هدى محمود قراعة).

(٣) نشر في "مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق"، مج ٧١، ج٤، ص ص(٦٩٤-٧٦٧)، تشرين أول، ١٩٩٦م.

(٤) نشر في "مجلة آداب المستنصرية"، ع٩ ، ص ص(١٣- ٥٠)، ١٩٨٤م.

أحمد نصيف الجنابي ... . أضف إلى ذلك أن حيّزاً معقولاً من كتب التراث قد خصص لشغل مسائل هذا الباب، وهو حيّز لم يرق لمثله باب من أبواب النحو الأخرى. فقد شغل من كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ما يقرب من مائة وإحدى وسبعين صفحة[1]، ومن " المقتضب" للمبرد (ت٢٨٥هـ) سبعاً وسبعين صفحة[2]، ومن "شرح الكافية الشافية" لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) اثنتين وثمانين صفحة[3] ... . ولم تكن كثرة الصفحات لهذا الدرس بمعزل عن طرافة الموضوع، وجودة المسائل التي تناقش في ثناياه. وبانضمام تفرّد العربية بدرسه دون غيرها من اللغات الأخرى، انتظم عقد تميّزه فكان مبعثاً للرغبة في الاقتراب منه بحثاً ودراسة وتحليلاً وتفسيراً، يدعمه الدليل والبرهان والشاهد بمختلف صنوفه، وتزيّنه القراءة الناقدة للمقروء من النصوص في بابه في القديم والحديث، فكان للدراسة أن انمازت بالموازنة والجمع بين قديم الآراء فيه وحديثها، وفي ذلك تفسيرات.

ومن مسلّمات الإرث اللغوي العربي أن الاسم قسمٌ من أقسام الكلم. ومعتاد الأمر أن من وكد أفكار علماء السلف في عربيتنا، ومن المتواتر في لغتهم توزع هذا الاسم في صنوف من الاختلاف بمكان تبعاً لما يحكم في ظله هذا الاسم من قوانين: نحوية، صرفية، صوتية. وهذا واكد واقع في قولات علماء العربية، يدعمه حشدٌ من موثوق أمثلة العرب وشواهدهم.

وليس من مقتضيات بحثنا هذا وعنايته رصد الوافر من المخزون الثقافي وجمع ركام أقوال اللغويين في صنوف الاسم وأنواعه، على نحو ما جمعته وحوصلته لنا مضامين مصادر الأقدمين. وصفوة ما يهمنا بحثاً ههنا ما يتعلّق منه بثبات الحركة الإعرابيّة وتغيّرها. فما لزمته حركة إعرابية واحدة في جل سياقاته النحويّة أخذ من مسمّياتهم (المبني)، وما تناوبت عليه حركات إعرابيّة متنوّعة أو ما كان ثُلاثي الحركات أخذ من مسمّياتهم (المعرب)، وحاصل درايتنا في هذا الباب أن الإعراب والبناء حالتان إعرابيتان

(١) من ص (١٩٣) - ص (٣٣٤) من الجزء الثالث.

(٢) من ص (٣٠٩) - ص (٣٨٦) من القسم الثالث.

(٣) "باب ما لا ينصرف": من ص (١٤٣١) - (١٥١٣) من الجزء الثالث.

لم تشهد العربية ثالثة لهما، وإن كان رسخ في أذهان نفرٍ قليل من علماء العربية[1]، وجود عناصر لغوية تقع فيما بين الإعراب والبناء اتخذت وسماً يميِّزها هو (بين بين)، وفي ذلك خلاف وتعليل.

ولما لم يكن من المطرد ظهور ثلاث الحركات الإعرابية في بعض الأسماء المعربة، فيتمكن بعضها من حركتين دون الثالثة مع نيابة إحدى الحركتين، وهي الفتح، عن الثالثة على خلاف في ثبات صحة فكرة النيابة، غدا من صميم اهتمامنا دراسة هذه الظاهرة الطارئة التي ما كانت ولن تكون محض صدفة أو قولة مارقة لأعرابي نطقها بسليقته دون عناية البتة. فهي ظاهرة معللة مقصورة تواترت في مصنفات الأقدمين ، وحظيت باهمام درسهم مذ بواكير العربية الأولى.

وجري الحال في بحثنا هذا أن نمرق على جزئيات درس الممنوع من الصرف، ذي الإعراب الثنائي الحركات المجرد من التنوين[2] بالدرس الموجز، لملمة موجزة موضحة لآراء الأقدمين ولقولات المحدثين من الباحثين. ونرانا نستنحل جزئيات هذا الدرس بالإيجاز درساً؛ لنركّز الدرس جلّه في جزئية شغلت أذهان الدارسين في القديم والحديث وما زالت، ألا وهي فكرة العجمة المانعة من الصرف. وهي فكرة ذات استمرارية جدليّة ما بلغت نتيجة حتميّة في تعليل سبب جعلها مانعة من الصرف، سيما أنه وظفت في آليات منعها من الصرف تفسيرات كانت بين مدّ وجزر من حيث القبول أو الرفض. وعليه فإننا سنرصد في وافر من طيّات بحثنا هذا درس هذه الفكرة: مفهوماً، وتفسيراً، وتعليلاً. درساً تتراكم في حيثيّاته أفكار القدماء والمُحدثين، فعسانا نوفيها درساً وافياً.

---

(١) منهم : (غالب المطلبي) في كتابه: "لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة".

(٢) وسمناه بالتجرّد من التنوين حتى نميِّزه عن (جمع المؤنث السالم) ذي الإعراب الثنائي الحركات أيضاً.

الفصل الأول

(الصـــرف والمنـع من الصرف في كتب التراث اللغوي)

المبحث الأول: (الاســـــم المنصـــــرف) :

أ- مفهوم الاسم المنصرف .....

ب- الاسم المنصرف والتنوين .....

جـ- علاقة التمكّن بالمرجعيّة الدلاليّة .....

د- تسميات الاسم المنصرف .....

المبحث الثاني: (الاســـــم الممنـوع مـن الصـرف) :

أ- مفهوم الاسم الممنوع من الصرف .....

ب- تسميات الاسم الممنوع من الصرف .....

جـ- العلل المانعة من الصرف .....

* الممنوع من الصرف لعلّتين .....

* الممنوع من الصرف لعلّة تقوم مقام علّتين .....

د- مواقف العلماء والدارسين من القول بوجود اللفظ الأعجمي في القرآن الكريم:

أولاً: المـــؤيّدون.

ثانياً: المعارضـــون.

ثالثاً: المعتدلـــــون.

الفصل الأول: **الصرف والمنع من الصرف في كتب التراث اللغوي:**

تتمحور قضيّة المنع من الصرف في اللغة العربية بصورة أساسيّة بالاسم الظاهر، وبدرجة ثانوية تتعلّق الصفة. وجهة تعلقها بالاسم والصفة أيضاً أنها تدخلهما في حالتين إعرابيتين بدلاً من ثلاث الحالات المعتادة في العربية. وصار معروفاً مألوفاً أن الدرس الصرفيّ العربيّ يعرب الممنوع من الصرف بالضمّة في حالة الرفع وبالفتحة في حالتي النصب والجرّ. والأمثلة على هذا وافرة كثيرة تقع في متناول اليد، وعليها جرى الحال في كل إرث مكتوب - أو يكتب- بالفصحى.

على أنّ فصيلة الكلم الممنوع من الصّرف ليست وافرة بالقياس إلى الكلم المصروف، أو الكلم ذي الخانات -أو الحالات- الإعرابيّة الثلاث: الرفع والنصب والجر، وبالحركات الإعرابيّة الثلاث: الضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً. وهذا التنوّع في حركات أواخر الكلم قد لفت إليه نظر أصحاب الصنعة النحويّة من علماء السلف؛ فكان أن توقفوا إلى هذه المسألة تجميعاً وتبويباً لظواهرها، واجتهاداً على قدر ما وسعهم الاجتهاد لفقه الصنعة فيها. وطائفة كبيرة من أحكامهم التي صاغوها في إرثهم اللغوي في هذا المقام صائبة صحيحة، وما تزال تقابل بالترحاب والقبول عند نفرٍ غير قليل من الدارسين. والتخالف في هذا المقام لم يكن في تحديد وتعيين نوعية الكلم (مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف)، وإنما في تفسيره وفي تفسير علله التي اصطلح على تسميتها بـ (العلل المانعة من الصّرف).

ويتجلّى ذلك أننا نجد في باب الصفات مثلاً أنها في جلّها صفات معربة، وتنتظم الحالات الإعرابية الثلاث: الرفع والنصب والجر، فترفع بالضمة أو ما يقوم مقامها، وتنصب بالفتحة أو ما يقوم مقامها، وتجرّ بالكسرة أو ما يقوم مقامها. وهكذا هو الحال في صفات الفاعلين والمفعولين وفي أكثر الصفات المشبهة وأغلبها. بين أن فئة من هذه الصفات وخصوصاً (صفة التفضيل)، والصفة المشبهة مما كان على وزن (فعلان وفعلى) و (أفعل - فعلاء) نجدها تنتظم حالتين لاغير، فترفع بالضمة أو ما يقوم مقامها، وتنصب وتجر بالفتحة أو ما يقوم مقامها. فالمرء هنا بإزاء مفارقة واضحة جلية: صفة تتوزّع على ثلاث حالات

إعرابية، وصفة تتوزعع على حاتين إعرابيتين لا ثالثة لهما. والمسألة عينها تلحظ في حظيرة الاسم. من ذلك مثلاً: الأسماء المندرجة تحت فصيلة (جموع التكسير)، فبرغم فكرة الجمعية القاسم المشترك فيها، إلاّ أنه يلحظ -وبشكل جلي- أنّ فئة قليلة جداً من هذه المجموع تتوزّع على حالتين إعرابيتين، بينما الجموع الأخرى وهي كثيرة وغالبة محافظة على فكرة ثلاثية حالات الإعراب، وبالحركات الإعرابية خاصتها جميعاً.

لقد كان من الاجتهاد عند علماء السلف أن قدم في ضوء ثقافة العصر آنذاك تصوّرٌ بأحكام هذا الباب النحوي ومسائله، وقد كانت أدرجت في مصنّفات النحويين تحت مسمّى (الممنوع من الصرف) وأحياناً تحت مسمّيات أخرى مما سيذكر لاحقاً في قابل من طيّات بحثنا هذا.

ومن وكد هذه الأطروحة أنها تحاول إعادة النظر في مسألة الممنوع من الصرف)، وتحديداً في جزئية صغرى وصغرى جداً منها وهي مسألة (الأعجمي ممنوعاً من الصّرف). وذلك من خلال نصّ موثوق به ومقدّس لدينا، لا يخامرنا ولو أدنى شك في فصاحته وعلو رفعته وبلاغته، وهو نصّ (القرآن الكريم).

وبسبيل من مقتضيات البحث العلمي الجاد نراه لازماً أن نستهل بحثنا هذا بموضّحات كاشفة تعين على رسم صورة (الصّرف) و (المنع من الصّرف)، وبنحو ماهي عليه في كتب التراث اللغوي.

وبعد، فإن (المنصرف) و (غير المنصرف) درسان يحفلان بقضايا ومسائل تثرى البحث. ولذا فقد طفقنا ندرس مسائلهما من حيث: مفهوم كل منهما لغةً واصطلاحاً، تسمياته وعلل اعتمادها وتسلسلها، علاماته، إعرابه ... . وما هذه التوطئة النظريّة إلاّ مهادٌ تنكشف في ظلها دعائم هذه الدراسة، ويماط اللثام في إثرها عمّا ندّ عن الفهم من مسائل هذا الدرس النحوي الهام.

المبحث الأول: (الاســـــم المنصـــــرف) :

الاسم المنصرف هو أحد شقّي الاسم المصنّف على أساس ثبات حركته الإعرابيّة أو تغيّرها. وتحديداً ما ورث من إعراب العربية ثلاثية الحركات وهو موضع اهتمامنا. ولما كان من عادة الدرس اللغوي العربي الاتداد إلى المنطوق الجذري للتسمية أو المصطلح في تحديد الدلالة، الاصطلاحية لذات اللفظ موضع البحث، كانت عنايتنا منصبّةً في درس الاسم المنصرف: لغة واصطلاحاً. وبتآلف هذين العنصرين البحثيّين مع تسميات هذا الباب وعلله وإعرابه تكتمل درر عقده منسّقة متكاملة. وهذا ما طفقنا نرجو تمامه، وقد اجتهدنا.

أ- مفهوم الاسم المنصرف :

من محددات مفهوم (الاسم المنصرف) الركون إلى الدلالة المرجعية لمصطلح (المنصرف) المقترن لزوماً بالاسم. ومصطلح (المنصرف) بدوره يرتد إلى مصطلح (الصرف)؛ إذ منه يستمد دلالته. فالتقارب في المعنى والتجانس بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي أمرٌ واقع، وإن نحا المفهوم اللغوي مناحي خلاف ما هو مقصود اصطلاحاً.

وبالاستناد إلى مفهوم (الصرف) لغة والدال مجمله على الصوت وفي شتى مجالاته، استنتجنا أن للصوت هذا كبير اقتران بالاسم الذي وسم بـ (المنصرف). وليس هذا من افتراضنا، بل هو مما أثر عن علماء العربية. ومنه نستنتج أن اقتران الصوت بالاسم والذي عدّ على أساسه الاسم منصرفاً، أسهم في تحديد دلالة الاسم المقترن به تركيبياً (إعرابيّاً). والذي لابد لنا من إيضاحه المنهجية التي وقع بها هذا الاقتران والتأثير الذي نتج عنه.

ولا يخفى مما سبق أن الاسم حين وسمه بـ (المنصرف)، أنه لايدع مجالاً للشك في أن صوتاً ما قد رافق الاسم لحظة نطقه، بالنظر إلى مفهوم (الصرف والصريف)، فاكتسب الاسم تسميته ومفهومه من خلاله.

وإذا ما طفقنا نبحث عن مصدر هذا الصوت المقترن بالاسم ، فإننا لن نعثر على مسبب له سوى التنوين، الذي هو من ملازمات بعض

المصـــروف من الأسـماء. بل إن الصرف هو التنوين ذاته. فالتنوين يحدث رنيناً وتنغيماً خاصّاً مميّزاً لحظة نطقه، ولذا فقد أطلق عليه (التصويت) أو (الترنيم)؛ لأنه سـببه. يؤكد ذلك قول ابن مالك ، وقد سلف ذكره، قال:

الصَّرفُ تنوينٌ أتى مبيِّنـاً معنىً به يكونُ الاسمُ أمكنـا [1]

وهذا يعتمد على أن الصرف أو الصريف أو التصويت هو الأثر الصوتي الذي يحـدثه التنوين. من هنا توطدت العـلاقـة بين (الصـرف) و (التنوين). فالتنوين والنون في نظر النحاة سيّان؛ إذ التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظاً لاخطّاً ولا وقفاً، قال الفراء: "النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت، وكذلك إذا استقبلها ساكن .. "[2]، وقـال ابن جني: "وهذا التنوين هو نون في الحقيقة يكون ساكناً ويكون متحرّكاً .. "[3]. فالوصف إذن لمنطوق الصوت لا لوسمه كتابة".

وعليه، وبناءً على ما سبق من دلالة التنوين على الصرف، أضحى من الواضح الجلي لدى القارىء أن الاسم المنصرف هو: الاسم المقترن بالتنوين، قال الحريري: "التنوين يختصّ بالاسم المنصرف لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمي منصرفاً، فكأن التنوين حين دخله أحدث فيه صريفاً"[4]. وحاصل درايتنا ومعرفتنا أن ما ذكر إنما هو وصفٌ ظاهري للصوت المنطوق لا يشوبه في ذلك خلل.

ولما لم يكن ظهور التنوين مطرداً في جميع الأسماء المصروفة أو المنصرفة كالمضاف أو المعرّف بأل من مصروف الأسماء، نحو : (كتاب الطالب) و(الكتاب)، بأن عيب تعريف الصرف بالتنوين وقصوره عن أداء غايته؛ لوجود ما ينقضه. ولذا غدا من اللازم مداومة البحث عن تعريف آخر أكثر دقة وكمالاً ووصفاً للظاهرة.. والمهم أنه غدا قابعاً في الأذهان قصور المعنى اللغوي لـ (الصوف) في وصف الحال التي عليها الاسم المنصرف. وبحق فقد تلفت النحاة بحذر لهذه الظاهرة.

---

(١) " شرح ابن عقيل" : (ج٢، ص٣٢٠).

(٢) "معاني القرآن" : (ج٣، ص٣٠٠).

(٣) " سر صناعة الإعراب" : (ج٢، ص٤٩٠).

(٤) " شرح ملحة الإعراب" : ص(٣٢).

وأفضل ما يكون من تعريفات للاسم المنصرف، وأدقها، وأكثرها تحديداً ودلالة للواقع الذي يكون عليه هذا الاسم، أن الاسم المنصرف: ما أُعرب بحركات الإعراب جميعها، فكان ثلاثي الحركات، مع اقترانه بالتنوين في غير مواضع المحذور في وقوعه: التعريف بأل، والإضافة. ومعروف أن "أل" والإضافة لا يمكن أن يجتمعان مع (التنوين) في كلمة واحدة، فـ (أل) في العربية دالٌّ صرفي على التعريف، و (لتنوين) وأل صرفي على التنكير، فكأن الكلمة المشتملة على أداة التعريف، مقترنةً أصلاً بالتنوين، لكن زواله طارىء بفعل دخول دال التعريف ، فإن لم تكن موجودة خطيّاً فهي موجودة ضمنيّاً.

ويبدو أن هذا الأخير من التعريفات أقر بها وصفاً لحقيقة الاسم المنصرف وأكثر تبياناً لماهيته، فيجمع منه الحركات والتنوين، ويبرر عدم اقترانه بالتنوين في بعض المواضع. وإلى هذا التعريف ذهب نفر من علماء العربية، ومنه -مثلاً- قول الزجاج: ".. هذا باب [ما] ينصرف من الأسماء ....، ومعنى ينصرف ... : أن يدخله مع الرفع والنصب والخفض، ومع الحركات التنوين" [1].

ولعل أكثر ما يميّز الاسم المنصرب في ظل الوصف السابق، أنه ابتعد عن مشابهة الحرف فلم يبنَ، وعن مشابهة الفعل فلم يمنع من الصرف. وحتى لا نقع في المحذور، من الداعي ذكره - أمناً للّبس- بيان أن التنوين اللاحق بمنصرف الأسماء هو (تنوين التمكّن)، حتى يتماز عن غيره من أنواع التنوين الأخرى التي قد تلحق بعض المبنيات من الأسماء، على نحو: (سيبويهِ) وغيرها. فهذا الأخير تنوين تنكير لا تمكن.

ب- الاسم المنصرف والتنوين:

تواتر في أسفار علماء العربية اقتران الاسم المنصرف بالتنوين، ليس إلا (تنوين التمكّن أو الأمكنيّة). ولذا غدا من الضروري ههنا أن نلمح ولو بالإشارة البسيطة العابرة إلى علة هذا الاقتران، وإلى الدلالة والخدمة التي يزجيها دخول هذا اللون من التنوين على الاسم.

فإذا نحن رجعنا إلى بعض من أسفار علمائنا الأوُل، استنتجنا من قولاتهم

(١) " ما ينصرف وما لا ينصرف " : ص (٣، ٤).

علّة كون التنوين من قرائن الاسم المنصرف. فهو، وحسب ما تمليه عليهم مخيلاتهم، علامة ودليل على تمكّن الاسم المنصرف من اسميته تمام التمكن، فهو علامة لأخف الأشياء عندهم، فيتعاقب التعريف والتنكير عليه بالعلامة، وأنه لايمنع منه إلا إن تحقق فيه شبه الفعل بأوجه من الشبه اتفق على تسميتها بـ (موانع الصرف)، أي بنفي الصرف عن الاسم لعلل. وفي ذلك يقول الزجاج: " .. فأعلمك أن التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم ولذلك كل ما لا ينصرف غير منوّن .. فهذه علة التنوين في جميع ما ينصرف" [1]. وقال ابن برهان: " .. التنوين يكون علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم، وهذا تنوين لا يدخله المبني البتّة، وذلك التنوين هو الصرف .." [2]. فإذا كان الأمر كذلك، فإنه من دافع فضولنا واهتمامنا معرفة كيف أن التنوين دالٌ على أمكنيّة الاسم، وكيف أنه يفيده خفة في النطق !

إن الذين قبلوا بفكرة تمكن الاسم من اسميته بأثر من التنوين، احتجوا بأنه مع انضمامه إلى "الإعراب" في اسم واحد يجعل الاسم الداخل عليه مشتملاً على علامتين بدلاً من واحدة، يبعدانه عن شبه الحروف والأفعال، هما: "التنوين" و "الإعراب" فلا يدخل أيّ منهما على الحرف أو الفعل. فخلص من شبه الحرف فلم يبن ومن شبه الفعل فلم يمنع الصرف، واستوفى حقوق الاسم فأعرب ونون مصروفاً . أما أن التنوين من علامات الأسماء فهذا ما لاخلاف فيه؛ إذ هو ليس من علامات الحروف ولا الأفعال، وأما الإعراب فإنه يدخل على الأفعال، بصرف النظر عن مسألة الأصالة والفرعية بين الاسم والفعل من حيث البناء والإعراب، فلا يقتصر على الأسماء فحسب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن القبول بجعل التنوين من علامات الاسم المنصرف، لا يعني بالضرورة القبول بجعله دالاً على أمكنية الاسم المقترن به من اسميته ، وأنه أقوى درجة في الاسمية من غيره من الأسماء.

وإذا ما صرف النظر عن "الإعراب" كعلامة للاسم المنصرف، من منطلق أنه علامة مشتركة بين الأسماء وبعض الأفعال، فسيبقى التنوين وحده هو

---

(١) " ما ينصرف وما لا ينصرف " : ص (٣، ٤).

(٢) " شرح اللمع في الإعراب" : (ج٢، ص٥٠٣)

العلامة المميّزة لها. وإذا كانت بعض الاسماء المنصرفة قد تجرّدت من التنوين في ضوء زوال الإعراب، ما الذي بقي لها من علامات الاسم، وما الذي ما زها أسماءً منصرفة من علامات أخرى غير التنوين والإعراب! وكيف أردنا أن نسميها أسماءً منصرفة في ظل تجرّدها منعلامات الاسم المعروفة. فمن اللازم بعد هذا المضي قدماً في البحث عن علامة أخرى لأمكنيّة الاسم غير التنوين أكثر قبولاً وإقناعاً ووصفاً لظاهر الاسم المنصرف وفي شتى أوضاعه وأشكاله.

جـ- علاقة التمكين بالمرجعيّة الدلاليّة:

تظهر العربية قدرة خلاقة في تفسير الظواهر اللغويّة، وفي إيجاد بدائل لبعض ما يند منها عن المعقول في التفسير والتعليل. ومن ذلك علاقة التنوين بأمكنية الاسم. وعليه فقد ظهرت محاولة للاجتهاد في إيجاد معيار ثابت للحكم على أمكنية الاسم غير معيار التنوين الذي يجري على أسماء دون أخرى.

وبحقّ فقد استجاب بعض الدارسين لهذا المطلب، فتم عزو أمكنيّة الاسم المنصرف من اسميته إلى ما يمكن أن يسمى بـ "المرجعية الدلالية" Semantic reference. ودلالة هذه المرجعية أن الاسم إنما يكتسب تمكنه من اسميته، من خلال مرجعيته الدلالية القابعة في الأذهان، لامن تنوين يقترن به. أضف إلى ذلك أن السياق ذاته له دورٌ كبير في اقتران بعض الأسماء بالتنوين، وتأبيها عليه في موضع آخر، قال الدكتور سمير ستيتيّة: " ... لكن كيف يصح القول بتمكّن أسماء معربة من اسميتها دون أسماء أخرى؟ ما الفرق بين (محمد) و (عثمان) من حيث درجة تحقق الاسمية لكل منهما؟ هل امتناع الاسم الثاني وتأبيه على التنوين سببٌ كافٍ لجعله أدنى حظاً، وأقل تحققاً من اسميته؟ ... إن تنوين التمكن هذا يتلبس (الأسماء المتمكنة) في تراكيب وسياقات معيّنة ، فنقول: جاء رجلٌ، واشتريت بيتاً. فما كان التنوين ليلحق "رجل" وما كان التنوين ليلحق "بيتاً" إلا لورود كل منهما في موطن من التركيب يقتضي التنوين. ولذلك فإنهما في سياق آخر يتجرّدان من التنوين ... فلو كان التنوين دليلاً على تمكن "رجل" و "بيت" من اسميتهما، لكان ملازماً لهما لا يفارقهما في كل حال، ولا يبرحهما في أي سياق .. وإذن فالتنوين

من مقتضيات التركيب، وليس جزءاً من بنية الكلمة. ولما لم يكن من شأنه أن يكون جزءاً من بنية الكلمة لا يصح في نظري أن يجعل دليلاً على تمكن الاسم من اسميته ... "[1]. وقال في موضع آخر: " والحق في نظري ، أن هذه الأسماء متمكنة من اسميتها، حيث يكون معيار التمكّن إشارة الاسم إلى مرجعه الدلالي سواء أكان مصروفاً أم ممنوعاً من الصرف، أو معرّفاً بأل أو مضافاً، أو مثنىً، أو جمع مذكرٍ سالماً .. . ولما كانت الأسماء المعربة كلها متساوية في دلالتها على مرجعها، والإشارة إليه ، فهي في نظري كلها متمكنة" [2].

وبموازنة بسيطة بين التفسيرات السابقة، نلحظ أن أدقها وأكثرها قبولاً وبعداً عن الارتجال في التفسير الاعتماد على المرجعية الدلالية في تحديد أمكنية الاسم؛ إذ هي أوفر حظاً من الاعتماد على التنوين. فثمة أسماء مصروفة تخلو من التنوين. ويزيد ذلك تأكيداً أن السياقات الكلامية (التركيب) مقترنة بأثر الأصوات -أحياناً- لها كبير أثر في اقتران بعض الأسماء المنصرفة، في بعض مواضعها، بالتنوين وتجرّدها منه في سياقات أخرى [3]. وبالتالي فإننا نتخلص من (القوة الغامضة) المزعومة للتنوين في تحديد أمكنية الاسم من اسميته. ولا شك أن اعتماد مبدأ السماع في العربية من أقوى أصول الاحتجاج للظاهرة، وهو يعتمد على الإحساس المرهف المعروف عن العرب، وعلى الذوق الرفيع الذي به يتمتعون. فمعروف عنهم سلامة النطق والمنطق والابتعاد عن مرذول الكلام المتأبي على الأسماع.

ومما يؤكد حياد التنوين في أمكنية الاسم وثانويته قول أحد الباحثين: "وفي الاصطلاح: هو التنوين الدال على أمكنية الاسم في باب الاسمية، وعليه، فإن الاسم المنصرف هو ما دخله التنوين والكسر للضرورة أو الخفة أو

---

(١) " رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية" ، (بحث)، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب(١)، م٥، ص(١٢٤)، ١٩٩٣م. وهو بحث جاء فيه صاحبه بتفسيرات وتنظيرات جديدة لمفهوم التنوين ودلالته، تخالف ما ألفناه في كتب التراث اللغوي. وهي تفسيرات ذات قيمة، لسنا ههنا في مقام الحديث عنها بنوع من الإسهاب.

(٢) المصدر نفسه: ص (١٢٩).

(٣) منها: الإضافة والتعريف والتثنية وجمع المذكر السالم، وقد سلفت الاشارة إليها.

التناسب" [1]. فبائن جلي من هذا القول أنه لا علاقة للتنوين في الاسم المنصرف، بدليل قوله بدخول التنوين للخفة أو الضرورة أو التناسب. وإذا كان التنوين من علامات الاسم المنصرف، يتجرّد منه في بعض السياقات، حسب تنظيرات علماء اللغة، كيف يكون دخوله عليه -على رأي الباحث- ضرورة أو خفة أو تناسباً؟ فلو أطلق هذا التعبير على ظاهرة (صرف الممنوع من الصرف) لكان يؤخذ به، لقربه من وصف الظاهرة. وبالجملة فإن جملة هذه القولات تصب في صالح فكرة القول بالمرجعية الدلاليّة ودورها في تحديد أسكنية الاسم، وفي تحديد اقترانه بالتنوين في مواضع، وتجرّده منه في مواضع أخرى.

د- تسميات الاسم المنصرف :

مألوف في تراث عربيتنا الترادف بين مفرداتها، وقد نال الترادف نصيباً من (الاسم المنصرف)، فتعددت تسمياته ومصطلحاته، تالياً لخلاف أعلام اللغة في مدارسهم سعياً للتميّز في اختراع المصطلح، ولاختلاف النظرة والزاوية التي يوصف من خلالها هذا الدرس النحوي

وبالجملة، فإن التسميات من مثل: (ما ينصرف، الاسم المنوّن، المعرب المصروف، المصروف، الاسم المنصرف، المنصرف، ...) تسميات ومصطلحات بصرية خالصة المنبع. أما المصطلحات من نحو: (الاسم المنصرف، الاسم المعرب المنصرف، المعرب المنصرف، المعرب الأمكن ، المتمكن الأمكن، المجرى، ما يجري، الجاري، ما يُجرى، ...) فتسميات ومصطلحات كوفيّة في مجملها، فرائية في جزئها. ولم يخل الأمر من استعمال كل مدرسة لمصطلحات المدرسة الأخرى، فالتداخل بينها صفة غالبة. رغم ما شابهما من حديّة في استعمال المصطلحات.

ومن باب تفرد بعض علماء اللغة بمصطلحات خاصّة بهم، قول أبي إسحاق الزجّاج: " هذا باب ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف. وبمعنى ينصرف [التمام] ومعنى التمام: أن يُدخله مع الرفع والنصب والخفض، ومع الحركات

---

(١) " في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري". (رسالة ماجستير)، يحيى القاسم . جامعة اليرموك-الأردن: ص(٣٦)، ١٩٨٤م.

التنوين"[1]. فالتمام أو المستوفي من مصطلحات الكوفيين.

وليس ثمة من دليل على حدّية العلماء في استعمال المصطلح أكثر من سيطرته على عنوانات الكتب، فوضع الزجاج كتاباً سماه " ما ينصرف وما لا ينصرف"، ومن قبله وضع ثعلب كتاباً سماه "ما يجري وما لا يجري". فما كان الاختلاف في التسميتين محض صدفة، بل هي تسميات تعكس مذهبهما النحوي الذي به يؤمنان، وعنه يدافعان. على أن التسميات البصرية هي لاشيع استعمالاً، والأكثر تداولاً بين الدارسين. فمألوف أن نقول ما ينصرف، ومن النادر قولنا: المجرى أو ما يجري .. .

وكما ذكرنا فإن كل تسمية من التسميات لها أصلها ومنظورها ودلالتها. فـ(الاسم المنصرف) إنما سُمي منصرفاً؛ لأنه انصرف لينفرد بحركا الإعرب جميعها، وهذا ما مازه عن غير المنصرف من الأسماء. ومنها أنه سمي بهذه التسمية لانقياده إلى ما يصرّفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجه الإعراب إلى غيره، ومنها أنه انصرف عن شبه الحرف والفعل فلم يبن ولم يمنع الصرف. أما (المستوفي المتمكن) فمستوفٍ لحركات الإعراب جميعها، ومتمكّن من التنوين. و (المعرب المنصرف) معرب لتغيّر حركته الإعرابية، ومنصرف لدخول دال الصريف عليه وهو التنوين، ومثله (الجاري) الذي تجري عليه الحركات جميعها مع التنوين، والجري قريب من الصرف ... وكذا يُقال في تفسير التسميات والمصطلحات الأخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه التسميات قد تكون تسميات متعددة للاسم المنصرف، وقد تكون معاني مترادفة لمصطلح وحيد وجد أصلاً هو الاسم المنصرف. ومهما يكن من أمرٍ في ذلك، فإن التعددية في المصطلحات قد تكون عاملاً مضللاً ومعوقاً للدراسة اللغوية؛ لما يحدثه هذا التعدد من خلاف في التفسير، وهذا بيّن واضح في كتب الخلاف. وقد يكون من مثريات اللغة؛ لما ينبني عليه من تفسير وتأصيل للظواهر، وفي ذلك نفع وفائدة حتى في إطار الخلاف الذي لا يخلو من غني التفسيرات ومفيدها. فمهما تعددة التسميات فالمرمى واحد.

---

(١) " ما ينصرف وما لا ينصرف " : ص (١، ٢).

وبعد التعرّف إلى مفهوم الاسم المنصرف، وعلاماته، وتسمياته، .. وحتى يصبح الأمر أكثر وضوحاً يسير المنال ، لا ضير في أن نمثّل على (الاسم المنصرف) ببعض الشواهد والأمثلة الموضحة. فالاسم المنصرف من مثل "مصعب" في قول الفرزدق همام بن غالب، قال:

إنّما مُصعبٌ شهابٌ من اللـــ ـه تجلّت عن وجهه الظّلماءُ [1] (الخليد)

فقد وردت "مصعب" منوّنةً مصروفةً. ومثل ذلك قول جرير بن عطية:

تدعرك تيمٌ وتيمٌ في قرى سبأٍ قد عضّ أعناقهم جلدُ الجواميسِ [2] (البسيط)

فقد وردت " تيمٌ" مرتين مصروفة بدليل تنوينها (تنوين تمكن) على رأي النحاة. وقد جُمع بين التنوين والجر بالكسر في الاسم المنصرف في قول كعب بن زهير:

سلامٌ على خير الأنام وسيّدٍ حَبيب إله العالمينَ مُحمّدِ [3] (الطويل)

بشيرٍ نذيرٍ هاشميٌّ مُكرّمٌ عطوفٍ رؤوفٍ من يُسمى بأحمدِ

فقد وردت " بشير، نذير، هاشمي، مكرم، عطوف .." مصروفة منوّنة مجرورة بالكسرة على الأصل. ومثل ذلك كلمة "عذاب" في قوله تعالى: " فبشّروهم بعذاب اليم " [4] فوردت مصروفة منوّنة مجرورة بالكسر على الأصل.

وبعدُ فالشواهد والأمثلة كثيرة وافرة. ولكننا قدمنا بعضها لنستدل -من خلالها- ونتعرّف إلى هيئة الاسم المنصرف وطبيعته، فبعضها يفي بما يفي به الكل. والحاصل بين أيدينا مهادٌ نظري للاسم المنصرف. مهادٌ يوفر للقارىء نصيباً من إدراك مسائلة وقضاياه، ويمهّد للدخول في ميدان (الممنوع من الصرف) على قاعدة ثابتة، ومتصوّرات واضحة محددة المعالم والاتجاهات.

---

(١) " ديوان الفرزدق" : ص (٢٦).

(٢) " ديوان جرير": ص (٢٠٢).

(٣) "ديوان كعب بن زهير": ص (٣١٢).

(٤) سورة (الانشقاق) : الآية (٢٤).

المبحث الثاني: (الاســـــم الممنـوع مـن الصرف) :

الاسم الممنوع من الصرف نظير الاسم المنصرف في الدراسات اللغويّة. وهو القسم الثاني من أقسام الاسم المتمكّن. فإذا كان الاسم المنصرف متمكّناً أمكن، فإن الاسم الممنوع من الصرف متمكن، ولكنه غير أمكن. متمكّنٌ لتغير حركته الإعرابية، وغير أمكن لتجرّده من التنوين والجر (بالكسرة). فهذا هو ميسمه.

على أنه قد نظر لهذا الدرس على أنه ذو أهمية بالغة، حظي باهتمام العلماء والباحثين في القديم والحديث على السواء. وإن كان ينظر إليه على أنه أنموذج للخروج عن النظام العام للغة، كجمع المؤنث السالم - مثلاً - قدر له فيما بعد أن يصير عادة كلامية خاضعة للعرف والشيوع، وجزءاً من نظام اللغة وأقيستها، يدفع الباحثين في المضي قدماً لدرس كل مسألة من مسائله.

وحاصل درايتنا في هذا الدرس أنه نال اهتمام الدارسين في القديم والحديث، فوضعوا فيه المؤلفات [1]، وعقدوا بين طيات مؤلفاتهم أبواباً منه. وقد فصلنا الحديث في ذلك حين الحديث عن (الاسم المنصرف).

وبحقّ فقد كان هذا الدرس هاماً؛ نظراً لمسائله الجدلية وتعريفاته وتفريعاته التي أنضوت على تفسيرات مختلفة ومتباينه بين الدارسين. فكانت ميداناً خصباً للبحث . ومما زاد الدارسين اهتماماً بدرسه أنه موضوع انفردَت به العربية دون غيرها، حتى أنه وصف بأنه من غرائب اللغة العربية. وقد طالعنا في ذلك قول (برجشتر أسر): "وأما عدم الانصراف فهو من غرائب اللغة العربية لا نظير له في غيرها"[2].

والذي نستخلصه من خلال القول السابق، أن القول للعربية لا عليها. في الوقت الذي قد يظن فيه بعض الدارسين أن المعنى البعيد هو المقصود، والذي مفاده أن هذا الدرس فيه من التعقيدات والإشكالات ما هو كفيل بالابتعاد عن درسه. وهذا خلاف ما هو مقصود -فيما نرى- فدلالة الذم ليست بمرادة. ولا شك في أن العبارة مضللة تحتمل المعنيين في آن.

---

(١) فصلنا القول فيها حين الحديث عن الاسم المنصرف.

(٢) " التطوّر النحوي للغة العربية" : ص (٧٧).

والممنوع من الصرف من خواص العربية وحدها. فقد وصف بأنه ضربٌ من (الإعراب الناقص) الخاص بالعربية دون غيرها من بنات جلدتها (اللغات السامية). وهو تطورٌ عن الإعراب السامي القديم الكامل المشترك بين العربية وغيرها. ولعل أبرز ما يميّز الإعراب الناقص تمكنه من حركتي الرفع والنصب دون الجر (بالكسر)، في مقابل الإعراب السامي القديم الثلاثي الحركات[1]. ولم يكن انفراد العربية بهذا الدرس الهام بداعٍ من العبث، فقد جعل من باب التنميق والتزويق والزخرفة، ومن باب الكماليات الشكلية الموظفة لخدمة التجانس والانسجام الصوتي والخفة بين أصوات الكلمات[2]. ولعل مطلب الخفة واليسر والسهولة في نطق الأصوات من أكثر ما كان يشغل ذهن اللغوي منذ القدم.

وعلى الرغم من وفرة الشواهد الدالة على سلامة منزلة هذا الدرس اللغوي، إلا أنه لم يلق الرعاية المطلوبة من قبل نفرٍ من الدارسين، فقد وصفه الدكتور عفيف دمشقية بأنه درسٌ اعتباطي جدلي نظراً لما يشوبه من جدل واعتباط في تفسير بعض الآراء، قال: "لعل خير ما نقدم به بين يدي هذا الفصل، أننا نميل إلى الاعتقاد بأن الممنوع من الصرف من أكثر الأبحاث اعتباطية في الدراسات النحويّة"[3].

ومما يستند عليه القول السابق من حجج اعتماد الممنوع من الصوف - في بعض مواضعه- على إرادة المتكلم -غير المعروفة- في تحديد دلالة المفردة، ومن أمثلة ذلك مسألة التذكير والتأنيث في أسماء المدن والأحياء؛ إذ يقولون: إن قصدت (المنطقة) أنّثت فمنعت من الصرف، وإن قصدت (الحي) ذكّرت فصرفت. ونحن نلمح في ذلك جانباً من الاعتباطية المزعومة. إلا أنها ليست اعتباطية مقصودة، فهي توسعة للقارىء في استعمال معطيات اللغة قدر ماهو مألوف في قواعدها، وفي الاستعمال اللغوي .

---

(١) انظر : " فقه اللغات السامية" لكارل بروكلمان: ص (١٠٠)، وانظر: "العربية الفصحى". لهنري فليش: ص(٦٠).

(٢) ممن أخذ بهذا الرأي: الدكتور فوزي الشايب، انظر بحثه الموسوم بـ "منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي": ص (٧٤٥).

(٣) " أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي": ص (١٥٣).

وليس ثمة من سبيل للتخلص من الاعتباطية أفضل من الاعتماد على التكوين الحضاري والثقافي لكل أمة من الأمم في تفسير قضية التذكير والتأنيث، وهي فكرة ترثها الأمّة عمق سبقها من أمم. وهو ما عبّر عنه فيما بعد بـ "اللاشعور الجمعي". وعليه فمن الطبيعي اختلاف إرادة متكلّم عن آخر في الجدليّة، قال الدكتور عفيف دمشقية: " وقد وجدت من خلال تدريسي النحو بالجامعة المستنصرية -أن موضوعات الممنوع من الصرف فيها سلبيات كثيرة منها اضطراب الأحكام وعدم الاستيعاب .. "[1].

ولو افترضنا -جدلاً- أن درس الممنوع من الصرف فيه جدل يؤدي إلى خلاف -على مافي ذلك من فائدة - فإن من الصعب وصفه بالقصور عن كثير من مسائل اللغة والنحو على نحو قول الجنابي: " .. والأمر الآخر أن كتب النحو التقليديّة لا تستوعب قضايا الممنوع من الصرف"[2]. وجوابنا في هذه المسألة أن كتب النحو التقليديّة، وإن لم تستوعب كل قضايا الممنوع من الصرف -منفردة- فإنها تشكل مع بعضها كلاً متكاملاً، تجتمع في ظله جل قضايا هذا الدرس الهام ومسائله.

1- مفهوم الاسم الممنوع من الصرف:

بين المنصرف وغير المنصرف من الأسماء تقارب وطيد. وغير خفي أن دلالة الاسم الممنوع من الصرف إنما تتضح من خلال الرجوع إلى المنصرف منه، وقد بيّناه. فإذا كان الاسم المنصرف متمكناً من الحركات الإعرابية الثلاث مع تمكنه من التنوين -وهذه هي علامته- فإن الاسم الممنوع من الصرف مبني على هذه الفكرة أساساً.

وصفوة ما اتفق معظم علماء العربية عليه بشأن الاسم الممنوع من الصرف، أنه اسم معرب متمكّن غير أمكن. لكن مالذي جعله يتخلّف عما سموه بـ "المتمكن الأمكن" حتى صار قسماً مستقلاً؟.

وحاصل درايتنا في هذه المسألة، ومن خلال استقراء بعض قولات علماء العربية قدماء ومحدثين، أن علماء العربيّة لم يتفقوا على

(١) " الصرف وعدم الصرف في أسماء المدن والأمكنة" : ص (٤٦).

(٢) المصدر نفسه: ص (١٤).

تعريف واحد واضح محدد للاسم الممنوع من الصرف. ومرد ذلك إلى اختلافهم في العلامة التي يعرف بها الاسم الممنوع من الصرف، ومنه كان الحديث منصباً حول مصطلحي: الجر (الكسر)، والتنوين (تنوين التمكّن) والشائع المألوف من التعريفات للاسم الممنوع من الصرف أنه: اسمٌ منع الجر والتنوين، من باب أن الصرف هو التصرّف في جميع مجاري الكلم، وهي (التنوين، وعلامة الجر (الكسرة))، قال ابن السراج: " .. والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين .."[1]. وقال الزمخشري: "والاسم المعرب على نوعين، نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين.. ونوع يختزل عنه الجر والتنوين .. ويسمى غير المنصرف"[2]، وقال ابن عصفور: " .. وهو غير المنصرف ، وأعني به كل اسم لا ينوّن ولا يخفض"[3].

وحاصل ما كان من تعريفات اللغويّين أن الممنوع من الصرف اسم متمكّن، وهذا لا خلاف فيه، وهو غير أمكن لتجرّده من تنوين الأمكنيّة، وهذا لا خلاف فيه أيضاً. أما أنه منع الجر فذلك فيه خلاف؛ إذ إنّ الاسم الممنوع من الصرف -فيما نرى- هو الممنوع من التنوين، والتنوين عين دلالة "الصرف" اللغوية. فتبقى فكرة الجر خارجة عن إطار علامات الاسم غير المنصرف. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن الممنوع من الصرف وإن اختفت منه علامة الجر (الكسرة) إلا أنه يبقى مجروراً، ولكن بفتحة نائبة عن الكسرة، فتظهر الفتحة عليه في حالتي: النصب والجر. أي بحمل الخفض على نظيره النصب، قال المبرّد: " .. ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح، وحمل على ما هو نظير الخفض"[4]. ففكرة النيابة هذه كفكرة نيابة الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم، رغم أن فكرة النيابة في جمع المؤنث السالم مختلفة إجرائياً ودلاليّاً عنها في الممنوع من الصرف؛ إذ إنّ نيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ترجع إلى علة صوتية، مفادها ومؤداها المخالفة بين الحركات المتماثلة. قال أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: فلم حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف؟ قيل: لأن بين الجر والنصب مشابهة، ولهذا حمل

(١) " الأصول في النحو": (ج٢، ص ٧٩).

(٢) " المفصل في علم اللغة": ص (٢٧).

(٣) " المقرّب" : (ج١، ص ٢٨٩).

(٤) " المقتضب" : (ج١، ص ٣٨٣).

الجر على النصب في التثنية، وجمع المذكر السالم، والمؤنث السالم، فلما حمل الجر على النصب في تلك المواضع، فكذلك يحمل الجر على النصب ههنا" [1].

ففكرة النيابة في الحركات مألوفة في العربية في غير درس من دروسها. وفي ذلك قال الحريري:

هذا وفي الأسماء ما لا ينصرفْ ... نجرّهُ كنصبه لا يختلفْ

وليس للتنوين فيه مدخلُ ... لشبهه الفعلَ الذي يُستثقلُ [2]

وقال ابن مالك :

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرفْ ... ما لم يُضفْ أو يكُ بعد "ألْ" رَدِفْ [3]

إن المتمعّن للأقوال السابقة يدرك أن تعبير النحاة بوصف الممنوع من الصرف بأنه ممنوع من الجر غير دقيق؛ لثبات وقوع جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وأقوال الدارسين شاهدة على ذلك. ولذا أضحى من الدقيق أن نصف الممنوع من الصرف لا بأنه (ما منع الجرّ التنوين) إنما . ما منع الجر بالكسر وما منع التنوين، أو (ما منع التنوين وجرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة).

وإذا كانت فكرة النيابة أكثر دقّة في وصف الحال التي يكون عليها الممنوع من الصرف، ورغم أنها قد حدت من شدة الخلاف بشأن الحكم على الممنوع من الصرف بالجر أو بعدمه، فإنها، أي: فكرة النيابة، قد لقيت من يعارضها كما هي الحال عند إبراهيم مصطفى، قال: " وإنّما الذي كان أن هذا الاسم لما حرم التنوين أشبه في حال الكسر، المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثيرٌ في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة .. وقد عدّ بعض النحاة الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب وهو رأي وجيه نقول به"[4]. وهذا قول ضعفه إميل يعقوب بدليل ورود أسماء عربيّة كثيرة مبنيّة على الكسر، نحو "رقاشِ"، و "حذامِ"، قال: " فلو كان العرب يفرون من الكسر غير

(١) " أسرار العربيّة" : ص (٣١٥).

(٢) " شرح ملحة الإعراب": ص (١٩٥).

(٣) " شرح ابن عقيل" : (ج١، ص٧٧).

(٤) " إحياء النحو" : ص(١١٢).

المنوّن إلى الفتح لكيلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، لبنوا هذه الكلمات على الفتح بدلاً من الكسر، ويرده أن الوصف الممنوع من الصرف نحو "سكران" و "عطشان"... لا يتصل بياء المتكلم، فلماذا جرّ بالتفحة عوضاً من الكسرة، وهو يلتبس مع المضاف إلى ياء المتكلم في حالة جرّه بالكسرة دون تنوين"[1]. ويبدو أن حجة إبراهيم مصطفى دامغة في الرد على إبراهيم مصطفى في دعواه، وإن كنا نرى أن فكرة النيابة أكثر شيوعاً في تعليل هذه الظاهرة. ثم إن رفضها يترتب عليه إنكار ما يُسمى بـ "جمع المؤنث السالم". ثم هل لنا أن نسمي "جمع المؤنث السالم" بـ(الممنوع من النصب) على نمط تسمية الممنوع من الصرف؟ قد يكون ذلك وصفاً للظاهرة.

ومن وارد قولات العلماء العرب تعريف أخر للممنوع من الصرف . مفاده أنه ما جرد من التنوين حسب من غير ما اقترانه بالمنع من الجر، على اعتبار أن الجر تابعٌ له بالحذف. وحجتهم في ذلك مستمدة من دلالة "الصرف" اللغوية، وهي : الصوت. إذ لما كان الصوت ناتجاً عن التنوين وحده، كان الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين، سبب الصوت والصريف ومسببه منقطعاً عن الجر . ولكن ثمة سبب أخر في حذف علامة الجر تالياً.

على أن بعض الدارسين قد علّلوا إلحاق علامة الجر للتنوين بالحذف بأن أخوة بينهما قد وقعت. فشفع الأخ لأخيه عند حذفه فحذف معه، قال السيوطي: "والتنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب مالا ينصرف، وإنما سقط الجر لأخوّة ثبتت بينه وبين التنوين"[2]. ولعل فكرة الشفاعة هذه -فيما نرى- فكرة مفتعلة؛ ولذا فإن أغلب الجمهور على الرأي القائل: إن الممنوع من الصرف هو ما منع الجر (بالكسر) مع التنوين، بحجة أن كلاً منهما من علامات الاسم وخواصه فتتبع الخاصة الخاصّة بالحذف، قال ابن يعيش: " .. ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتتبع الخاصة الخاصة"[3]. ويبقى أن نقول في هذه الجزئية إنها جدليّة اعتباطيّة، لا طائل من

(١) "الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي": ص(٥٠).

(٢) "الأشباه والنظائر في النحو": (ج٤، ص٢١٣).

(٣) "شرح المفصّل" : (ج١، ص٥٨).

الجدال فنها؛ لصعوبة التوصل إلى رأي قرضٍ فيها، لصحة ما يرد فيها من تفسيرات على تعارضها. والرأي الأغلب أن الممنوع من الصرف: ما أعرب بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجراً من غير تنوين اتسم على إثر ذلك بـ (الاسم المعرب الناقص) لفقده علامة الجر الأصليّة وهي الكسرة، وهو وصف صائب للاسم.

ومن الضروري بمكان أن نزيد حديّة الممنوع من الصرف بوصفه بأنه ما أعرب بعلامات الإعراب الأصليّة؛ لأن المعرب بعلامات الإعراب الفرعيّة(الحروف) لا يدخله التنوين، فهل نعده ممنوعاً من الصرف على اعتبار أنه خالٍ من التنوين؟ أم نخرجه كليّاً من دائرة الصرف، وعدم الصرف؛ لأن التنوين لا يظهر عليه في جميع الأحوال؟ وحتى نقي أنفسنا من مثل هذا المأزق، نقول: إنه من المعربات مما منع الجر بالكسرة، وما منع التنوين، فأعرب بعلامات الإعراب الأصلية دون الفرعية، قال الصّبان: " .. قال شيخ الإسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات، وألا ينبغي أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع"[1].

وإذا كنّا قد افترضنا -جدلاً- أن المعرب بالحروف مما يقع فيه المنع من الصرف لتوفّر العلل الداعية، إذا كان هذا غير مقبول في الدراسة اللغويّة ، فإن من الغريب أن يقع المنع من الصرف في الأسماء المبنيّة؛ لأن مجرّد افتراض ذلك يولد لدينا افتراضاً وشذوذاً؛ لأن المنع من الصرف يقع في المعربات، حسب، فكيف نقر بوقوعه في الأسماء المبنية؟ فعباس حسن يرى مثلاً أن "سيبويه" ومثيلاتها، نحو: "جحشويه" و " نفطويه" .، وإن كانت أعلاماً مبنيّة إلا أنها قد توفّرت فيها علل المنع من الصرف، وهي (العلميّة والتركيب والعجمة)، فيعربه بحركة مقدّرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر، قال: "من المبنيات ما يكون ممنوعاً من الصرف لانطباق سبب المنع عليه؛ مثل سيبويه ..."[2].

---

(١) " حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك": (ج٣، ص٢٢٨).

(٢) " النحو الوافي": (ج١، ص١٧٦).

والذي نستنتجه من كلام عباس حسن ومن يذهب مذهبه، أنه يتجاوز فكرتي: الإعراب والبناء في الحكم على الاسم من حيث الصرف أو عدمه، إلى فكرة توفّر العلل التي افترضت مانعة من الصرف. وفي ذلك توسعة للاسم الممنوع من الصرف ليشمل حالتي: الإعراب والبناء. وهي كفكرة مقبولة لطيفة لو كانت علل المنع مقبولة على الإطلاق. ولم يكن وصفنا لوقوع المنع من الصرف في المبنيات من الأسماء غريباً، إذ هو رأي وجدنا، ضمن ما قرره النحاة من قواعد بشأنه. فيكون "سيبويه" -مثلاً- ممنوعاً من الصرف، فيرفع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه على الكسر، أو مبني على الكسر في محل رفع، وفي الجر نقول: إنه مجرور بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر، ولا مانع من أن نقول : إنه مبني على الكسر في محل جر بفتحة مقدرة عوضاً من الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

وإذا كانت فكرة إدخال المبنيات في المنع من الصرف غريبة، فمن الأغرب أن نجعل الممنوع من الصرف معرباً ومبنيّاً في آن. وهذا مذهب الأخفش والمبرد والزجّاج، وتبعهم فيه إبراهيم مصطفى، قال الزجاج: ".. فالفتح، فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله فأبدل من الكسر بناء الفتح.."[1]. وقد عارضهم في ذلك الفارسي؛ إذ إن البناء في الأسماء لا يكون في شيءٍ من الأسماء إلا لمشابهة الحرف، ولما لم يكن في الممنوع من الصرف أدنى مشابهة مع الحرف فلا مسوّغ للقول ببنائه، قال: "ويدلك على أن هذا الاسم معرب في هذه الحال غير مبني فيها، أن هذه الحركة وجبت بعامل.."[2]، ونحن نرى في الفتح حركة إعراب كحركة الكسر النائبة عن الفتحة في نصب ما عُرف بـ" جمع المؤنث السالم". فليس ثمة ما يدعو لجعلها حركة بناء، فالتقرير بجعلها حركة إعراب أكثر دقة وقبولاً حتى تطرد القاعدة على وتيرة واحدة.

لقد قامت فكرة الجمع بين الإعراب والبناء في اسم واحد في آن إلى جعل الاسم الممنوع من الصرف -عند بعض الدارسين- حالةً وسطى بين الإعراب والبناء. وهو مذهب الفارسي وابن جني وأبي حيّان ومن ذهب

(١) " ما ينصرف وما لا ينصرف" : ص(٤).

(٢) " المسائل العسكريات في النحو العربي": ص (١٥٠).

مذهبهم كغالب المطلبي، ولا شك في أن فكرة (الإعراب الناقص) هي السبب في اتخاذهم هذا الموقف. قال غالب المطلبي: " لقد زعمت في الحديث في البناء والإعراب أن حالات المنع من الصرف إنما هي -في الحقيقة- مرحلة وسطى بين حالة الإعراب الكامل وبين حالة البناء ."[1]. ولعل ما دفعهم إلى هذا الحكم -برأينا- أن حركات الممنوع من الصرف أقل من ثلاثة، فلا يستوفي حركات الاسم المعرب، وأكثر من واحدة، فلا تقتصر على حركة المبني الواحدة. فكان ذلك مدعاة لجعله في هذه المرتبة الوسطى. ولو كان هذا الحكم دقيقاً لكان (جمع المؤنث السالم) في هذه المرحلة الوسطى، ولكنهم عدوه من المعربات، فانتفى الحكم بهذا.

والذي نراه أن الكلمة في العربية، إما أن تكون معربة أو مبنيّة. فكل من الإعراب والبناء له حدّه الذي لا يتجاوزه، ثم إن العلل التي تجعل الاسم متأرجحاً بين الإعراب والبناء في الاسم الممنوع من الصرف، ليست كمثل العلل التي جعلت الفعل المضارع -مثلاً- متأرجحاً بين الحالتين! فالفعل المضارع لما تحول من حال إلى حال صاحب هذا التحوّل قرينة لفظية لم يتوفر مثلها في الاسم الممنوع من الصرف حتى نسوغ تحوله من حال إلى حال أو جمعه بين الحالين.

وحتى يكون الأمر أكثر وضوحاً وبساطة، وابتعاداً عن الخلاف في جعل الاسم الممنوع من الصرف متأرجحاً بين الإعراب والبناء، راح نفرٌ من الدارسين يقترحون إبقاء الاسم الممنوع من الصرف مجروراً بالكسرة، مع الاكتفاء بمنعه من التنوين. وهذا اقتراح يريح القارىء والباحث من فكرتي: نيابة الفتحة عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف أولاً، ومن حالتي الإعراب والبناء وتأرجح الممنوع من الصرف بينهما ثانياً. وهذا بالتالي يوفّر علينا عناء البحث في ظاهرتي: صرف الممنوع من الصرف، ومنع صرف المصروف اللتين اختير لهما من العلل ما لم يصل بها الدارسون إلى نتائج حتميّة أو مُرضية، وفي ذلك قال المعري: "والمتأخرون من البصريين إذا حذفوا التنوين يتركون الكسر على حاله في المخفوض والكوفيون يرون فتحه .."[2].

---

(١) " لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحّدة": ص (٢٤٣).

(٢) "عبث الوليد" : ص (٣٢٩)، وانظر: " الإنصاف" : (ج٢، ص٥٠٤)، وانظر: "النحو الوافي": (ج٤، ص٢٧٣).

ب- تسميات الاسم الممنوع من الصرف :

إذا كان الاختلاف في مسميات الاسم المنصرف وتفسيراته سمة غالبة، فمن الطبيعي بل من البدهي أن ينال نصيباً من الاسم الممنوع من الصرف؛ إذ إن المنع من الصرف قائمٌ على أساس الصرف ذاته. وعليه فقد شهدت العربية مسميات للاسم (الممنوع من الصرف)، كتلك التي كانت للاسم (المنصرف). فتعددت التسميات حتى في نطاق المدرسة الواحدة.

وعليه، فإن التسميات من مثل: (الممنوع من الصرف) و (المتمكن غير الأمكن) و (ما لا ينصرف)[1] و (غير المنصرف)[2] و (غير المصروف)[3] و(المتروك صرفه)[4] و (الممنوع من الانصراف)[5] و (المعرب غير المنصرف) و(الممنوع من التنوين) و (المتنع) و (المنعي) و (المعرب الناقص)[6] و(المعدول)[7]، و (المحدود) ... تسميات ومصطلحات من وضع علماء مدرسة البصرة. مع الاشارة إلى أن تسمية (الممنوع من الصرف) هي الأكثر استعمالاً بين الدارسين في القديم والحديث على السواء. وليس غريباً على القارىء أن يسمع ببعض هذه التسميات للوهلة الأولى، أو أن تكون مهجورة في الاستعمال اللغوي.

ونظراً للأهمية التي تشكلها دراسة هذه المصطلحات فقد وجدت دراسات تكفلت بدرسها وتحليلها ونسبتها إلى مستخدميها[8]. وأفضل ما يكون من

---

(١) من مصطلحات سيبويه: (ج٣، ص: ١٩٧، ١٩٨، ٢١٥، ٢٢٧)؛ والمبرد في المقتضب: (ج٣، ص٣٠٩).

(٢) من مصطلحات المبرد في "المقتضب": (ج٣، ص٣١١)؛ والزجاجي في "الجمل" : ص(١٦٥).

(٣) استعمل زمن سيبويه، من مصطلحات المبرد في "المقتضب": (ج٣، ص٣٣٥)، وابن السراج في "الأصول في النحو": (ج٢، ص١٩٦).

(٤) من مصطلحات سيبويه في الكتاب : (ج٣، ص١٩٦).

(٥) استعمل زمن سيبويه، وعنه تطوّرت تسمية (الممنوع من الصرف)، نظر: "المفصل": ص(١٦).

(٦) استعمله الزجّاج في مقابل مصطلح (التمام)، انظر " ما ينصرف وما لا ينصرف" له، ص(١، ٢).

(٧) انظر: "الكتاب" : (ج١، ص: ٢٢٣، ٢٢٤).

(٨) منها: "في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري"، (رسالة ماجستير)، إعداد: يحيى القاسم. جامعة اليرموك-الأردن، ١٩٨٤م. و "المصطلح النحوي: نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري"، تصنيفاً واختلافاً، واستعمالاً"، (رسالة ماجستير)، إعداد حمدي الجبالي، جامعة تشرين -دمشق، ١٩٨٢م.

تسـميات في هذا الباب، التسمية التي تصف الظاهرة التي يكون عليها الممنوع من الصـرف، فـهو (الاسم المجرّد من التنوين والكسر (علامـةالجر)). أو مـا منع التنوين وجر بالفتحة عوضاً من الكسرة)، وإن شئت (مامنع التنوين) فحسب دون ذكر للجـر على رأي من أبقى الاسم الممنوع من الصرف مجروراً بالكسرة، وهم نفر قليل من البصريين. وهو على الجملة باب من أبواب النيابة التي تنوب فيها حركة عن حركة أخرى كجمع المؤنث السالم، قال الشيخ خالد الأزهري: "من أبواب النيابة (ما لا ينصرف) أي ما لا يدخله تنوين الصرف .. "[1].

هذا بالنسبة للتسميات والمصطلحات البصرية، أما الكوفيون فقد انفردوا بمصطلحات خاصة بهم، أرادوا من خلالها أن ينحازوا عن البصريين، وأن يشكلوا لمدرستهم هويّـة مستقلة، وإن كانوا -في أغلب ما جاؤوا به- معتمدين على مدرسة البصرة التي سبقتهم بقرابة قرن من الزمان. وأشهر ما كان من تسميات الكوفـيين: (مـا لا يجـري)[2] و (مـا لا يُجـرى) و (غـيـر المجـرى) و (غـيـر الجاري) ... وهـي تسـميات كوفيـة فرّائية، ترجع فـي أصولها الأولى إلى الخليـل. ولعل (الإجـراء) في التعبير الكوفي كالصرف في التعبير البصري، يتضمّن إجراء الكلمات بالحركات الإعرابية الثلاث، قال ابن يعيش: "والبغداديون يسمّون باب ما لا ينصرف باب مـا لا يُجرى، والصرف قـريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجـراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث وهي علامات الإعـراب"[3].

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن الحدية في انفصال كل مدرسة بتسمياتها لم تكن مـوجـودة، بل لقد زاوج النحويون في اسـتـعـمالهم للتسـميات، حتى أن البصريين استخدموا مصطلحات لكوفيين، وكذا الكوفيون فقد استعملوا مصطلحات البصريين. من هنا كان ظهور ما يُسمى بـ (المدرسـة البغداديـة) التي جمعت بين مدرستي: البصرة والكوفة. وإن كان راسخاً في الأذهان تفوق المصطلـح البصري فـي الاسـتـعـمال اللغوي، في الوقت الذي انقرضت فيه

(١) " شـرح التسريح على التوضيح": (ج١، ص٨٣).

(٢) من مصطلحات: الفـراء، انظر: "معاني القرآن": (ج٢، ص١٧٦).

(٣) "شـرح المفصّـل" : (ج١، ص٥٧).

تسميات الكوفيين، فلم تجد من يستعملها إلاّ في التنظير لهذا الدرس الهام. وعلى الرغم مما يسببه تعدد المصطلحات من اضطراب في التفسير، إلا أنه يثري الذهن حتى بمجرّد التعرّف إلى هذه التسميات والمصطلحات وتناولها بالذكر والتعداد، ونسبتها إلى أصحابها، ومعرفة علّة اتخاذ كل فريق لتسمية خاصة به، وإن كانت كلها تؤدي إلى فهم واحد لدى القارىء.

والذي لمسناه أن التعددية في التسميات ما كانت لتوجد لولا اختلاف الزاوية التي اتخذت في وصف الممنوع من الصرف، إضافة إلى ما اعترى بعض الدارسين من رغبة في التميّز من خلال احتكار المصطلح. ولم يخل الأمر من أن تكون هذه التعددية ناجمة عن الاضطراب الذي أصاب كثيراً من أبواب اللغة والنحو في تطوّر نشأتها في المصطلح والتركيب. ولعل المتصفّح لكتب اللغة يدرك أن الدرس اللغوي الواحد يقع تحت مسميات متعددة. فهو افتراض مقبول وآثاره موجودة، ونظائره متوفرة في غير باب من كتب اللغة والنحو. وفيه وجدت دراسات قديمة وحديثة، فصلنا القول فيها آنفاً.

وبعدُ ، فلم يكن الحديث في التسميات والمصطلحات هامّاً، إلا لأنه يسهم في تعليل الحالة الإعرابية التي يكون عليها الممنوع من الصرف، والتي يمكن -من خلالها- تبرير الحركة الإعرابية التي تظهر عليه. وهذا بدوره يعتمد على مفهوم الممنوع من الصرف، والذي تعتمد عليه فكرة إعرابه وعلل منعه. من هنا باتت أهمية البحث في ما اصطلح على تسميته بـ(العلل المانعة من الصرف).

جـ- العلل المانعة من الصّرف :

غدا من المألوف في العربية أنها انفردت بـ(الإعراب الناقص)، في الوقت الذي اشتركت فيه مع اللغات السامية الأخرى بالإعراب السامي القديم الموروث، ذي الحركات الإعرابية الثلاث. ولا نظن أن ظهور ما يُسمّى بـ(الإعراب الناقص) مجرّد طفرة شهدتها العربية، خاصة أنه تجسّد فيما بعد فيما عرف بـ(الممنوع من الصرف)، ذي الإعراب الثنائي الحركات الناقص للتنوين والجر (بالكسر).

ولما كانت معطيات اللغة خاضعة -أحياناً- للتطورات التاريخية، غدا من اللازم البحث عن وجود أسباب وعلل كامنة وراء فقدان الممنوع من الصرف لحركة الجر مصاحبة للتنوين. من هنا ظهرت فكرة (العلل المانعة من الصرف). وهذا يدل ابتداءً على أن الصرف هو الأصل في الأسماء، وأن المنع من الصرف طارىء لعلل، فليس ثمة شيءٌ يمتنع من ا لصرف بغير علّة، قال المبرّد: "أصل الأسماء الصرف لعلّتين: إحداهما: أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه والثانية أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد"[1]. وقال في موضع آخر: ".. والصرف أصل في الأسماء، ومن ثم فليس للسائل أن يسأل: لِمَ انصرف الاسم فإنما المسألة عن ما لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسم مثله، إذا كانا في الاسمية سواء"[2]. فلم يبق بعد ذلك إلا البحث عن هذه العلل المانعة من الصرف، والي أسهمت في منع الاسم من التنوين ومن الجر بالكسر على الأصل. هذا هو تفكير علماء العربية في العلة والمعلول، لا ضير في أن نعرض له بشيء من الإيجاز؛ للتعرّف إلى وجات نظر النحاة تجاه علل المنع من الصرف هذه، وإن كانت ثمة إشارة إلى الشك في وجود شيء اسمه (العلل المانعة من الصرف) أولاً، ومن حيث تفسيرها والاقتناع بها ثانياً، ومن حيث وجود مآخذ تتمثّل في عدم اطراد القاعدة النحويّة في ثنايا الممنوع من الصرف وجزئيات درسه. فغير خفي أن المعلّم البارز لهذا الدرس الاحتفال بالجدل والخلاف، سيما أنه اعتمد في أكثر تعليلاته على المنطق والفلسفة، لدرجة أنه وصف بالابتعاد عن الواقع اللغوي للغة المستخدمة، وأنه يعتمد على تمحل العلل واختلاقها. ولا نملك -هنا- إلاّ أن نقدّم عرضاً وصفيّاً لعلل المنع من الصرف، بصرف النظر عما شابها من خلل أو من قبول أو رفض. فهو عرض تكتمل في ظله تصوّراتنا لهذا الدرس الهام؛ لتكون منطلقاً -فيما بعد- لتناول مسائلة بالمناقشة والتفسير والتعليل.

وبعيداً عن المعارضة والنقد، فإن عدداً كبيراً من النحاة قد عزوا منع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل؛ إذ افترضوا أن ثمة مشابهة بينهما حصلت، ففقد

---

(١) "المقتضب" : (ج١، ص١٧١).

(٢) المصدر نفسه: (ج٣، ص٣٠٩).

الاسم الممنوع من الصرف التنوين وحركة الجر وهي الكسرة، واللذين لا يدخلان الفعل . ونسوا أن فكرة المشابهة هذه لم تحصل إلا بعد أن مُنع الاسم من الصرف، فلم تكن موجودة قبل ذلك. وهذا يعني أن الاسم ما شابه الفعل إلاّ بد فقدانه التنوين والكسرة (علامة الجر). من هنا حصلت المشابهة، فالفعل لا يدخله كسر ولا تنوين. من هنا بدت الحاجة ملحة لمعرفة علة حذف التنوين والكسر أصلاً قبل المشابهة؛ ويسعفنا في ذلك أن فكرة المشابهة هذه لو كانت هي السبب في منع الاسم من الصرف لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف المشتقات؛ لشدة شبهها بالأفعال. ولما لم تكن المشتقات ممنوعة من الصرف انتفت المشابهة في منع الاسم من الصرف. من هنا غدا من اللازم إعادة النظر في فكرة المشابهة، رغم أن كثيراً من العلماء قد قالوا بوجودها، قال سيبويه: "فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل .." [1]. وقال الزجّاج: " فأما الجر وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف ، من قبل أن ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء [لأنها مشتقة منها، ولأنها بحاجة إليها]، لأن الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل، فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل .."[2]. وقال الأنباري أبو البركات: "فإن قيل: لم مُنِعَ ما لا ينصرف التنوين والجر قيل: لوجهين (أحدهما) أنه إنما منع من التنوين لأنه علامة التصرّف فلما وجد ما يوجب منع التصرّف وجب أن يُحذَف، ومنع الجر تبعاً له لأنه إنما امتنع من الصرف لأنه أشبه الفعل، والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين فكذلك أيضاً ما أشبهه"[3]. وأخيراً قال ابن يعيش: "والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه، .. فإذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان .. أو علة واحدة مكرّرة .. فإنه يشبه الفعل من وجهين، ويسري عليه ثقل الفعل، فحينئذٍ منع صرف، فلم يدخله جر ولا تنوين"[4]. وممن قبل بفكرة المشابهة هذه من الباحثين المحدثين -على سبيل المثال- الدكتور عبدالرحمن أيوب، قال:" ولاتحاد مثل هذا الاسم مع الفعل في

(١) " الكتاب" : (ج١، ص٢٣).

(٢) "ما ينصرف وما لا ينصرف": ص (١، ٢).

(٣) " أسرار العربيّة": ص (٣٠٩).

(٤) " شرح المفصّل": (ج١، ص٥٨).

الـوزن [يقصد الفعل المضارع] أخذ عنه التغيّر الثنائي في الحركات؛ أي الضم والفتح، وذلك لأن الجر لا يدخل الأفعال.."[1]. وهي عين الفكرة التي ذهب إليها كارل بروكلمان في كتابه: "فقه اللغات الساميّة"[2]. وإلى مثل ذلك ذهب الكثيرون مع الإشارة إلى أنها قد عورضت من قبل الكثيرين ، وسيكون في ذلك نقاش مفصّل في غير موضع من بحثنا هذا.

ولما كانت فكرة مشابهة الممنوع من الصرف للفعل مسيطرة على أذهان النحاة، وتفترض وجود علتين في الفعل على الاسم : إحداهما لفظية وهي اشتقاقه من الاسم، وثانيتها معنوية وهي احتياجه إليه. وهذا يترتب عليه وجوب أخذ الفرع لحكم الأصل في الإعراب. من هنا ظهرت دعوى إلى افتراض وجود علتين في الاسم الممنوع من الصرف على الاسم المنصرف، على اعتبار أنه فرع على الاسم المعرب المنصرف، قياساً على العلل الحاصلة بين الفعل والاسم. وهما إما أن تكونا علّتين: إحداهما لفظيّة، والأخرى معنويّة، أو علّة واحدة تقوم مقامها. ولم يخل الأمر من الاختلاف بشأن العلل اللفظيّة والمعنوية المانعة من الصرف، وتحديداً العلة المعنوية، فابن جني -مثلاً- اعتبر أن شبه الفعل نطقاً، أي: وزنه، علة لفظية، وما عداهما ينضم لطائفة العلل المعنويّة، قال: "ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منه لفظي وهو شبه الفعل لفظاً، نحو أحمد، ... والثمانية الباقية كلها معنويّة.. فهذا دليل.. "[3]. وذهب غيره، وهو الرأي الأشيع، إلى أن هناك علتين معنويّتين هما: العلمية والوصفيّة[4]. وما عداهما علل معنوية. وهو رأي قريب إلى القبول من سابقه لثبوت كثرة القول به عند كثير من الدارسين سيما المتأخرين منهم.

إن اختلاف نحاة العربية -قديماً وحديثاً- في تحديد ماهية العلل اللفظية

---

(١) " البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية"، (بحث)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع٧، م(٢)، ص(٦٩)، ١٩٨٢م.

(٢) أنظر : ص (١٠٠) من الكتاب.

(٣) " الخصائص: : (ج١، ص١١٠).

(٤) يرى النحاة أن العلميّة فرع على التنكير وأن الوصفيّة فرع على الموصوف، وأن احتياج كل منهما إلى أصله كاحتياج الفعل إلى فاعله.

والمعنوية كان له كبير أثر في تحديد العلل المانعة من الصرف، فالجرجاني عدّها ثمانية. بإسقاط (الألف والنون) من علل المنع؛ لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من حيث أن كلاً منهما غير قابل لدخول تاء التأنيث عليهما معاً، ولتشابه صدريهما وزناً، ولزيادة الألف والنون في المذكر في مقابل زيادة الألف والهمزة في المؤنث.. ولمخالفة صيغة مؤنث (فعلان) لمذكره، كمخالة مؤنث (فعلاء) لمذكره. ولا نرى في ذلك إلا وصفاً شكلياً ظاهرياً، لم يكن من خلاله أي رابط بين الوزنين، ولم تكن ثمة مشابهة على النحو الذي أراده النحاة، إنما وصف استقام مع اقتراحاتهم[1]. وفي ذلك نطالع قول الجرجاني : "فهذا ليس بسبب على انفراده في الحقيقة، وإنما هو فرع على التأنيث متابع له من حيث يضارع علامته. فالأسباب على الحقيقة ثمانية.."[2]. وهذا المذهب تبعه نفر قليل من علماء العربية، وقد خالفهم غيرهم، فعدوا علل المنع من الصرف تسعة وهو الرأي الأشهر عند جمهور النحاة. وحاديهم وحادينا في ذلك التقصي والاستقراء لأقوال العلماء في فترات زمنيّة متباعدة نسبيّاً، من مسيرة النحو العربي، قال ابن السراج: "والأسباب التي تمنع الصرف تسعة، حتى اجتمع منها اثنان في اسم .. لم ينصرف"[3]. وقال ابن جنّي: "ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة"[4]، وقال: "والأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان منعاه الصرف تسعة"[5]. وقال الزمخشري: " والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منهما وهي العلمية والتأنيث"[6]، وقال الأنباري: "إن قال قائل: كم العلل التي تمنع من الصرف؟ قيل: تسع، وهي: ..."[7]. وذهب فريق ثالث إلى أن علل المنع تتجاوز ذلك إلى العشرة، وهو مذهب الفارسي

(١) انظر: "شرح كافية ابن الحاجب" للاستراباذي: (ج١، ص١٥٧).

(٢) " المقتصد في شرح الإيضاح": (ج٢، ص٩٦٥).

(٣) " الموجز في النحو" : ص (٦٧).

(٤) " الخصائص": (ج١، ص١١٠).

(٥) " اللمع في العربيّة" : ص (٢٣٠، ٢٣١).

(٦) " المفصّل في علم اللغة العربية": ص (٢٧).

(٧) " أسرار العربيّة" : ص (٣٠٧).

والجزولي، وذلك بإضافة ما اصطلح على تسميته بـ(شبه العجمة) أو (عدم النظير في الآحاد)[1]. وذهب فريق رابع إلى جعل علل المنع إحدى عشرة علّة، قال عباس حسن: "..لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعين: نوع يمتنع صرفه في كل استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة، ونوع يمتنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً من بين علامات تسع، ومجموع النوعين أحد عشر شيئاً"[2]. وزاد الجليس النحوي واحدة فغدت اثنتي عشرة علّة، قال: "...وهنا اثنا عشر مثالاً لاثني عشر نوعاً تحت جنس ما لا ينصرف، إن حفظتها وفهمت ما حصل من الأسباب المانعة من الصرف في كل واحدة منها، وقست عليها نظائرها.. اطلعت لحصول هذا الباب ومجموعه .. فمنها سبعة تنصرف في النكرة .. ومنها خمسة لا تنصرف في نكرة ولا معرفة .."[3]. ولم تكن العلل على نية التحديد عند رضي الدين الاستراباذي، قال: "وههنا فروع أخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغّراً أو منسوباً أو شاذاً أو غير ذلك مما لا يُحصى. وذلك اختيار منهم بلا علّة مخصصة"[4].

وبهذا نكون قد تعرّفنا إلى مواقف متعددة لعلماء العربية بشأن علل المنع من الصرف. وهي اجتهادات قدمها أصحابها، ولم يكن اختلافها إلا نتيجة اختلاف النظرة التي ينظر العلماء -من خلالها- لهذا الدرس النحوي. ولا ضير في أن نعرض لعلل المنع تباعاً لأصحاب الرأي الأشيع في الدراسات النحويّة، وهو القائل بأن العلل تسعة، منها علتان معنويتان هما: العلمية والوصفية، ومن خلال ارتباطهما بالعلل اللفظية تتشكل علل المنع من الصرف كاملة. فمع العلمية: زيادة الألف والنون، والعدل، ووزن الفعل، والتركيب، والتأنيث، والإلحاق بالألف المقصورة، والعجمة. ومع الوصفية: زيادة الألف والنون، والعدل، ووزن الفعل لاغير. ومنها ما توفر فيه علة واحدة تقوم مقام علتين ، ويشمل: ما ختم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، وصيغة منتهى الجموع (الجمع الذي لا نظير

(١) انظر: "شرح كافية ابن الحاجب" : (ج١، ص ١٥).

(٢) " النحو الوافي": (ج٤: ص٢٠٣، ٢٠٤).

(٣) " ثمار الصناعة في علم العربية": ص (١٣٥، ١٣٦).

(٤) " شرح كافية ابن الحاجب": (ج١، ص١٠٦).

له في الآحاد). وقد جمع لنا ابن النحّاس النحوي علل المنع من الصرف بقوله:

موانعُ الصَّرف تسعٌ إن أردْتَ بها ... عَونـاً لتبلُـغَ في إعرابِكَ الأمَلا

اجمع وزِنْ عادلاً أنّـثْ بمعرفـــةٍ ... ركِّبْ وزِدْ عُجمـةً فالوصفُ قد كمُلا [1]

وقال ابن مالـــك:

عـدلٌ ووصـفٌ وتأنيـثٌ ومعرفـةٌ ... وعُجمـةٌ، ثـم جمـعٌ، ثـم تركيبُ

والنونُ زائـدةً من قبلها ألِـــفٌ ... ووزنُ فـعلٍ، وهذا القولُ تقريـــبُ [2]

وزيادة في التـوضـيح سـنقـوم بعـرض مـوجـز لعلل المنع من الصـرف مع التمـثـيل عليها بأمـثلة موضحـة لآليـة عمل هذه العلل من غيـر تـفصـيل، وعلى النحو التالي:

@ **الممنـوع من الصـرف لعلتين:**

إحداهما: معنويّة، والثانية: لفظيّة.

ويشمل:

ا- **العلـم**: ويمنع صرفه كعلّة معنويّة مع العلل اللفظيّة في الحالات التالية:

* العلميّة وزيادة الألف والنون: على أن الزائد فرع على المزيد عليه، نحـو: (عَدنان، عُثمان، عِمران، بيسـان، ..). وليس منها (أمـان، بيـان، ..)؛ لعدم زيادة الألف والنون: فكل ذلك ممنوع من الصـرف لعلّة العلميـة وزيادة الألف والنون، على أن الألف والنون تضـارعـان ألفي التـأنيث المانعـتين من الصرف، قال الحريري فيما ختم بألف ونون مزيدتين مع تثليث حركة فائه:

ومنـهُ ما سُـمي علـى " فـعـلانـا ... على اختلاف فائـه أحيـانـا

تقول : مـروان أتـى كرمـانـــا ... و: رحمـة اللـه على عثمانـا [3]

وقال ابن مالـك:

كـذاك حاوي زائـدي فعـلانـــا ... كغطـفـان، وكـأصبهـانـا [4]

---

(١) أنظـر: " شـرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" لابن هشام: ص(٢٢).

(٢) " شـرح ابن عقيـل" : (ج٣، ص٣٢١).

(٣) " شـرح ملحة الإعـراب": ص (٢٠٤).

(٤) " شـرح ابن عقيـل" : (ج٣، ص ٣٣٠).

وقال:

وحبْتُ تعريفٌ وزائدان كزائدي (عمران) يمنعان [1]

* العلميّة والعدل: فالعدل فرع على المعدول عنه؛ لأن العدل عن الأصل إزالة للأصل، نحو: (عُمر، مُضَر، زُحَل، ..) المعدولة عن (عامر، ماضر، زاحل، ..) ، قال ابن مالك:

ومنعُ عَدلٍ وصفٍ معتبرْ في لفظ مثنى وثلاث وأخرْ

ووزن مثنى وثلاث كهما من واحدٍ لأربعٍ ، فليعلما [2]

* العلميّة ووزن الفعل: فالفعل فرع على الاسم؛ لأن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين، نحو: (أحمد ، إثمِد، يزيد، تغلب، نرجس، شمّر، ..)، قال الحريري:

وأجرِ ما جاءَ بوزنِ الفعلِ مجراهُ في الحكم بغير فصلِ

فقولهم " أحمد" مثل " أذهبُ" وقولهم " تغلب" مثل " تَضربُ" [3]

وقال ابن مالك:

كذاك ذو وزنٍ يخصُّ الفعلا أو غالبٍ ، كأحمدَ ، ويعلى [4]

* العلميّة والتركيب: فالمركّب فرعٌ على البسيط المفرد وتالٍ له، نحو: (معْد يكربْ، رامَهُرمُزَ، حضرموت، أذربيجان، سيبويه، ...).

ومنه قول الشاعر:

لقد أنكرتني بعلبكُ وأهلها ولا ابنُ جُريجٍ في قرى حِمصَ أنكرا [5] (الطويل)

---

(١) "ديوان كعب بن زهير": ص (٣١٢)." شرح الكافية ا لشافية" : (ج٣، ص١٤٧٠).

(٢) " شرح ملحة الاعراب": ص (٢٠٤)." شرح ابن عقيل" : (ج٣، ص٣٢٤).

(٣) " شرح ملحة الاعراب": ص (٢٠١).

(٤) " شرح ابن عقيل" : (ج٣، ص ٣٣٢).

(٥) البيت لامرىء القيس، انظر: "الديوان" : ص (١٩٠).

فمنع (بعلبك) من الصرف، فرفعه من غير تنوين؛ للعلميّة والتركيب، قال ابن مالك:

والعلمَ أمنعْ صرفهُ مركبا تركيبَ مَزجٍ، نحو: " معديكربا " (1)

* العلميّة والتانيث: فالتأنيث فرع على التذكير كما أن التعريف فرع التنكير. ويقصد به ما كانت علامة تأنيثه غير الألفين: المقصورة أو الممدودة. وهو إما أن يكون تانيثاً لفظيّاً، نحو: (طلحة، حمزة)، أو معنويّاً، نحو: (ريم، سعاد)، أو لفظيّاً أو معنويّاً، نحو: (فاطمة، خديجة)، قال الشاعر:

بانت سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ متيَّمٌ إثرها لم يُجزَ مكبولُ (2)

فمنع (سعاد) من الصرف، للعلمية والتأنيث، قال ابن مالك:

كذا مؤنثٌ بها مطلقاً وشرطُ منعِ العارِ كونه ارتقى (3)

* العلميّة وألف الإلحاق المقصورة: فألف الإلحاق تشبه ألف التأنيث المقصورة. ولذا فقد جعلت فرعاً عليها، نحو: (علقى، أرطى، ..) على اعتبار إلحاقهما بوزن (فَعلى) نحو: (جعفر)، قال ابن مالك:

وما يصيرُ علماً من غير ذي ألفِ زيدتْ لإلحاق فليسَ يُنصرفْ (4)

وقال:

وألفُ الإلحاقِ مقصوراً مَنَعْ كـ (علقى) إن ذا علميّةً وقَعْ (5)

* العلميّة والعجمة: فالعجمة عدت فرعاً على العربية، نحو: (هابيل، إسحاق، سقر، مكة، فرعون، يعوق، ..)، فكل ذلك ممنوع من الصرف للعلميّة

(1) "شرح ابن عقيل": (ج٣، ص ٣٢٩).

(2) البيت لكعب بن زهير: انظر: "الديوان": ص(٢٦).

(3) "شرح ابن عقيل": (ج٣، ص ٣٣٠).

(4) المصدر نفسه: (ج٣، ص ٣٣٤).

(5) "شرح الكافية الشافية": (ج٣، ص ١٤٩٣).

والعجمة التي هي خلاف العربية، قال ابن مالك:

والعجميُّ الوضعِ والتعريف، مَنْ ... زيدٍ على الثلاثِ صرفُهُ امتنَعْ [1]

٢- الوصف : ويمنع الصرف كعلّة معنويّة، مع العلل اللفظيّة في الحالات التالية:

* الوصفيّة وزيادة الألف والنون: فالوصف فرع على الموصوف يحتاج إليه احتياج الفعل إلى فاعله، نحو: (سكران، عطشان، غضبان ..). شرط كون مؤنثه على (فَعلى) نحو (عريان) في قول ذي الرمة:

كمْ دونَ ميَّةَ من خرقٍ ومن عَلَمٍ ... كأنّهُ لامعُ عُريانُ مسلوبُ [2] (البسيط)

وفي ذلك قال الحريري:

أو وزن " فعلان" الذي مؤنثه ... "فعلى" كـ "سكران" فخذ ما أنفثُهْ [3]

وقال ابن مالك:

وزائداً " فعلان" في وصفٍ سَلِمْ ... من أن يُرى بتاءِ تانيثٍ خُتِمْ [4]

* الوصفيّة والعدل : ـ نحو: (أحاد، موحد) المعدولان عن (واحداً واحداً) و (ثناء ، مثنى) المعدولان عن (اثنين اثنين) و (أُخَر) المعدولة عن الألف واللام، قال تعالى: " **فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورُباع**" [5]. وقال : " **فعدةٌ من ايامٍ أخر**"[6]. قال ابن مالك:

ومنعُ عَدلٍ مع وصفٍ معتبرْ ... في لفظ مثنى وثلاث وأخَرْ [7]

---

(١) " شرح ابن عقيل " : (ج٣، ص ٣٣٢).

(٢) "ديوان ذي الرمة": ص (٨١).

(٣) " شرح ملحة الإعراب" : ص (١٩٧).

(٤) "شرح ابن عقيل" : (ج٣، ص٣٢٢).

(٥) سورة (النساء) : الآية (٣).

(٦) سورة (البقرة) : الآية (١٨٤).

(٧) "شرح ابن عقيل" : (ج٣، ص٣٢٥).

وقال:

ومنعُ انصراف وصفٍ عُدِلا إلى (فُعال) ، أو مضاهٍ (مَفْعلا) [1]

وقال:

ومنع الوصفُ وعدلٌ (أخرا) مقابلاً لـ (آخرين) فاحصرا [2]

* الوصفيّة ووزن الفعل : ـ نحو: (أحمر، أعرج، أحسن، ..) ، نحو قوله تعالى: " فحيّوا بأحسنَ منها .." [3]، فجرّ (أحسن) بفتحة عوضاً من الكسرة ممنوعاً من الصرف؛ للوصفيّة ووزن الفعل، قال ابن مالك:

ووصفٌ أصليٌ، ووزنُ أفعلا ممنوعُ تأنيث بتا، كأشهلا [4]

@ الممنوع من الصرف لعلة واحدة لتقوم مقام علتين ،

ويشمل:

ا- ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة : فوجود الألف في آخر الاسم علّة لفظية. وملازمتها إياه في كل حالاته علّة معنوية. وهو ما كان على وزن " فعلى" مثلثة الفاء، مفرداً كان أو جمعاً، شرط أن يسبق بأكثر من أصلين، نحو: (بشرى، ذِكرى، ليلى.). مما كانت ألفه مقصورة، نحو (غرقى) في قول امرئ القيس:

كأنّ سباعاً فيه غُرقى عشيّةً بأرجائه القصوى، أنابيشُ عُنصُل [5] (الطويل)

ومما كانت ألفه ممدودة، نحو: (صحراء، زكرياء، حمراء، أصدقاء، ..).

ونحو: (عيطاء) في قول الأعشى:

وسْطَ الشقُر في عيطاء مظلمة لا يستطيعون فيها ثمّ ممتنعا [6]

---

(١) "شرح الكافية الشافية" : (ج٣، ص١٤٤٣).

(٢) المصدر نفسه : (ج٣، ص١٤٣٣).

(٣) سورة (النساء) : الآية (٨٦).

(٤) "شرح ابن عقيل" : (ج٣، ص٣٢٣).

(٥) " الديوان" : ص (٥٧).

(٦) " الديوان" : ص (١٠٩).

وقال تعالى: " **قالوا ادعُ لنا ربَّك يبيِّن لنا ما لونها قال إنه يقول إنها بقرة صفراءُ فاقعٌ لونها تسرّ الناظرين**"[1]. ففي الشاهد الأول منع (غُرفى) من الصرف وهي مما ختم بألف التأنيث المقصورة. وفي الشاهد الثاني منع (عيطاء) من الصرف للسبب ذاته، وكذا الأمر في (صفراء) في الآية الكريمة، قال ابن مالك:

فالف التأنيثِ مُطلقاً مَنَـــع صَرْفَ الذي حواه كيفما وقَـعْ [2]

٢- صيغة منتهى الجموع : ومن تسمياتها: (الجمع المتناهي) و (الجمع الذي لا نظير له في الآحاد) و الجمع الأقصى). ويرى النحاة أن خروج هذه الصيغ عن أوزان الآحاد العربية علّة لفظيّة، ودلالتها على الجمع علّة معنويّة. وتشمل كل ما كان على نمط وزن (مفاعل) و (مفاعيل)، بصرف النظر عن ترتيب حروف ميزانه، مفرداً كان أو جمعاً ، نحو: (مساجد، منابر، دراهم، ينابيع، جوائز ، طواحين، سراويل، ..) ، نحو قول الأعشى:

أخر رغائبَ يعطيها ويسألها يأبى الظُّلامة فيه النرفلُ الزُّفَرُ [3] (البسيط)

وقال تعالى: "**لهدّمَت صوامع وبيعٌ وصلوات**"[4]، وقال: "**يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل**"[5]. ففي الشاهد الأول منعت (رغائب) من الصرف، وكذا (صوامع)، و (محاريب) و (تماثيل)؛ لعلة الجمع المتناهي القائم مقام علّتين، قال ابن مالك:

وكُن لجمعٍ مشبهٍ مفاعِلا أو المفاعيلَ بمنعٍ كافِلا [6]

هذه هي علل المنع من الصرف على الأشيع الغالب بين النحاة. وبهذا العرض الموجز لها يكون قد اكتمل عقد الفصل النظري للمصروف والممنوع من

---

(١) سورة (البقرة) : الآية (٦٩).

(٢) "شرح ابن عقيل": (ج٣، ص٣٢٢).

(٣) " الديوان": (ج٢، ص١٢٦).

(٤) سورة (الحج) : الآية (٤٠).

(٥) سورة (سبأ) : الآية (١٢).

(٦) "شرح ابن عقيل": (ج٣، ٣٢٦).

الصرف في التراث اللغوي، والذي أردنا من خلاله أن يكون توطئة مفيدة ممهّدة لتناول بعض مسائل هذا الدرس النحوي الهام، بالتطبيق العملي على نصّ مقدس هو " القرآن الكريم". لنا في ذلك الأجر والثواب إن شاء الله تعالى.

د - (مواقف العلماء والدارسين من القول بوجود اللفظ الأعجمي في القرآن الكريم):

ميادين علوم القرآن وافرة كثيرة. منها غريبه، ومن غريبه أعجميه. ولعل أعجميه من أكثرها جدلاً، ومن أهمها درساً. عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه"[1]. وقال في موضع آخر: "من قرأ القرآن فأعربه كان له بكل حرف عشرون حسنة ومن قرأه بغير إعراب كان له بكل حرف عشر حسنات"[2] . وعن ابن مسعود قال: قال صلى الله عليه وسلّم: " أعربوا القرآن فإن من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات وكفّارة عشر سيئات ورفع عشر درجات"[3]. وما أجمل ماقيل في الحث على اكتناز جواهر القرآن واغتراف فوائده من قول عبدالرحمن السهيلي: "وإذا كان أهل الأدب يفرحون بمعرفة شاعر أبهم اسمه في كتاب، وكذلك أهل كل صناعة يعنون بأسماء أهل صناعتهم ويرونه من نفائس بضاعتهم فالقارئون لكتاب الله عز وجل العزيز أولى أن يتنافسوا في معرفة ما أبهم فيه"[4]. ولعل دعاوى درس غريب القرآن قد وجدت أصداءها ماثلة في غير مؤلّف، من مصادر العلماء القدماء والمحدثين، يغرف من معينها الثرّ كل قاصٍ ودانٍ.

وحريّ بنا أن نشير -ههنا- إلى أن درس الأعجمي من غريب القرآن موضع اهتمامنا. لكن رأياً شافياً قاطعاً بشأن القول بوجود الأعجمي في القرآن الكريم لم يقل؛ إذ إن استقراءً دقيقاً متمعّناً لكتب غريب القرآن وتفسيره وإعرابه ومعانيه يطلعنا -بلا أدنى شك- إلى آراء متعددة في هذه

(١) انظر مجمع الزوائد ومنبع الفرائد" للهيثمي: (ج٧، ص١٦٧).

(٢) انظر مجمع الزوائد ومنبع الفرائد" للهيثمي: (ج٧، ص١٦٧).

(٣) انظر مجمع الزوائد ومنبع الفرائد" للهيثمي: (ج٧، ص١٦٧).

(٤) " غوامض الأسماء المبهمة والأحاديث المسندة في القرآن ": ص (١٣).

المسألة، انقسم الدارسون بشأنها أقساماً وفرقاً، فلم يهتدوا إلى رأي واحد فيها. وعليه فقد تعددت الآراء مدعمة بحجج وبراهين من كل فريق ضد الفريق المقابل. وهذا بدوره، وإن لم يوصلنا إلى نتيجة حتمية ثابتة، فقد أسهم في إثراء المخزون الفكري للقارىء من خلال الإطلاع على آراء وفيرة تدعمها حجج متعددة ومتضاربة. وهذا من شأنه أن يولد في نفس الباحث الرغبة في المقارنة والموازنة وصولاً للرأي الأكثر قبولاً لدى الدارسين، على افتراض حسن النيّة في شتى الآراء، انطلاقاً من حججها المقدمة. ولا يخلو الأمر من تقديم ما هو جديد من آراء مقترحة قد تعين في الوصول إلى نتيجة مرضية وأكثر قبولاً. ولا يعني هذا أننا قد بلغنا الكمال وأننا أصبنا كبد الحقيقة، فجلّ للمرء أن يبرأ علمه من نقص يدفعه لمعرفة المزيد، ومن زلل يحدده لنيل الصواب.

ومن وكد ما استنتجناه من قولات علماء السلف في مدوناتهم، أن علماء العربية وغيرهم قد توزعوا بشأن القول بوجود الأعجمي في القرآن الكريم بين: مؤيدين ومعارضين ومعتدلين. وفي ذلك تفصيل آت.

أولاً، المؤيدون :

وافقت ثلّة غير قليلة من علماء عربيّتنا: صحابتهم وتابعيهم وعلمائهم القول بوجود الأعجمي في القرآن الكريم. فمن أشهرهم: ابن عباس[1]، وابن مسعود، ووهب بن منبه، وزيد بن علي[2]، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ومجاهد، وعطاء، والضحّاك، وأبو موسى الأشعري، والزمخشري[3]، والسيوطي[4]، وغيرهم. قال ابن فارس: "أما لغات العجم في القرآن، فإن الناس اختلفوا فيها، فروي عن ابن عباس وعن مجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم: أنهم قالوا في أحرف كثيرة: إنها بلغات العجم"[5]. وقد أورد ابن

(١) في كتابه: " اللغات في القرآن " .

(٢) في كتابه : " تفسير غريب القرآن". .

(٣) في كتابه: " الكشاف".

(٤) في " المزهر" و " الإتقان" ... وغيرهما.

(٥) " الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها"، ص (٤٤، ٤٥).

الجوزي في [باب ذكر اللغات في القرآن] : " روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّه قال: " في القرآن من كل لسان". وعن ابن عباس ومجاهد وعكرمة: " إنّ في ا لقرآن من غير لسان العرب" وعن سعيد بن جبير قال: " مافي الأرض لغة إلاّ أنزلها الله تعالى في القرآن"[1]. وكذا جري الحال عند باحثينا المحدثين كفضل حسن عباس[2]، وإميل يعقوب[3]، ومسعود بوبو[4]، ورمضان عبدالتواب[5] .. وغيرهم. قال فضل حسن عباس: "في القرآن كثير من معربات الجاهلية"[6].

هذا ولم يكن العبث منطلقاً من المؤيّدين في توكيد أقوالهم، بل لقد احتجّوا بحجج وبراهين دامغة من منظارهم . منها انفراد ما عدّ أعجمياً بصيغ لا تستقيم مع الميزان الصرفي العربي، ومنها أن القرآن الكريم أذهب عجمة الألفاظ باشتماله عليها من منطلق أنها أوسع اللغات وأكثرها استعمالاً، ومن منطلق أن القرآن حوى علوم الأولين والآخرين، قال السيوطي: ".. فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حوى على علوم الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن ليتم إحاطته بكل شيء، فاختير له من كل لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب.. وأيضاً النبي صلى الله عليه وسلّم مرسل إلى كل أمّة، وقد قال تعالى: "**وما أرسلنا من رسول إلا بلسن قومه**"[7] فلا بد وأن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم. وإن كان أصله بلغة قومه هو"[8] . ومن مقررات وجود الأعجمي في القرآن الكريم على رأي المؤيدين، منع بعض الألفاظ من الصرف؛ لعلّة العجمة. وأقوى ما

(١) " فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن": (ج١، ص١٣٦).

(٢) أنظر: " دراسات في فقه اللغة".

(٣) في " فقه اللغة وخصائصها".

(٤) في " أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج".

(٥) في " فصول في فقه اللغة".

(٦) " دراسات في فقه اللغة" : ص (٣١٦).

(٧) سورة (إبراهيم) الآية (٤).

(٨) " الإتقان في علوم القرآن" : (ج٢، ص١٠٧).

يكون من حجج لدى هؤلاء الآخذ بقراءة الحسن البصري للآية الكريمة: " .. أأعجمي وعربيّ .."[1] بالتقرير لا بالاستفهام الإستنكاري، بصورة "أعجمي وعربي". وهي قراءة أربع عشرية يؤخذ بها ويحتج، وإن كانت قراءة الاستفهام -كقراءة سبعيّة- أكثر قبولاً وفصاحة. هذه هي مواقف المؤيدين وهذه هي حججهم. وسيكون فيها قول بعد معرفة مواقف غيرهم من العلماء.

ثانياً، المعارضون:

المعارضة صفة غالبة في كثير من العلوم. ومن مواطنها هذا البحث، فرفض نفرٌ من علماء العربية القول بوجود الأعجمي في القرآن الكريم. ومن أبرز هؤلاء: الإمام الشافعي[2]، وأبو عبيد[3]، وابن جرير الطبري[4]، وابن السراج[5]، وابن الأنباري[6]، وابن فارس[7]، والزمخشري[8]، والباقلاني[9]، والسيوطي[10]، ... وغيرهم. وقد كان الوازع الديني هو المنطلق الأساس في معارضة هؤلاء لأصحاب المذهب الأول. وفي ذلك نطالع قول ابن الأنباري: " وأنزله [الله] تعالى بأفصح لغات العرب وأعربها وأبيّنها فقال: " **إنا جعلناه قرآناً عربيّاً لعلكم تعقلون**"[11]، وقال: " **ولو جعلناه قرآناً أعجميّاً لقالوا لولا فصلت آياته**

---

(١) وردت فيها قراءة أخرى لعمرو بن ميمون: " أعجَميٌّ على الاستفهام. انظر: " معاني في القرآن": (ج٣، ص١٩)، و "المحتسب" لابن جني: (ج٢، ص٢٤٨)، و "الكشاف" للزمخشري: (ج٣، ص٤٥٥).

(٢) في " الرسالة".

(٣) في " مجاز القرآن ".

(٤) في " جامع البيان عن تأويل آي القرآن".

(٥) في " الاشتقاق".

(٦) في " إيضاح الوقف والابتداء".

(٧) في " الصاحبي".

(٨) في " الكشاف".

(٩) في " إعجاز القرآن".

(١٠) في " الإتقان".

(١١) سورة (الزخرف): الآية (٣).

أعجمي وعربي"[1]. وشواهد القرآن على ما ذكر وفيرة. ومن يتمعّن القرآن درساً يُدرك هذه المسألة، وقال أبو حيّان: "وهذا الذي أنزلناه هو بلسان العرب، كما أن الكتب السابقة بلسان من نزلت عليه"[2]. وكان الزمخشري قد فسر (حُكماً) في قوله تعالى: "**وكذلك أنزلناه حكماً عربيّاً..**"[3] فقال: " (حكماً عربيّاً) حكمة عربيّة مترجمة بلسان العرب ..."[4].

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن فكرة الوازع الديني لدى المعارضين لوجود الأعجمي في القرآن الكريم، قد أتت واستمدت قوتها من وجود بعض الآيات القرآنية التي يعتقدون أنها تدعم رأيهم. منها : قوله تعالى: "**إنا جعلناه قرآناً عربيّاً لعلكم تعقلون**"[5]، وقوله: "**إنا أنزلناه قرآناً عربيّاً لعلكم تعقلون**"[6]، وقوله: "**وكذلك أنزلناه قرآناً عربيّاً**"[7]، وقوله: "**نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين**"[8]، وقوله: "**وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربيّاً ...**"[9]، وقوله: " **ولو نزّلناه على بعض الأعجمين**"[10] ... . وحاصل ما يفهمه المعارضون من هذه الآيات أن القرآن الكريم نزل بلغة من بعث إليهم وهم العرب ليفهموه ويعقلوه؛ إذ لو أنزل بلغة غير لغتهم لأعرضوا عنه، قال الزمخشري: "وفي هذا الوجه أن تنزيله بالعربية التي هي لسانك ولسان قومك تنزيل له على قلبك تفهمه وتفهمه قومك. ولو كان أعجميّاً لكان نازلاً على سمعك

---

(١) سورة (فصلت): الآية (٤).

(٢) "البحر المحيط": (ج٥، ص٣٨٧).

(٣) سورة (الرعد): الآية (٣٧).

(٤) "الكشاف" : (ج١، ص٣٦٣).

(٥) سورة (الزخرف) الآية (٣).

(٦) سورة (يوسف) الآية (٢).

(٧) سورة (طه) الآية (١١٣).

(٨) سورة (الشعراء) الآيات (١٩٣، ١٩٤، ١٩٥).

(٩) سورة (الشورى) الآية (٧).

(١٠) سورة (الشعراء) الآية (١٩٨).

لأنك تسمع أجراس حروف لا تفهم معانيها ولا تعيها .."[1]. فكيف يجتمع (قرآن أعجمي) ورسول عربي؟ وإلى ذلك دعا غير عالم من علماء العربية القدماء والمحدثين، قال أبو عبيدة: "إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول..."[2] . وقال الدكتور عبدالجليل عبدالرحيم: "من المعلوم أن القرآن الكريم لم يتنزّل بلغة غير اللغة العربيّة، ومن المعلوم أيضاً أن القبائل العربية على تعدد لهجاتها، لم تكن تتكلّم بغير العربية لساناً، فالحديث عن لغات القرآن الكريم مراد به الحديث عن اللهجات العربيّة التي نزل عليها القرآن الكريم .."[3]. ففكرة الوازع الديني انطلقت من مبدأ الاحتجاج للقرآن بالقرآن. وهذا واضح جلي.

ثالثاً، المعتدلون :

الاعتدال في الرأي من شأنه أن يخفف من حدة الخلاف. ومنه انطلق فريق من علماء العربية للجمع بين آراء المؤيدين والمعارضين لوجود الأعجمي في القرآن الكريم، وهم ما عُرِفوا بـ (المعتدلين). فذهبوا إلى أن أصل الألفاظ أعجمي، لكنها عُرِّبَت بالخضوع للميزان الصرفي العربي، فأصبحت عربيّة. ومن أبرز من أخذ بهذا الرأي: أبو عبيد القاسم بن سلام[4]، الأزهري[5]، أبو منصور الجواليقي[6]، ابن الجوزي[7]، الإمام الغزالي[8] ... وغيرهم. قال أبو عبيد: " والصواب من ذلك عندي -والله أعلم- مذهب فيه تصديق القولين جميعاً. وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية -كما قال الفقهاء-

(١) " الكشاف" : (ج٣، ص١٢٨).

(٢) " مجاز القرآن" : (ج٢، ص١٧).

(٣) " لغة القرآن الكريم": ص (٨).

(٤) في كتابيه: "ما دخل من غير لغات العرب في العربيّة "، "لغات القبائل في القرآن".

(٥) في كتابه: " تهذيب اللغة".

(٦) في كتابه: " المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ".

(٧) في كتابه: " فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن".

(٨) في كتابه: " المستصفى من علم الأصول ".

إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربيّة، .. فمن قال: إنها عربيّة فهو صادق، ومن قال: إنها عجميّة فهو صادق..."[1]. والحقيقة أن هذا الرأي ولو كان فيه اعتدال، إلاّ أنه لا يلقى بعض القبول عند بعض الدارسين من حيث عدم القبول بإخضاع الأعجمي لأوزان العربية، فلكل لغة هويتها، وهذا من شأنه أن يطمس معالم اللغة، ويداخل بين أكثر من لغة، وهذا ما لا يلقى القبول عند بعض الدارسين؛ إذ لا يعرف في إثره الأصل من الفرع من اللغات.

وبعدُ ، فهذه مواقف العلماء والدارسين من القول بوجود الأعجمي في القرآن الكريم. وهذه هي حججهم التي ادّعى كل منهم لنفسه الصواب فيها. ولا يخلو الأمر من أن نجتهد في ذلك ، فتتعدّد التفسيرات بما يتيح للقارىء مزيداً من التعليل للظاهرة موضع البحث. وعليه فقد ظهر مذهب توفيقي مفاده أن اللفظ الذي عدّ أعجمياً، ظاهرة لغويّة وجدت في العربية وفي غيرها في آن، ولم تكن في مرحلة تالية كاللفظ المعرب حين خضع لأوزان العربية، فانتفت -عليه- دلالة الأصل والفرع. ومن مؤيدي هذا المذهب: الطبري[2]، وابن جني[3]، والفخر الرازي[4]، والمحبي[5] .. وغيرهم. ومن المحدثين من دارسي العربيّة: جرجي زيدان[6]، وعبدالوهاب عزام [7]. قال ابن جرير: "ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنها بالفارسية أو الحبشيّة أو النبطية أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلّمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد"[8]. فهذا قول قابل للأخذ به لمنطقيته.

---

(١) نقله: ابن فارس في " الصاحبي": ص (٤٥-٤٦)، والجواليقي في " المعرّب": ص(٥).

(٢) في كتابه: " جامع البيان عن تأويل آي القرآن ".

(٣) في كتابه: " الخصائص".

(٤) في كتابه: " التفسير الكبير".

(٥) في كتابه: " قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل ".

(٦) في كتابه: " اللغة العربيّة كائن حي ".

(٧) في مقدمته لكتاب : " المعرب " للجواليقي .

(٨) " جامع البيان عن تأويل آي القرآن": (ج١، ص١٧).

والذي نراه نحن أن هذه الألفاظ قد تكون ممثّلة للهجات العربية التي بنت عليها فكرة القراءات القرآنية دعائمها. وبهذا تتعمّق فكرة الوازع الديني. وهو منطلق محمودٌ محمولٌ على الاحتجاج بالقرآن للقرآن. ومما هو قابل للافتراض -أيضاً- أن هذه الألفاظ قد تكون من موروث التراث العربي الذي لم يكن العرب المتأخرون قد اطلّعوا عليه. فالتفسيرات والتعليلات كثيرة، توزع الدارسون والباحثون بينها ما بين مؤيد ومعارض، وإن كانت فكرة القول بوجود اللفظ الأعجمي هي الغالبة، حيث أن وجود بعض الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم لا تخرجه عن كونه عربيّاً، تماماً كما أن الكلمة العربية في قصيدة فارسية لا تخرجها عن كونها فارسية. وهذا بالتالي ما حقق للقرآن الكريم فكرة الإعجاز، حتى في ظل غموض هذه الألفاظ ، فالغموض إعجاز بحد ذاته.

ومهما يكن من أمرٍ فإن مجال اهتمامنا في هذه الدراسة يكمن في درس الأعجمي الممنوع من الصرف في القرآن الكريم درساً تطبيقيّاً. يتناول معرفة مرات تكرار اللفظ، وعلل منعه من الصرف، وما قاله العلماء والدارسون بشأنه. وتجري الدراسة ضمن تصنيف هذه الألفاظ في مجموعات متجانسة نسبيّاً. وتتناول الدراسة جانباً من الظواهر التي عدت طارئة على الممنوع من الصرف كصرف الممنوع من الصرف ومنع صرف المصروف . وسيكون ذلك من خلال مباحث، كل مبحث مستقل ببنية من بنى الأعجمي الممنوع من الصرف . وهذا بالتالي ما أعطى الدراسة الصفة التوثيقيّة التي تجمع بين التنظير والتطبيق، وهذا ما يعطيها صفة الاستمرارية.

وبعدُ، فإن درساً متمعّناً دقيقاً لكتب الأعجمي والمعرب والدخيل[1] ، يطلعنا -بلا أدنى شك- على ما اتسمت به دراسة الأعجمي في القرآن الكريم من تخبّط وجدل وخلاف. ومن علاماته الاختلاف في تحديد هوية الكلمة الواحدة بين أن تكون عربية أو أعجميّة، وبين نسبتها إلى أكثر من لغة من اللغات الأعجميّة إن

---

(١) منها: "المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم" للجواليقي، و "المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب" للسيوطي، و "المتوكلي: فيما ورد في القرآن باللغات: الحبشيّة والفارسية والروميّة والهنديّة والسريانيّة والعبرانيّة والنبطيّة والقبطيّة والتركيّة والزنجيّة والبربريّة"، للسيوطي و "شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل" للخفاجي، و "قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل" للمحبي ... وغيرها.

عدت أعجمية. وهذا قد يعود بالتالي إلى اجترار الآراء مع توالي الأزمان فيتبنى اللاحق فكرة السابق، ويؤكده عدم معرفة بعضهم بتأصيل اللغات، وأحياناً للّغات ذاتها. وهذا ما يجعل أقوال بعضهم مجرّد افتراضات تحتمل الصواب والخطأ. وإلا لما كان ثمة مبررٌ لمثل هذا التخبّط؛ إذ لا يجوز نسبة تأصيل اللفظ إلى أكثر من لغة، وإذا كان هذا حصل، فإن مأخذاً ما يؤخذ عليه. فترى اللفظة الواحدة تنسب عند أحدهم إلى الفارسية، وعند الآخر إلى الحبشيّة، وهلم جراً.

ولما كان درس الأعجمي الممنوع من الصرف موضوع بحثنا وموضع اهتمامنا، عمدنا إلى درس ما اتفق معظم الدارسين على عده من باب الأعجمي في القرآن الكريم. فتناولنا مرات وروده في القرآن الكريم، حالات صرفه وحالات منعه من الصرف، علل منعه من الصرف، فكان أن صنّفنا كل مجموعة متجانسة منها في مبحث مستقل بها ، بحيث غدا الدرس أكثر وضوحاً للباحث والمتلقي على السواء . ولم يكن البحث في تأصيل الألفاظ في موضع من بحثنا هذا؛ لأن نيّة البحث ليست في هذا المجال.

الفصل الثاني

تشكيل المبنى في الأعجمي الممنوع من الصرف في القرآن الكريم

المبحث الأول: (بنية الصيغ العلميّة) :

أولاً: علم لمذكّر، ويشمل :

ا- اسماء الانبياء .....

ب- اسماء الملائكة .....

ج- اسماء الشخوص .....

د- اسماء الشيطان .....

ثانياً : علم لمؤنّث، ويشمل :

ا- اسماء الشخوص .....

ب- اسماء الأماكن .....

ج- اسماء الأصنام .....

د- اسماء القبائل .....

هـ- عالم يرد في القرآن الكريم من الاعلام الاعجميّة .....

المبحث الثاني: (بنية صيغ الجمع الأقصى) :

ا- بنية (افاعيل) .....

ب- بنية (تفاعيل) .....

ج- بنية (فعالل) .....

د- بنية (فعالىّ) .....

هـ- بنية (فعاليل) .....

و- بنية (فواعل) .....

ز- بنية (فواعيل) .....

ح- عالم يرد في القرآن الكريم من صيغ الجمع الاقصى .....

المبحث الثالث: (بنية صيغ الصفات) :

ا- بُنيّة (افعَلْ) .....

ب- بُنيّة (افعلاء) .....

ج- بُنيّة (فعْلاء) .....

د- بُنيّة (فُعْلاء) .....

هـ- عالم يرد في القرآن الكريم من الصفات الاعجميّة .....

الفصل الثاني، **تشكيل البنى في الأعجمي الممنوع من الصرف في القرآن الكريم :**

تنتظم أبنية الكلام الأفعال والأسماء والصفات ، لكن معظمها من فصيلة الاسم، فله نصيب الأسد من تلك الأبنية، بدليل أن الاسم له حظ كبير من الاستعمال في التراكيب اللغويّة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال التراكيب الإسنادية التي تبيِّن الغلبة للاسم على الفعل. وفي هذا الفصل ارتأينا أن ندرس ثلاثة من بنى الأسماء الممنوعة من الصرف: بنيّة الصيغ العلميّة، بنية صيغ الجمع الأقصى، بنية صيغ الصفات، وذلك ضمن ثلاثة المباحث التالية:

المبحث الأول: (بُنيّة الصّيغ العلميّة):

وردت في النصّ القرآني الكريم ستٌّ وأربعون بنية علميّة ممنوعة من الصرف، منها اثنتان وثلاثون بنية مختصة بعلم مذكّر، وأربع عشرة بنية مختصة بعلم مؤنّث. وفي الجدول التالي صورة كليّة عن توزيع هذه البنى:

علم مذكّر			علم مؤنّث			
نوع البنية	المثال	العدد	نوع البنية	المثال	العدد	
اسم نبي	إبراهيم و...	٢٠	اسم شخص	مريم	١	
اسم ملك	إسرائيل و ...	٥	اسم مكان	جهنّم و ...	٧	
اسم شخص	آزر و	٦	اسم صنم	يعوق و ...	٢	مجموع
اسم شيطان	إبليس	١	اسم قبيلة	مدين و ...	٤	(٤٦)
المجموع		(٣٢)	المجموع		(١٤)	

أولاً : علم لمذكر :

(آدم، إبراهيم، إدريس، إسحاق، إسماعيل، إلياس، أيوب، داود، زكريا، سليمان، طه، عيسى، لقمان، موسى، هارون، يس، يحيى ، يعقوب، يوسف، يونس، إسرائيل، جبريل، ماروت، ميكائيل، هاروت، آزر، جالوت، طالوت، فرعون، قارون، هامان، إبليس).

وتالياً نعرض لهذه الفئة من الأعلام وفق مجموعاتها المتجانسة، وعلى النحو التالي:

أ- أسماء الأنبياء:

(آدم، إبراهيم، إدريس، إسحاق، إسماعيل ، إلياس، أيوب، داود ، زكريا، سليمان، طه، عيسى، لقمان، موسى، هارون، يس، يحيى، يعقوب، يوسف، يونس).

– **آدم** ، وهو أبو البشر والأغلب أنه سمي بهذا الاسم؛ لأنه من أديم الأرض.، ورد ذكره في القرآن الكريم خمساً وعشرين مرّة، منع الصرف في

عشـرين مرّة للعجمة، على الظاهـر، وفي الخمس الأخرى منـع الصرف على التقدير؛ لأنه وضع في موضع النداء، قال تعالى: "**وعلّمَ آدمَ الأسماءَ كلها...** "[1]، وقال: "وقلنا يا آدمُ اسكن أنتَ وزوجك الجنّة .."[2]. وفي (آدم) قال سيبويه: " آدمُ ممنوع من الصرف للعجمة"[3]. وقال النحاس: ".. وآدم لا ينصرف في المعرفة بإجماع النحويين لأنه على أفعل وهو معرفة .."[4].

- **إبراهيم** : الأغلب في معناه أنه: أب راحم، لأنه كان كافلاً لليتامى. ورد ذكره في القرآن الكريم تسعاً وستين مرّة. وكان فيها جميعاً ممنوعاً من الصرف: للعلمية والعجمة، وإن ذكر بعضهم -وهم أقلة- أنه عربي، قال تعالى: "**وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل**"[5]. قال النحاس: " .. في موضع خفض ولم ينصرفا لأنهما أعجميان .."[6]، وقال ابن خالويه: " إبراهيم" جُرّ ..، إلا أنه لا ينصرف للعجمة والتعريف"[7].

- **إدريس** : من معانيه الغالبة أنه كثير الدراسة لكثرة درسه كتاب الله تعالى، ورد في القرآن الكريم مرّتين ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قال تعالى: "**واذكر في الكتاب إدريسَ** .. "[8]. وفيه قال القرطبي: " .. فامتناعه من الصرف دليل على العجمة"[9].

- **إسحاق** : ومن معانيه الابتعاد والارتفاع، ورد في القرآن الكريم سبع عشرة مرّة ممنوعاً من الصرف فيها جميعاً؛ للعلميّة والعجمة، نحو قوله

---

(١) سورة (البقرة) الآية (٣١).

(٢) سورة (البقرة) الآية (٣٥).

(٣) " الكتاب": (ج٣، ص٢٥٢).

(٤) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٢٠٨).

(٥) سورة (البقرة) الآية (١٢٥).

(٦) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٢٦٠).

(٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم": ص (٦٣).

(٨) سورة (مريم): الآية (٥٦).

(٩) " الجامع لأحكام القرآن" : (ج١١، ص٧٩).

تعالى: "قالوا نعبد إلهك وإله آبائكَ إبراهيم وإسماعيل وإسحاق"(1)، قال النحاس: "في موضع خفض على البدل ولم تصرف لأنها أعجميّة"(2).

- **إسماعيل** : ومن معانيه مطيع الله أو عطيّة الله، واسمه مشتق من قدرة الله تعالى على سماع الدعاء. ورد في القرآن الكريم اثنتي عشرة مرّة منع الصرف فيها جميعها؛ لعلّة العلمية والعجمة، نحو قوله تعالى: "**واوحينا إلى إبراهيم وإسماعيلَ ..**"(3). قال النحاس: " .. فأما (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) فأعجميّة وهي معرفة فلذلك لم ينصرف ... "(4).

- **إلياس** : وهو نبي من بني إسرائيل. ورد في القرآن الكريم مرّتين اثنتين لاغير، وكان فيهما ممنوعاً من الصرف؛ للعلميّة والعجمة، كما في قوله تعالى: "**وإنّ إلياسَ لمن المرسلين**"(5). قال النحاس: " (وإلياس) عجميّ .."(6).

- **أيوب** : ومن معانيه الدالة الصبر، ورد في القرآن الكريم أربع مرّات، وكان فيها جميعاً ممنوعاً من الصرف للعلميّة والعجمة، نحو قوله تعالى: "**واذكر عبدنا ايوبَ ..**"(7)، فمنع (أيوب) الصرف للعلمية والعجمة.

- **داود** : ورد في القرآن الكريم ست عشرة مرّة، منع الصرف فيها جميعها؛ لعلّة العلمية والعجمة، وفي موضع النداء فإنه يبنى في محل نصب بلا تنوين. ومن مواضع منعه من الصرف قوله تعالى: "**لُعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داودَ ...**"(8)، قال النحاس: ".. ولم ينصرف داود عليه السلام لأنه اسم أعجمي.."(9).

---

(1) سورة (البقرة): الآية (133).

(2) " إعراب القرآن": (ج1، ص265)، وانظر: "الجامع لأحكام القرآن": (ج2، ص94).

(3) سورة (النساء): الآية (163).

(4) " إعراب القرآن": (ج1، ص265)، وانظر: (الجامع لأحكام القرآن): (ج2، ص94).

(5) سورة (الصافات): الآية (123).

(6) "إعراب القرآن" (ج1، ص506)، وانظر: (الجامع لأحكام القرآن) : (ج7، ص23).

(7) سورة (ص): الآية (41).

(8) سورة (المائدة): الآية (78).

(9) " إعراب القرآن" : (ج2، ص35).

- **زكريـــــا** : الأغلب في معناه أنه صفة لمن يذكر الله كثيراً بدليل قراءته على "ذكريا"، في مقابل "ذاكرا" وهو الذي يذكر الله قليلاً أو كثيراً. ورد في القرآن الكريم سبع مرات. وعلى الجملة وفي الأغلب فإنه مما منع الصرف؛ للعلمية والعجمة ولانتهائه بالألف الممدودة التي للتأنيث، ولكن من غير أن تستبين عليه علامات الإعراب للتعذّر. نحو قوله تعالى: "**وانبتها نباتاً حسناً وكفلها زكريا**"(١)، قال الفراء: "وتمد ألفه فتنصب وترفع بلا نون؛ لأنه لا يُجرى"(٢)، وفي زكريا لغات: قال النحاس: "قال الأخفش: فيه أربع لغات زكرياءُ بالمد وزكريا بالقصر وزكري بتشديد الياء والصرف .. قال أبو حاتم: زكري بلا صرف لأنه أعجمي .."(٣).

- **سليمان** : من معانيه أنه سليم عين، وهي الصفة التي لازمته عبر العصور. فهو سليمان الحكيم، وهي صفة من له بصيرة وتبصر. ورد في القرآن الكريم سبع عشرة مرّة، وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلميّة والعجمة وزيادة الألف والنون، ومن مواضع منع صرفه في القرآن الكريم قوله تعالى: "**واتبعوا ما تتلو الشياطينُ على ملكِ سليمانَ**"(٤) . قال فيه النحاس: ""وسليمان" لا ينصرف لأنه معرفة وفي آخره زائدتان فأشبه سكران"(٥). وقال العكبري: " و (سليمان) لا ينصرف، وفيه ثلاثة أسباب: العجمة، والتعريف، والألف والنون .." (٦).

- **طـــــه** : من معانيه يا رجل طأ الأرض بقدميك جميعاً للصلاة. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة في موضع النداء، مبني في محل نصب بلا تنوين لمنعه من الصرف؛ للعلميّة والعجمة، كما في قوله تعالى: "**طـه، ما أنزلنا**

---

(١) ســـــورة (آل عمران): الأيـــة (٣٧).

(٢) " معاني القرآن" : (ج١، ص٢٠٨).

(٣) " إعراب القرآن": (ج١، ص٣٧٢)، وانظر: "الجامع لأحكام القرآن": (ج٤، ص٤٦).

(٤) ســـــورة (البقـرة): الأيـــة (١٠٢).

(٥) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٢٥٢).

(٦) " إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن": ص(٦١).

عليك القرآن لتشقى .."[1]. قال العكبري: " .. وقيل معناه يا رجل، فيكون منادى"[2]، على أنه في محل نصب بلا تنوين: لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلميّة والعجمة.

- **عيسى** : ومن معانيه الشخص الذي يعيش، فقد أحياه الله تعالى في بطن أمه من غير أن يمسسها بشر، فقد وردت قراءته على (عيشى). ورد في القرآن الكريم خمساً وعشرين مرّة. وهو مما يمنع الصرف بالإعراب المقدر للتعذّر؛ للعلميّة والعجمة ولانتهائه بألف التأنيث المقصورة، نحو قوله تعالى: "إنّ الله يبشّرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم"[3]. قال النحاس: "عيسى اسم أعجمي فلذلك لم ينصرف وإن جعلته عربيّاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لأن فيه ألف التأنيث .."[4].

- **لقمان** : ومن معانيه الحكمة، بدليل أن الله تعالى أعطاه الحكمة ومنحه النبوة. ورد ذكره في القرآن الكريم مرّتين اثنتين، وكان فيهما ممنوعاً من الصرف: للعلمية والعجمة ولزيادة الألف والنون في آخره، ومن ذلك قوله تعالى: "ولقد آتينا لقمان الحكمة... "[5] ، قال النحاس: "ولم ينصرف لقمان لأن في آخره ألفاً ونوناً زائدتين فأشبه فعلان الذي أنشاه فَعلى فلم يصرف في المعرفة.."[6]. وقال العكبري: " و(لقمان) اسم أعجمي وإن وافق العربي"[7].

- **موسى** : من معانيه أنه كثير الأسفار، وأن لفظة "موشى" مأخوذة من (مو)، وتعني: الماء، و (شا) وتعني: الشجر؛ لأنه وجد بين الماء والشجر لحظة ألقته أمه في اليم. ورد في القرآن الكريم مائة وستاً وثلاثين مرّة، وهو فيها ممنوعٌ من الصرف؛ للعلمية والعجمة وبالإعراب المقدر للتعذّر، نحو

(١) سورة (طه): الآيتان (١، ٢).

(٢) " إملاء ما منّ به الرحمن": ص(٤١٤).

(٣) سورة (آل عمران): الآية (٤٥).

(٤) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٣٧٦).

(٥) سورة (لقمان): الآية (١٢).

(٦) " إعراب القرآن" : (ج٣، ص٢٨٣)، وانظر: "الجامع لأحكام القرآن": (ج١٤، ص٤١).

(٧) " إملاء ما منّ به الرحمن": ص (٤٨٤).

قوله تعالى: "وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة .."[1]. قال العكبري: "وموسى اسم النبي لا يقضى عليه بالاشتقاق لأنه أعجميّ .."[2]، وقال القرطبي: " موسى اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والتعريف"[3].

- **هـــارون** : من معانيه المألوفة الشخص المحبب، ورد في القرآن الكريم عشرين مرّة وكان فيها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة. وفي موضع النداء هو في محل نصب بلا تنوين؛ لمنعه من الصرف، قال تعالى: "**ووهبنا له من رحمتنا أخاه هارونَ ...** "[4]. وفيه قال النحاس: "بدل من الأخ ولم ينصرف لأنه معرفة عجمي .."[5].

- **يـــــس** : ومن معانيه يا إنسان أو يارجل على النداء. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة في مطلع سورة (يس)، في قوله تعالى: "**يس، والقـــرآن الحكيـم، إنّك لمن المرسلين**"[6]. وهو ممنوع من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قال النحاس: " .. اسم أعجمي بمنزلة هابيل، والتقدير: اذكر ياسين .."[7].

- **يـحـيـى** : من معانيه أن الله تعالى أحياه بالإيمان، وأنه مُشتق من اسم الله تعالى. وأن الله تعالى أحياه في بطن امرأةٍ عاقر فكان (يحيى)، وقيل معناه: يموت، كالمفازة للمهلكة والسليم للديغ. ورد في القرآن الكريم -دالاً على الاسم- خمس مرات. وهو فيها جميعها ممنوعٌ من الصرف للعلمية والعجمة ووزن الفعل بالإعراب المقدّر للتعذّر، نحو قوله تعالى: "**إنّ الله**

---

(١) سورة (البقرة): الآية (٥١).

(٢) " إملاء ما منّ به الرحمن": ص (٤٣).

(٣) " الجامع لأحكام القرآن" : (ج١، ص٢٦٨).

(٤) سورة (مريم): الآية (٥٣).

(٥) " إعراب القرآن" : (ج٣، ص٢٠).

(٦) سورة (يس): الآيات (١، ٢، ٣).

(٧) " إعراب القرآن" : (ج٣، ص٣٨١)، انظر: " معاني القرآن " للفراء: (ج٣، ص٢٧١).

يبشّرك بيحيى .. "[1]. وفي موضع النداء مبني في محل نصب بلا تنوين، قال النحاس: " و (يحيى) لم ينصرف لأن أصله من الفعل وكتب بالياء فرقاً بين الاسم والفعل"[2]، وقال في موضع آخر: " لم ينصرف لأنه فعل مستقبل سمي به وقيل: لأنه أعجمي"[3].

- **يعقوب** ، من معانيه الذي يلي ، بدليل قوله تعالى: "**ومن وراء إسحاقَ يعقوبُ**"[4]. ورد في القرآن الكريم ستّ عشرة مرّة، وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف للعلميّة والعجمة، نحو قوله تعالى: "**ووهبنا له إسحاقَ ويعقوبَ**.. "[5]، وفيه قال النحاس: " إسمان أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة .."[6].

- **يوسف** ، ومن معانيه شدّة الجمال؛ والأصح الوسامة، فقد عرف عنه أنه كان وسيماً. ورد في القرآن الكريم سبعاً وعشرين مرّة، وكان فيها ممنوعاً من الصرف ؛ للعلمية والعجمة ويضاف إليه وزن الفعل، وفي موضع النداء مبني في محل نصب بلا تنوين، قال تعالى: "**إذ قال يوسفُ لأبيه**.. "[7]، فرفع (يوسف) من غير تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف، قال النحاس: "(قال يوسف) لم ينصرف لأنه أعجمي"[8].

- **يونس** ، ومن معانيه الأنس والألفة. ورد في القرآن الكريم أربعَ مرات. وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة ووزن الفعل، نحو قوله تعالى: "**وإنّ يونسَ لمن المرسلين**"[9]. وفيه قال النحاس: " (ويونس)

---

(١) سورة (آل عمران): الآية (٣٩).

(٢) " إعراب القرآن" : (ج٢، ص٨٠).

(٣) المصدر نفسه: (ج١، ص٣٧٤).

(٤) سورة (هود): الآية (٧١).

(٥) سورة (الأنعام): الآية (٨٤).

(٦) " إعراب القرآن" : (ج٢، ص٧٩).

(٧) سورة (يوسف): الآية (٤).

(٨) " إعراب القرآن": (ج٢، ص٣١٠).

(٩) سورة (الصافات): الآية (١٣٩).

عـجـمي وإن قلت: يونِس أو يونَس لم تصـرفـه لأن أصله من الفـعل"[1]. وقـال العكبري: "وفي (يونس) لغات أفصحها ضمّ النون من غير همز ...، وكل هذه الأسماء أعجميّة ..."[2]

ب- أسـماء الملائكـة:

(إسرائيل، جبريـل، مـاروت، ميكائيل، هاروت).

- **إسـرائيل** : من معانيه عبدالله أو صفوة الله؛ لأنه أسرى ذات ليلة حين هاجر إلى الله سبحانه. ورد في القرآن الكريم ثلاثاً وأربعين مرّة وهو فيها ممنوع من الصرف؛ للعلميّة والعجمة، نحو قوله تعالى: "**يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم**"[3]. قال النحاس: " (إسرائيل) في موضع خفض إلا أنه لا ينصرف لعجومته"[4]. وقال العكبري: "إسرائيل لا ينصرف لأنه علم أعجمي"[5]. وقال القرطبي: "وإسرائيل: اسم أعجمي، ولذلك لم ينصرف"[6].

- **جبريـل** : من معانيه المشهورة أنه عبدالله. ورد في القرآن الكريم ثلاث مرات، ممنوعاً من الصرف فيها جميعها؛ لعلّتي العلمية والعجمة، كما في قوله تعالى: "**قل من كان عدواً لجبريلَ ...**"[7]. قال القرطبي: " جبريل اسم أعجمي عرّبته العرب ... ولذلك لم ينصرف"[8].

- **مـاروت** : لم يفصل فيه سوى أنه ملك من الملائكة. ورد في القرآن الكريم مرة واحدة فقط. وكان فيها ممنوعاً من الصرف ؛ للعلمية والعجمة، في

(١) " إعراب القرآن": (ج٢، ص٨١).

(٢) " إملاء ما منّ به الرحمن": ص(٢١٠).

(٣) سـورة (البقـرة): الأيـة (٤٠).

(٤) " إعراب القرآن": (ج١، ص٢١٧).

(٥) " إملاء ما منّ به الرحمن" : ص (٤٠).

(٦) " الجامع لأحكام القرآن": (ج١، ص٣٣٢).

(٧) سـورة (البقـرة): الأيـة (٩٧).

(٨) " الجامع لأحكام القرآن": (ج٢، ص٢٧).

قوله تعالى: "**وما انزل على الملكين ببابلَ هاروتَ وماروتَ**" [1].

قال القرطبي: "لا ينصرف "هاروت"؛ لأنه أعجمي معرفة، وكذا "ماروت"" [2]

- **ميكائيل** : من معانيه كغيره من أسماء الملائكة أنه عبدالله .. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط، وكان فيها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قال تعالى: "**من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال**" [3]. قال القرطبي: " وهو اسم أعجمي فلذلك لم ينصرف" [4].

- **هاروت** : وهو ملك من ملائكة الله، ومن معانيه عبدالله. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط، وكان فيها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قال تعالى: "**وما انزل على الملكين ببابلَ هاروتَ وماروتَ ..**" [5]. قيل فيه ما قيل في (ماروت) سابقاً.

جـ- أسماء الشخوص:

(آزر ، جالوت، طالوت، فرعون، قارون، هامان).

- **آزر** : وهو اسم أب إبراهيم، ومن معانيه الظهر. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط، وكان فيها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة ووزن الفعل، قال تعالى: " **وإذْ قال إبراهيم لأبيه آزرَ ..**" [6] قال الفراء: "يُقال: آزر في موضع خفض، ولا يجري لأنه أعجمي .." [7]. وقال النحاس: " يكون هذا مشتقاً من الآزر وهو الظهر ولا ينصرف لأنه على أفعل .." [8].

(١) سورة (البقرة): الأية (١٠٢).

(٢) "الجامع لأحكام القرآن" : (ج٢، ص٣٧).

(٣) سورة (البقرة): الأية (٩٨).

(٤) "الجامع لأحكام القرآن" : (ج٢، ص٢٨).

(٥) سورة (البقرة): الأية (١٠٢).

(٦) سورة (الأنعام): الأية (٧٤).

(٧) "معاني القرآن": (ج١، ص٣٤٠).

(٨) "إعراب القرآن" : (ج٢، ص٧٦).

وقال العكبري: " و (آزرَ) .. بالمد ووزنه أفعل. ولم ينصرف للعجمة والتعريف .."[1].

- **جالوت** : ذكر فيه أنه من العمالقة ، ورد في القرآن الكريم ثلاث مرات. وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قال تعالى: "**قالوا لا طاقة لنا اليومَ بجالوتَ ..**"[2]. قال القرطبي: "وطالوت وجالوت اسمان أعجميان معرّبان: ولذلك لم ينصرفا "[3].

- **طالوت** : ورد في القرآن الكريم مرّتين اثنتين، وكان فيهما ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، كما في قوله تعالى: " **وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوتَ ملكاً ..** "[4]. قال النحاس: " (طالوت) مفعول ولم ينصرف لأنه أعجمي .."[5]. وكذا قال القرطبي كما ورد في (جالوت).

- **فرعون** : من معانيه أنه اسم لكل ملك من ملوك العمالقة. ورد في القرآن الكريم أربعاً وسبعين مرّة، وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قال تعالى: "**وإذْ نجيّناكم من آل فرعونَ ..**"[6] ، قال النحاس: " (فرعون) في موضع خفض إلاّ أنه لا ينصرف لعجمته"[7] . وقال العكبري: "وفرعون أعجمي معرفة"[8].

- **قارون** : ورد في القرآن الكريم أربع مرّات، وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قال تعالى: "**إنّ قارونَ كان**

---

(١) " إملاء ما منّ به الرحمن": ص (٢٥٥).

(٢) سورة (البقرة): الآية (٢٤٩).

(٣) " الجامع لأحكام القرآن" : (ج٣، ص١٦٠).

(٤) سورة (البقرة): الآية (٢٤٧).

(٥) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٣٢٦).

(٦) سورة (البقرة): الآية (٤٩).

(٧) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٢٢٣).

(٨) " إملاء ما منّ به الرحمن" : ص(٤٢).

من قوم موسى.. "[1]. قال النحاس: " إن "قارون" لم ينصرف، لأنه اسم أعجمي.." [2].

- **هامان** : ورد في القرآن الكريم ستّ مرات، وكان فيها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، وفي موضع النداء فإنه مبني في محل نصب بلا تنوين ، قال تعالى: " .. **إلى فرعون وهامان وقارون..** " [3]. قال النحاس: " أسماء أعجمية لا تنصرف وهي معارف .."[4].

د- أسماء الشيطان:

(إبليس).

- **إبليس** : من معانيه الكذب، والنميمة واليأس من رحمة الله تعالى. ومن معانيه أيضاً الاعتراض والدخول بين شيئين. ورد في القرآن الكريم إحدى عشرة مرّة وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعُجمة، وفي موضع النداء هو مبني في محل نصب بلا تنوين، كما في قوله تعالى: "**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليسَ ..** " [5]. قال فيه النحاس" : "وإبليس" اسم أعجمي لم ينوّن، وزعم أبو عبيدة أنه عربي مشتق من أبلس إلا أنه لم ينصرف لأنه لا نظير له" [6]. وقال العكبري: " وهم اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والتعريف" [7].

---

(١) سورة (القصص): الآية (٧٦).

(٢) " إعراب القرآن" : (ج٣، ص٢٤٢).

(٣) سورة (غافر): الآية (٢٤).

(٤) " إعراب القرآن" : (ج٤، ص٣٠).

(٥) سورة (البقرة): الآية (٣٤).

(٦) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٢١٢، ٢١٣).

(٧) " إملاء ما منّ به الرحمن" : ص(٣٧).

ثانياً : علم المؤنث :

أ- أسماء الشخوص:

(مريم)

- **مريم** : ورد ذكره في القرآن الكريم أربعاً وثلاثين مرّة، وكان فيها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة والتأنيث، وفي موضع النداء هي مبنية في محل نصب بلا تنوين، نحو قوله تعالى: ".. **وإني سميتها مريمَ**.."[1]. قال النحاس فيه: "ولم تنصرف مريم لأنه اسم مؤنث معرفة وهو أيضاً أعجمي .."[2].

ب- أسماء الأماكن:

(بابل ، جهنّم، سقر، سيناء، مصر، مكّة، يثرب)

- **بابل** : ورد ذكره في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط، ممنوعاً من الصرف، للعلمية والعجمة والتأنيث، كما في قوله تعالى: "**وما أنزل على الملكين ببابلَ** .."[3]. قال النحاس: " (ببابل) لا ينصرف لأنه أعجمي معرفة"[4]. وقال القرطبي: " (ببابل) بابل لا ينصرف للتأنيث والتعريف والعجمة .."[5].

- **جهنم** : ذكر من معانيها أنها بعيدة القعر. ورد ذكر هذا الاسم في القرآن الكريم سبعاً وسبعين مرّة، وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة والتأنيث، قال تعالى: "**هذه جهنّم التي كنتم توعدون**"[6]. قال فيها ابن خالويه: " (بجهنّم) جر بالباء الزائدة، [إلا أنها] لا تنصرف

---

(١) سورة (آل عمران): الآية (٣٦).

(٢) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٣٧١).

(٣) سورة (البقرة): الآية (١٠٢).

(٤) " إعراب القرآن ": (ج١، ص٢٥٢).

(٥) " الجامع لأحكام القرآن" : (ج٢، ص٣٧).

(٦) سورة (يس): الآية (٦٣).

للتأنيث والتعريف..."[1].

- **سقر** : وهو اسم من أسماء جهنّم ورد في القرآن الكريم أربع مرّات. وهو فيها جميعها ممنوع من الصرف؛ للعلميّة والعجمة والتأنيث ووزن الفعل، قال تعالى: "**وما أدراكَ ما سقرُ**" [2]. وقال: "**ما سلككم في سقَر**"[3]. وفيه قال النحاس: " قيل: لم ينصرف لأنه اسم لمؤنث ، وقيل : إنها اسم أعجمي"[4]. فاجتمع التعريف والتأنيث مع العجمة كعلل ما نعة من الصرف وقال الفراء: "سقر : اسم من أسماء جهنّم لا يُجرى.."[5].

- **سيناء** : من معانه الحسن. ورد في القرآن الكريم مرة واحدة فقط ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة والتأنيث، كما في قوله تعالى: "**وشجرة تخرجُ من طورِ سيناءَ ..** "[6]. قال النحاس: "ومنعه من الصرف على أنه للبقعة وقال الأخفش: "هو اسم أعجمي"[7]. وقال الكعبري: "ولم ينصرف لأنه اسم بقعة.. ويجوز أن تكون فيه العجمة أيضاً" [8].

- **مصر** : هو اسم لبلدة، ورد ذكره في القرآن الكريم خمس مرّات، منع الصرف في أربعة؛ للعلمية والعجمة والتأنيث، وصرف في واحدة، لأنه ورد على معنى التنكير فانتفى التعريف. ومن مواضع منعه من الصرف قوله تعالى: "**وقال الذي اشتراه من مِصرَ ..**" [9]. قال النحاس: "في موضع خفض، ولم ينصرف عند البصريين لأنها مؤنثة سميّت بمذكر.. وأجاوزا صرف مصر على

---

(١) " إعراب ثلاثين سورة من القرآن" : ص (٨٣).

(٢) سورة (المدثر): الآية (٢٧).

(٣) سورة (المدثر): الآية (٤٢).

(٤) " إعراب القرآن ": (ج٥، ص٦٨).

(٥) " معاني القرآن " : (ج٣، ص١١٠).

(٦) سورة (المؤمنون): الآية (٢٠).

(٧) " إعراب القرآن" : (ج٣، ص١١٢)، وانظر: "الجامع لأحكام القرآن": (ج١٢، ص٧٧).

(٨) " إملاء ما منّ به الرحمن: : ص(٤٤٤).

(٩) سورة (يوسف): الآية (٢١).

أن يكون اسماً للبلد، وترك الصرف أولى .."[1]. وراح النحاس يعلل منع (مصر). من الصرف؛ لقلتها في الكلام، وكأن قلة الاستخدام أصبحت من علل المنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين. ثم هل لنا أن نمنع صرف كل ما قلّ استعماله من مفردات اللغة؟ قال النحاس: "كان حقها [أي مصر] أن تصرف، إلا أنها منعت الصرف ههنا لقلتها في الكلام"[2]. وهو خلاف ما فعله ابن جنّي حين خرج سقوط التنوين من (سلامٌ عليكم)؛ لكثرة الاستعمال. وذهب مذهبه الكسائي.

- **مكة** : ذكر أنها سميت بهذا الاسم؛ لأنها تمك الذنوب، أي تمحوها. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة والتأنيث، قال تعالى: "**وهو الذي كفّ أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطنِ مكّةَ**" [3]. قال النحاس: "[ولم تنصرف مكّة]؛ لأنها معرفة اسم للمؤنث .."[4].

- **يثرب** : اسم لمكان قرب مكّة. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة والتأنيث ووزن الفعل، قال تعالى: "**وإذ قالت طائفةٌ منهم يا أهلَ يثربَ**" [5]. فمن خلال الآية الكريمة واضح أن لفظة (يثرب) ممنوعة من الصرف؛ للعلل التي ذكرت سابقاً بدليل حركتها الإعرابية من غير تنوين.

جـ- أسماء الأصنام:

(يعوق، يغوث)

وقد صنّفت ضمن الأسماء المؤنّثة؛ لأن دلالة التأنيث كانت معروفة عنها منذ القدم؛ إذ كان ذلك جزءاً من عقيدة البشر ومن تكوينهم الفكري. ومن أسماء الأصنام ما يلي:

- **يعوق** : ذكر أنه صنم من أصنام قوم نوح عليه السلام. ورد في

(١) "إعراب القرآن" : (ج٤، ص١١٣).

(٢) المصدر نفسه : (ج٤، ص١١٣).

(٣) سورة (الفتح): الآية (٢٤).

(٤) "إعراب القرآن" : (ج٤، ص٢٠٢).

(٥) سورة (الأحزاب): الآية (١٢).

القرآن الكريم مرّة واحدة فقط. وقد اختلف الدارسون في علة منعه من الصرف، بين كونها كامنة في العلمية والعجمة والتأنيث، وبين كونها كامنه في العلمية ووزن الفعل، وفي ذلك اجتهادات كثيرة. قال تعالى: "**ولا تذرنّ وداً ولا سواعا ولا يغوثَ ويعوقَ...**"[1]. وفي ذلك قال الفراء: "ولم يجروا: (يغوث، ويعوق)؛ لأن فيها ياء زائدة.."[2]. وقال النحاس: "لم ينصرف يغوث ويعوق لشبههما الفعل المستقبل.."[3]. وقال العكبري: " وأما (يغوث ويعوق) فلا ينصرفان لوزن الفعل والتعريف" [4].

- **يغوث** : وهو كـ (يعوق) صنم من أصنام قوم نوح عليه السلام. ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط ممنوعاً من الصرف؛ للعلميّة والعجمة ووزن الفعل والتأنيث، قال تعالى: " **ولا تذرنّ وداً ولا سواعا ولا يغوث ويعوقَ..** " [5]. وقد ذكر فيه ما ذكر في (يعوق)، فهما في الحكم سواء بسواء.

د- أسماء القبائل:

(ثمود ، ماجوج، ياجوج، مدين)

من بين ما اشتمل عليه القرآن الكريم من الألفاظ الأعجمية أسماء القبائل. ولما كان بعض هذه الأسماء مصروفاً في موضع وممنوعاً من الصرف في موضع أخر من القرآن الكريم، ظهر تفسير العلماء لمثل هذه الظاهرة اللغوية، فإن أريد باللفظ معنى القبيلة أنث فمنع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، وقد تضاف إليها العجمة. وإن أريد به معنى الحي ذكر فصرف؛ لانتفاء التأنيث عنه. ولكن مع هذا ولو انتفى عنه التأنيث، فإن علة العجمة مع العلمية كافيتان لمنع اللفظ من الصرف. ومع هذا فإن بعض الألفاظ من هذا الصنف قد صرفت مجاوزة للقاعدة

---

(١) سورة (نوح): الآية (٢٣).

(٢) " معاني القرآن" : (ج٣، ص١٨٦).

(٣) " إعراب القرآن": (ج٥، ص٤١).

(٤) " إملاء ما منّ به الرحمن": ص(٥٦٦).

(٥) سورة (نوح): الآية (٢٣).

النحوية المألوفة. هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن مجرّد الاعتماد على الإرادة والنيّة في تقرير ذكورة اللفظ أو أنوثته من المبادئ التي لا يعول عليها؛ لارتباط ذلك بالمزاجيّة المتغيّرة حتى لدى المتكلم الواحد. وهذا ما ينبني عليه صرف اللفظ ومنعه في آن، تذكيره وتأنيثه في آن. وبالتالي قد نصرف ما يمنعه غيرنا وقد نمنع صرف ما يصرفه غيرنا ؛ بحجة اختلاف الإرادة بين المتكلمين وعلى مستوى من الجواز. حتى إنها اتخذت من التسميات تسمية (بين بين)، بين المنع وبين الصرف.

لقد تركت فكرة الإرادة المتغيرة لدى المتكلمين في تحديد طبيعة اللفظ بين التذكير والتأنيث، وبالتالي بين الصرف والمنع من الصرف أصداءً لدى الدرسين، حتى أن بعضهم وصفها بأنها مأخذ على العربية، مما جعلها توصف فيما بعد -اعتماداً على ذلك- بالعجز والقصور عن الكفاية والأداء.

ومهما يكن من أمر، فإن البحث عن علّة أخرى غير التأنيث مقترنة بالعلمية، أمرٌ كفيلٌ بحل هذه المعضلة، وبالتالي الاعتماد على أساس ثابت في تفسير منع اللفظ من الصرف غير المزاجية أو الإرادة المتغيرة إن صح التعبير. ثم إن إفادة معنى التنكير على الإطلاق كفيل بتفسير صرف ما ورد منع صرفه من أسماء القبائل الواردة في القرآن الكريم. وعليه فقد رصدنا أسماء القبائل الواردة في القرآن الكريم، فكانت على النحو التالي:

- **ثمـــود** : ورد في القرآن الكريم ستاً وعشرين مرّة، منع الصرف في اثنتين وعشرين، وصرف في أربعة. أما منع صرفه، فللعلمية والتأنيث حملاً على معنى القبيلة ، وأما صرفه؛ فالانتناء التأنيث وإرادةالتذكير حملاً على معنى الحي. هذا إن عدت عربية. أما إن عدت أعجمية، فلصرفها تفسير أخر غير معنى التذكير؛ لتوفر علل كافية مانعة من الصرف . كالتفسير الصوتي السياقي مناسبة لما يجاورها من ألفاظ. ومن مواضع منعها من الصرف قوله تعالى : "**وآتينا ثمودَ الناقةَ مبصرةً ..**"[1]. ومن مواضع صرفها قوله تعالى: "**وثموداً**

---

(١) سورة (الإسراء): الآية (٥٩).

فما أبقى .."[1]. قال سيبويه: "فأما ثمود وسبأ، فهما مرّة للقبيلتين، ومرّة للحيين"[2]. وقال ابن خالويه: " فمن صرفه جعله اسماً مذكراً لحي أو رئيس، ويجوز لمن صرفه أن يجعله اسماً عربيّاً"[3]، وقل: " يقرأ [أي: ثمود] وما شاكله من الأسماء الأعجمية مصروفاً وغير مصروف"[4]. ولعل المتأمّل لقراءة الصرف يلحظ أن (ثمود) انتهت بالألف الحاملة للتنوين من غير تنوين. ولعلها دلالة غير مباشرة على أن قراءة منع الصرف هي الأصل وأن الصرف طارىء ، بدلالة قلّة عدد مرات صرفها من جهة. ومن جهة ثانية تجرّد الألف الحاملة للتنوين من التنوين عنوان الصرف، فتميّزت (ثمودا) عن (ثموداً). وإلا فما المانع من ورودها على صورة (ثموداً) في القرآن الكريم؟ ما ذكرناه جواب على ذلك.

- **مأجوج** ، ورد في القرآن الكريم مرّتين اثنتين، وكان فيهما ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والتأنيث والعجمة، على اعتبار أنه اسم لقبيلة، وللعلمية والعجمة، إن كان الحي على نيّة التذكير، قال تعالى: "**إنّ يأجوجَ ومأجوجَ مفسدون في الأرض**"[5] . قال النحاس: "ويكونان عربيين ولم يصرفا جعلا اسمين لقبيلتين.. " [6]. وقال العكبري: "هما اسمان أعجميان لم ينصرفا للعجمة والتعريف .."[7]. وكذا قال القرطبي: " إنما لم ينصرفا لأنهما اسمان أعجميان، مثل طالوت وجالوت غير مشتقين؛ علتاهما في منع الصرف العجمة والتعريف والتأنيث .." [8].

---

(١) سورة (النجم): الآية (٥١).

(٢) " الكتاب" : (ج٣، ص٢٥٢).

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها" : (ج١، ص٢٨٧).

(٤) المصدر نفسه: (ج١، ص٢٩٠).

(٥) سورة (الكهف): الآية (٩٤).

(٦) " إعراب القرآن" : (ج٢، ص٤٧٣).

(٧) " إملاء ما منّ به الرحمن" : ص(٤٠٤).

(٨) " الجامع لأحكام القرآن": (ج١١، ص٣٨).

- **مديـــن** : ورد في القرآن الكريم عشر مرات. وكان فيها جميعها ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والتأنيث والعجمة، على نيّة إرادة معنى القبيلة وهذا الغالب فيه، بدلالة الآيات الواردة فيها" وللعلمية والعجمة غير تأنيث على نيّة إرادة معنى الحي، قال تعالى: "**وإلى مدينَ أخاهم شعيباً ..**"[1]. وقال: "**وما كنتُ ثاوياً في أهل مَديَنَ**"[2]. قال النحاس فيه: "لم تنصرف لأنها اسم مدينة وقيل : لأنها اسم قبيلة وقيل: للعجمة وأصحها الأوّل .."[3]. وقال القرطبي: " قيل في مدين اسم رجل لم يصرفه لأنه معرفة أعجمي. ومن رآه اسماً للقبيلة أو الأرض فهو أحرى بألاّ يصرفه .."[4].

- **يـــأجـــوج** : ورد في القرآن الكريم مرّتين اثنتين كـ (مأجوج) ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، والعجمة، إن عدّ اسماً لقبيلة؛ وللعلمية والعجمة من غير تأنيث، إن عدّ اسماً نحي على معنى التذكير، قال تعالى: "**حتى إذا فُتِحَتْ ياجوجُ وماجوجُ ..** "[5]. أما قول العلماء فيه فكقولهم في مأجوج، فهما في الحكم سواء.

هـ- **مالم يرد في القرآن الكريم من الأعلام الأعجميّة :**

لقد أصبح من مألوف درايتنا في الأعجمي ، أنه مصطلح أطلق على كل ما كان غير عربي من الشخوص أو الألفاظ أو الأشياء.. . وإلى هذه الفكرة أشارت ثلّة من علماء العربية في وافر من مصنّفاتهم، ورثت من جيل إلى جيل منذ بواكير العربيّة وعبر العصور، فأصبحت جزءاً من مكنوناتهم الثقافية، قال السيوطي: "المراد بالعجمي: كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس، أو الروم أو الحبشة؛ أم الهند، أم البربر ، أم الإفرنج أم غير ذلك"[6].

---

(١) سورة (الأعراف): الآية (٨٥)، وسورة (هود): الآية (٨٤).

(٢) سورة (القصص): الآية (٤٥).

(٣) "إعراب القرآن" : (ج٢، ص١٣٨).

(٤) " الجامع لأحكام القرآن" : (ج٧، ص١٥٨).

(٥) سورة (الأنبياء): الآية (٩٦).

(٦) " همع الهوامع على شرح جمع الجوامع" : (ج١، ص١٠٥).

وإذا ما رجعنا القهقرى، لنتصفّح أسفار التاريخ، وتاريخ اللغات تحديداً. فإننا سنتبيّن يقيناً أن العربية ما كانت يوماً بمعزل عن جاراتها من اللغات الأخرى، بل لقد عايشتها وتبادلت معها التأثير والتأثر، وهو قانون اجتماعي إنساني، لا يمكن للغة ما أن تطرحه؛ وإذ هو من عوامل نهوضها واستمرارها وديمومتها، قال صبحي الصالح في وصف ذلك فأجاد: " إن العربية ليست بدعاً من اللغات الإنسانية، فهي جميعاً تتبادل التأثّر والتأثير، وهي جميعاً تقرض غيرها وتقترض منه... ومن يرم العربية مقصورة على الإعراب، محبوسة عن التعريب .. فليس يريد لهذه العربية إلا الموت، وليس يعيش بعربيته إلا في بروج من العاج بناها له خيال سقيم .. إن تبادل التأثير والتأثّر بين اللغات قانون اجتماعي إنساني .."[1]. ونحن وإن أيدنا فكرة الاقتراض اللغوي بين اللغات، إلا أننا نؤكد الحرص على أن تحافظ كل لغة على هويتها وأصولها وألفاظها، فيعرف الأصيل من الدخيل من الألفاظ المستخدمة فيها.

واللغات الأعجمية التي تبادلت العربية معها التأثر والتأثير ذات أصول مختلفة، فمنها الأعجمي السامي الذي يشترك مع العربية في أصل واحد عرف في أسفار العربية بـ(اللغة الام). وهي لغة كفيلة بأن تجمع لغاتها على كثير من الألفاظ، فتتشابه في صورتها الكتابية وفي نطقها. ومنها الأعجمي غير السامي، وهو ما لم يشترك مع العربية في أي وجه كان، وليس ثمة بينها وبين العربية أي اتفاق.

إن الموروث الأعجمي السامي الذي تواترت منه إدخالات لغوية إلى العربية، يشمل اللغات: الفينيقيّة والعبرية، والآراميّة، ومن لهجاتها: السريانية، والعربية. وأول من استعمل هذه التسمية العالِم الألماني شلوزر سنة (١٧٨١م) معتمداً على التوراة التي تقسم البشرية إلى ثلاث مجموعات، تنسب كل مجموعة إلى أحد أبناء نوح الثلاثة: سام، وحام، ويافث. ومن بين ما دخل العربية من موروث التراث السامي من الألفاظ: تلميذ، زنديق ، بلور، بيعة، ختن، وهي كلمات ذات أصول آراميّة سريانيّة، ومنها: عاشوراء، وخلد ، وتابوت، وهي

---

(١) " دراسات في فقه اللغة" : ص(٣١٥).

كلمات ذا أصول كنعانيّة عبرية، ومنها: أرجوان، وهي كلمة ذات أصل كنعاني فينيقي. أما لغات العجم من غير السامية فقد أسهمت هي الأخرى في التأثير على العربية ببعض ألفاظها، فمن الألفاظ هذه: بيك وبيانو، وبخش، وهي ذات أصول إيطالية، ومنها: شرم وهو لفظ ذو أصل فرنسي. وثمة أسماء لأعلام مشتركة بين اللغات الأعجمية لأعلام وأدوات، نحو: (جورج، هيلين، مونيكا، تاكسي، باص، ماتور، ... وغيرها).

والحاصل من جملة ما ذكر أن كثيراً من ألفاظ غير العرب مستخدم في العربية، وعلى كثرة، حتى إنه ليكاد يحتل مكان نظيره العربي في الاستعمال اللغوي، وهو الحاصل بالكاد. فالعربية مذ نشأتها استوعبت من الأعجمي قدراً غير يسير من الألفاظ التي كادت تتسم بالفصاحة، حتى أصبحت تعد من صريح الكلام العربي، لا يمكن للقارىء معرفة أصولها إلا بطول دراية ومعرفة بأصولها، ومداومة البحث والتقميش في المصادر والأصول.

ومهما يكن من أمرٍ، وكما سبق وأن ذكرنا، فإن قضية التأثّر والتأثير القائمة على فكرة الاقتراض اللغوي، لها كبير أثر وتأثير في زيادة القاموس اللغوي للغة المقترضة. وهذا من شأنه أن يزيد من حجم المخزون الثقافي، مما يُسهم في توفير المعرفة الشمولية للغات وفي شتى المجالات.

المبحث الثاني: (بنية صيغ الجمع الأقصى) :

صيغة منتهى الجموع، أو الجمع الأقصى، أو جمع الجمع، أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، أو الجمع المتناهي الذي لا جمع بعده، أو الجمع المانع من الصرف ...، كل هذه تسميات لمسمى واحد جعله النحاة من موانع الصرف، أي: من العلل المانعة من الصرف. وعليه فإنّ أيّ اسم جاء على صيغة من صيغ الجمع الاقصى يعدّ ممنوعاً من الصرف ، فيمنع التنوين والجر بالكسر شأنه شأن غيره من الممنوعات من الصرف.

والجمع المانع من الصرف، أو صيغة منتهى الجموع تشمل كل جمع تكسير ثالثة ألف، بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: (مساجد) و (مفاتيح)،

وغيرهما أو حرف واحد مشدد نحو (دواب). وقد يلحق به ما اصطلح على تسميته بـ (الملحق بصيغة منتهى الجموع)، وهو ما جاء على إحدى صيغ الجمع الأقصى مع دلالته على المفرد، نحو (سراويل) و (هوازن) وغيرهما، وإن كان ثمة اختلاف بين النحاة بشأنها. وفي ذلك قال ابن يعيش: "وأما (الجمع المانع من الصرف) فهو كل جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن .."[1].

وقال ابن مالك نظماً :

وكُن لجمعٍ مُشبهِ مَفاعلا ... أو الفاعيلَ بمنعٍ كافيا [2]

ولسراويلَ بهذا الجمعِ ... شَبَهُ اقتضى عُمومَ المنعِ

وإنما سمّيت صيغة منتهى الجموع بهذه التسمية؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بعدها، بعكس الجموع الأخرى التي تجمع بعد جمعها، نحو: "أسْد"، و "أسود"، "أساد"، وغيرها.

وفيما يتعلّق بعلة جعل صيغة الجمع الأقصى ما نعةً من الصرف، عقد النحاة موازنة بينها وبين التصغير بأوزانه. فلما كان وزن التصغير ممنوعاً من الصرف، منع ما ماثله بالمشابهة وهو صيغ الجمع الأقصى، كذا قال النحاة. وفي ذلك نطالع بعض أقوال النحاة، قال ابن السراج: ".. وإنما منع الصرف لأنه جمع الجمع، ألا ترى أن أكلباً جمع كلب، فإن جمعت أكلب قلت أكالب، فهذا قد جمع مرّتين. فكل ما كان من هذا الجمع الذي يشبه التصغير فهو غير مصروف، ألا ترى أن دنانير مثل دنينير ودريهمياً مثل دراهيم، فالياء الزائدة ثالثة والألف كذلك، وما بعد الياء مكسورٌ والألف كذلك، فكل ما جاء نظيراً لهذا فهو غير مصروف ..." [3].

وانطلاقاً من ذلك فقد ارتأينا أن ندرس ما جاء على صيغة الجمع الأقصى (صيغة منتهى الجموع) من الألفاظ الواقعة في القرآن الكريم، مما كان منها ممنوعاً

---

(١) "شرح المفصّل" : (ج١، ص٦٣).

(٢) "شرح ابن عقيل" : (ج٣، ص٣٢٧).

(٣) "الوجز في النحو" : ص (٧٢)؛ وانظر : "شرح المفصّل" : (ج١، ص٦٣، ٦٤).

من الصرف، وذلك من خلال تصنيفها وفق أبنيتها وأوزانها، وعلى النحو التالي:

أ- بنية (أفاعيل) :

(ابابيل ، اباريق).

وردت في القرآن الكريم سبع صيغ للجمع الأقصى الممنوعة من الصرف، وتالياً جدول بصيغ الجمع الأقصى الممنوعة من الصرف، وهي على النحو التالي:

الصيغة	المثال	العدد
أفاعيل	أبابيل و ...	٢
تفاعيل	تماثيل	١
فعالل	دراهم و ...	٢
فعالي	زرابيّ	١
فعاليل	سراويل و	٢
فراعل	صوامع	١
فواعيل	قواريرا	١
المجموع (١٠)		

- **أبابيل** ، ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط، ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، ولمجيئه على صيغة الجمع الأقصى (أفاعيل)، قال تعالى : "**وأرسل عليهم طيراً ابابيل ...**" [1]. قال النحاس: " ... مشتق من أبلَ عليه إذا كثر وجمع ومنه سميت الإبل بالإبل لعظم خلقها"[2]. وقال العكبري: " (أبابيل) قيل هو جمع لا واحد له من لفظه ، وقيل واحده أبول كعجول، وقيل واحده أبيل؛ وقيل أبال .." [3]. فاجتمع في (أبابيل) أنها - على الأغلب - جمع لا مفرد له، ولا جمع بعده.

---

(١) سورة (الفيل): الآية (٣).

(٢) " إعراب القرآن" : (ج٥، ص٢٩٣).

(٣) " إملاء ما منّ به الرحمن ": ص(٥٩٠).

- **أباريـــق** : ورد ذكـره فـي القـرآن الكريم مـرّة واحـدة فـقط، ممنوعاً من الصرف؛ للعلميـة والعجمة، ولمجيئه على صيغة منتهى الجموع (أفاعيل) كـ "أبابيـل"، قال تعالى : "**باكواب وأباريقَ..**" [1]. قال فيه النحاس: " لم ينصرف؛ لأنه لا نظير لـه في الواحـد .."[2].

ب- بنيـة (تفاعيـل) :

(تماثيـــل).

- **تمـاثيل** : ورد فـي القرآن الكريـم مرتين، صرف في واحدة، للتعريف بـ (أل)، ومنع الصرف في الثانية؛ للعلميـة والعجمـة، ولمجيئه على صيغـة الجمع الأقصى (تفاعيل)، قال تعالى: "**يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيلَ ..**" [3]. وفيـه قال النحـاس: "لم ينصـرفا [أي: محاريـب وتماثـيل] لأن هـذا الجمع ليـس له نظير في الواحد، ولا يجمع كما يجمع غيره من الجموع"[4].

جـ- بنيـة (فعالِـل) :

(دراهـــم، نمـــارق).

- **دراهـــم** : ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة ولمجيئه على صيغة من صيغ الجمع الأقصى (فعالِل)، قال تعالـى: "**وشـروه بثمنٍ بخسٍ دراهمَ معدودة ..**" [5]. قال النحاس: " (دراهم) على البدل ويقال: دراهـيم على أنه جمع درهام، وقديكون اسـماً للجمع عند سـيبويـه ..."[6].

---

(١) سـورة (الواقعـة): الأيـة (١٨).

(٢) " إعراب القرآن" : (ج٤، ص٣٢٦).

(٣) سـورة (سـبأ): الأيـة (١٣).

(٤) " إعراب القران" : (ج٣، ص٣٣٦).

(٥) سـورة (يوسـف): الأيـة (٢٠).

(٦) " إعراب القرآن" : (ج٢، ص٣٢٠). وانظر: الجامع لأحكام القرآن": (ج٩، ص١٠٣).

- **نمـــارق** : ورد في القرآن الكريم مرّة واحـدة فقـط ممنوعاً من الصـرف؛ للعلميـة والعجمة ولمجيئه على صيغة الجمع الأقصى (فعالل)، قال تعالـى: "**ونمـــارقُ مصفوفـة ...**"[1] . وقـال الفـراء: " وهي الوسـائد واحدهـا، نُمـرقـة، قـال : وسـمـعت بعض كلب يقـول: نِمـرِقـة بكسـر النون والـراء"[2].

د- بنيـة (فعـالـيّ) :

(زرابـــــيّ).

- **زرابـــي** : ورد فـي القرآن الكريم مرّة واحدة فقط ممنوعاً من الصرف ؛ للعلمية والعجمة، ولمجيئه على صيغة الجمع الأقصى (فعالِي)، قال تعالى: "**وزرابـيُّ مبثوثـة**"[3]. قال القرطبي: " هي: الطنافس التي لها خـمل دقيق"[4]. ولم يذكر فيما ذكر علّة منعها من الصـرف. إلا أنـه من الواضح أنها لفظة أعجمية وهي مما جاء على صيغة من صيـغ الجمـع الأقصى المانع من الصرف.

هـ- بنيـة (فعـاليـل) :

(سـرابيـل، قراطيـس).

- **سـرابيـل** : ورد في القرآن الكريم ثلاث مرات، صرف في واحدة؛ للإضافة، وهي من ملازمات الصرف، ومنع الصرف في اثنتين، للعلمية والعجمة، ولمجيئه على صيغة من صيغ الجمع الاقصى (فعاليل)، قال تعالى: "**وجعَـلَ لكـم سـرابيـلَ تقيكـمُ الحـرّ**.."[5]. قال القرطبي: " أي قمصهم ... واحدها سربال،

---

(١) سـورة (الغاشية): الأيـة (١٥).

(٢) " معاني القرآن " : (ج٣، ص٢٥٨).

(٣) سـورة (الغاشية): الأيـة (١٦).

(٤) " معاني القـرآن" : (ج٣، ص٢٥٨).

(٥) سـورة (النحـل): الأيـة (٨١).

والفعل تسربلتُ وسربلتُ غيري .."[1].

- **قراطيس** : ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة؛ ولمجيئه على صيغة الجمع الأقصى (فعاليل)، قال تعالى: "**تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً ..**" [2]. فعلة منعه من الصرف واضحة من خلال الآية.

و- بنية (فواعل) :

(صوامع).

- **صوامع** : ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة فقط ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والعجمة، ولمجيئه على صيغة الجمع الأقصى (فواعل)، قال تعالى: " **ولولا دفعُ اللهِ الناسَ لهدّمت صوامعُ وبيعٌ وصلوات**" [3]. قال النحاس: "ولم ينصرف ، صوامع ومساجد، لأنهما جمعان، وهما نهاية الجموع فثقلا فمنعا الصرف"[4].

ز- بنية (فواعيل) :

(قواريرا).

- **قواريرا** : ورد في القرآن الكريم ثلاث مرّات، صرف في اثنتين ومنع الصرف في الثالثة. والحق له أن يمنع الصرف، للعلمية والعجمة، ولمجيئه على صيغة الجمع الأقصى (فواعيل)، قال تعالى: "**قال إنه صرحٌ مُمَرَّدٌ من قواريرَ ..**"[5]. فعلل المنع متوفرة فيه، ولذا فحقه أن يُمنع الصرف كما في الآية الكريمة السابقة. أما في غير هذه الآية فقد ورد مرتين مصروفاً بدليل اقترانه بالألف الحامل لتنوين النصب علامة الصرف، ولكن من غير ظهور التنوين عليه كما هو مثبت

(١) "الجامع لأحكام القرآن" : (ج٩، ص٢٥٢).

(٢) سورة (الأنعام): الآية (٩١).

(٣) سورة (الحج): الآية (٤٠).

(٤) "إعراب القرآن" : (ج٣، ص١٠١).

(٥) سورة (النمل): الآية (٤٤).

في المصحف العثماني. وهذا دليل وإيماء صريح على أن قراءة الصرف لهذا اللفظ إنما هي طارئة، غير أصيلة؛ لتناسب هذا اللفظ مع رؤوس الآي التي تسبقه والتي تليه. فبذلك يصبح الجرس الموسيقي أكثر جمالية واستقامة. ولو كان الصرف أصيلاً، لما كان ثمة داعٍ لعدم ظهور التنوين على الألف الحامل له في الوقت الذي ظهرت فيه على بقية رؤوس الآي. وفكرة التناسب هذه مألوفة في العربية وهي تقابل فكرة الضرورة في الشعر؛ إذ ليس في القرآن ضرورات. ومما يزيد فكرة التناسب وضوحاً، قراءتنا للآيات الكريمة: "**وجزاهم بما صبروا جنّةً وحريراً، متّكئين فيها على الأرائكِ لا يرون فيها شمساً ولا زمهريرا. ودانيةً عليهم ظلالها وذُلّلت قطوفها تذليلا. ويُطاف عليهم بآنيةٍ من فضةٍ وأكوابٍ كانت قواريراً. قواريراً من فضةٍ قدّروها تقديرا. ويسقون فيها كاساً كان مزاجها زنجبيلا. عيناً فيها تسمى سلسلبيلاً**"[1]. فشاكلت (قوارير) كلاً من حريرا، زمهريراً، تذليلاً، تقديراً، سلسبيلاً ...)، وفي ذلك اتزان في الجرس الموسيقي. قال العكبري: " قوله تعالى (قواريراً – قواريراً) يقرأن بالتنوين وبغير التنوين .. والأكثرون يقفون على الأول بالألف؛ لأنه رأس آية ..."[2]. وقال ابن الحاجب: " وأما (قواريراً)، ونحوه ، فلأنه رأس آية، ورؤوس الآي في أخواتها بالألف، فحسن صرفه ليوقف عليه بالألف، فتناسب رؤوس الآي" [3].

ج- ما لم يرد في القرآن الكريم من صيغ الجمع الأقصى:

ومهما يكن من أمرٍ، فقدجرت عادة العرب بفضل سليقتهم السليمة التي تمج مرذول الكلام الرديء على الأسماع، على منع صرف ما جاء على وزن "مفاعل" و "مفاعيل" وما شابههما -وما جاء على وزنهما، وإن اختلف ترتيب حروف الميزان الصرفي فيها؛ فكلها ذات وقع واحد متشابه على الأسماع، جرت بفتحة نيابة عن الكسرة، ومنعت التنوين؛ وهو إجراءٌ أيسر من حالة الصرف؛ تطبيقاً

---

(١) سورة (الإنسان): الآيات (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧).

(٢) " إملاء ما منّ به الرحمن" : ص (٥٧٢).

(٣) " أمالي ابن الحاجب" : (ج٢، ص٥٢٣).

لمبدأ السهولة واليسر في النطق، وهومن سمات العربية الفصحى وعاداتها منذ نشأت.

لقد رصدت العربية من أوزان الجمع المتناهي صيغاً متعددة، منعتها الصرف؛ لجريها على وزن "مفاعل" و " مفاعيل". ومن هذه الأوزان: (فعالِل)، نحو: "دراهم"، (أفاعيل)، نحو: "أساليب"، (مفاعِل)، نحو: "مساجد"، (يفاعيل)، نحو: "ينابيع"، (فياعيل)، نحو: "دياجير"، (فعالى)، نحو: "عفارى"، (فعالىّ)، نحو: "أمانيّ"، (فعاليل)، نحو: "قناديل"، (تفاعل)، نحو: تجارب"، (مفاعيل)، نحو: "مواثيق"، (فواعل)، نحو: "جوائز"، (فياعيل)، نحو: "صيارف"، (فُعالى)، نحو: "عُطاشى"، (أفاعل)، نحو: "أنامل"، (تفاعيل)، نحو: "تماسيح"، (يفاعل)، نحو: "يحامد"، (فواعيل)، نحو: "طواحين"، (فعائل)، نحو: "ذبائح"، (فعالٍ)، نحو: "صحارٍ". فاجتمع لدينا ثمانية عشر وزناً مما جاء على وزن "مفاعل؛ و "مفاعيل".

المبحث الثالث: (بنية صيغ الصفات) :

لصيغ الصفات بنىً متعددة، وردت في القرآن الكريم ممنوعة من الصرف في بعض المواضع، وصرفت في مواضع أخرى لعلل لسنا في سياق البحث فيها. أما المواضع التي منعت الصرف فيها، فقد صنّفناها وفق البنى الآتية، موضّحين علل منعها من الصرف، وشواهد وقوعها ممنوعة من الصرف في القرآن الكريم، فقد وردت في القرآن الكريم سبع صفات ممنوعة من الصرف -وفق الأوزان التالية الموضحة في الجدول التالي:

الصيغة	المثال	العدد
أفعَلُ	أحسَنُ	١
أفعِلاء	أغنياء و ...	٢
فَعْلاء	ضراء.	١
فُعَلاء	حُنَفاء و ...	٣
المجموع (٧)		

أ- بنيـــة (أفْـعَـــلَ) :

(أحسَـــــنَ).

- **أحسـن** ، ورد في القرآن الكريم - بصيغة الصفة- أربعاً وثلاثين مرّة. منع الصرف في ثلاثين مرّة؛ لعلة الوصفية ووزن الفعل كما في قوله تعالى: "**وإذا حُيِّيتم بتحيّةٍ فحيّوا بأحسنَ منها**" [1]. وصرف في أربع مرات؛ لعلة الإضافة التي هي من أسباب صرف الممنوع من الصرف. وفي منع (أحسن) من الصرف، قال النحاس: "لم ينصرف لأنه أفعل وهو صفة أي بتحيّة أحسن منها"[2].

ب- بنيـــة (أفْـعِـــلاء):

(اغنيـــــاء ، أوليـــــاء).

- **أغنيـــاء** ، ورد في القرآن الكريم أربع مرات ممنوعاً من الصرف؛ لعلّة الوصفيـــة والانتهاء بألف التأنيث الممدودة التي تضارع الألف في "فعـلاء" ، نحو: (عرجاء) وغيرها. قال تعالى: " **يحسَبُهم الجاهل اغنياءَ من التعفف**"[3].

- **أوليـــاء** ، ورد في القرآن الكريم أربعاً وثلاثين مرّة، ممنوعاً من الصرف؛ للوصفية والانتهاء بألف التأنيث الممدودة التي تضارع ألف "فعلاء"، قال تعالى: "**لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين**" [4]. قال النحاس: " (من دونه أولياء) مفعول ولم ينصرف لأن فيه ألف التأنيث أي لا تعبدوا معه غيره"[5].

---

(١) سورة (النساء): الآية (٨٦).

(٢) " إعراب القرآن" : (ج١، ص٤٧٧).

(٣) سورة (البقرة): الآية (٢٧٣).

(٤) سورة (آل عمران): الآية (٢٨).

(٥) " إعراب القرآن" : (ج٢، ص١١٤).

جـ- بنيـة (فَعْـــلاء):

(ضـــراء).

- **ضـــراء** : ورد في القرآن الكريم تسـع مرات، منع الصرف في ثلاثة؛ للوصفية وألف التأنيث الممدودة، على وزن "فَعلاء"، وصرف في ست؛ لاقترانه بأل التعريف. ومن مواضع منعه من الصرف قوله تعالى: "**وإذا أذقنا الناسَ رحمةً من بعد ضـراء**"[1].

د- بنيـة (فُعَـــلاء):

(حُنَفـــاء ، شُـركـاء، شُفعـــاء).

- **حـنـفـــاء** : ورد في القـرآن الكريـم مـرّتين اثنتين ممنوعـاً من الصرف؛ للوصفية والتأنيث، ولانتهائه بألف التأنيث الممدودة، قال تعالى: "**وما أمـروا إلاّ ليعـبدوا الله مـخلصين له الدين حُنفاء**"[2]. وهي كـألف التـأنيث في " فعـلاء".

- **شـركـــاء** : ورد في القـرآن الكريم ثلاث عـشرة مـرّة، ممنوعـاً منالصرف؛ للوصفية والتأنيث بألف التأنيث الممدودة كالتي في "فَعلاء"، نحو قوله تعالى: "**فلما آتاهما صالحاً جعلا له شـركاء**"[3]. فمنعت (شركاء) الصرف فجرت بالفتحة عوضاً من الكسرة؛ للوصفية والتأنيث.

- **شـفـعـــاء** : ورد في القـرآن الكريم ثلاث مـرات، ممنوعـاً من الصرف؛ للوصفية والتأنيث بألف التأنيث الممدودة كالتي في "فَعلاء"، قال تعالى: "**قد جاءت رسل ربنا بالحقّ فهل لنا من شفعاءَ**"[4]. فمنعت (شفعاء) من الصرف كـ(شركاء)؛ للوصفية والتأنيث.

وبذلك نكون قد اجتهدنا ما وسعنا من جهد، في جمع ما تيسّر لنا من بنى الأعجمي الممنوع من الصرف في القران الكريم، فصنّفناه وفق صيغه كُلاً على

(١) سـورة (يونـس): الأيـة (٢١).

(٢) سـورة (البيِّنـة): الأيـة (٥).

(٣) سـورة (الأعـراف): الأيـة (١٩٠).

(٤) سـورة (الأعـراف): الأيـة (٥٣).

حدة، وبيّنا مرات وروده في القرآن الكريم، مرات صرفه، مرات منعه من الصرف، علل منعه من الصرف. وقد دعمنا ذلك بشواهد قرآنية تتضح فيها آلية المنع من الصرف. وتنكشف في جوانبها مكنونات هذا الدرس اللغوي النحوي الصوتي الصرفي الهام. وفيما يلي كشّاف عام ببنى الأعجمي الممنوع من الصرف في القرآن الكريم:

نوع البنية	المثال	العدد
أعلام ممنوعة من الصرف	آدم، إسرائيل، آزر، إبليس ..	٤٦
جموع ممنوعة من الصرف	دراهم، زرابيّ ، سرابيل، صوامع، قوارير ..	١٠
صفات ممنوعة من الصرف	أحسن، أغنياء، ضرّاء، حُنفاء،	٧
المجموع (٦٣)		

هـ- عالم يرد في القرآن الكريم من الصفات الممنوعة من الصرف :

كثيرة هي بنى الصفات الممنوعة من الصرف، مما لم يرد في القرآن الكريم. فمما ورد في تراث العربية من صفات ممنوعة من الصرف كان ضمن الأوضاع التالية:

إما أن يكون ممنوعاً من الصرف؛ للوصفيّة والعدل، نحو: (أُحاد، مَوْحَد)، و (ثُناء، مثنى)، و (ثلاث، مثلث)، ونحو قوله تعالى: "**فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورُباع**"[1] مما كان معدولاً عن الألف واللام وأصلها: واحداً واحداً، اثنين اثنين، ثلاثة ثلاثة، أربعة أربعة، ونحو: (أُخر، عُمر، ...) مما عدل عن: آخر وعامر. وإما أن يكون ممنوعاً من الصرف؛ للوصفيّة ووزن الفعل، نحو: (أحمر، أشقر، ...) ونحو قوله تعالى : " **فحيّوا بأحسنَ منها ..**"[2]، وإما أن يكون ممنوعاً من الصرف؛ للوصفية وزيادة الألف والنون، نحو: (عطشن، غضبان، ملآن، ..) مما كان مؤنثه على فعلى، ونحو (عرين) في قول الشاعر:

كم دونَ ميّةَ من خرقٍ ومن عَلَمٍ كأنّه لا معَ عُريانُ مسلوبُ [3] **(البسيط)**

---

(١) سورة (النساء): الآية (٣).

(٢) سورة (النساء): الآية (٨٦).

(٣) "ديوان ذي الرمّة ": ص (٨١).

الفصل الثالث

الاجتهاد اللغوي في فهم الممنوع من الصرف

المبحث الأول: (الاجتهاد في عليّة المنع مِن الصرف) :

ا- عند علماء السلف .....

ب- عند اللغويّين المحدثين .....

المبحث الثاني: (الاجتهاد في دلالة المنع مِن الصرف) :

ا- عند علماء السلف .....

ب- عند اللغويّين المحدثين .....

الفصل الثالث: **الاجتهاد اللغوي في فهم الممنوع من الصرف :**

محور هذا الفصل يقوم على التركيز على الاجتهاد اللغوي حول مسألة الممنوع من الصرف، سواءٌ كانَ ذاك الاجتهاد من علماء السلف أو من علماء الدرس اللغوي الحديث، ولذلك فهذا الفصل يمكن أن يعدّ فصلاً تفسيريّاً يختم به الفصول السابقة، وقد كانت تسجيليّة وصفية. وجري التصنيف في هذا المقام يكون بتقديم قولات علماء السلف أولاً، ثم يتلوها ما قد يكون من علماء اللغة المعاصرين. وأيّاً كان الاجتهاد فهو بالمحصلة محاولات تفسيريّة، ومدى القبوليّة فيها من عدم القبولية تبقى مسألة تقريبيّة، وجدليّة. وتالياً تفصيل القول في عليّة الممنوع من الصرف.

المبحث الأول: (الاجتهاد في عليّة المنع من الصّرف) :

القول بالعلّة قديم قدم الدراسات اللغويّة بفروعها المختلفة. فما نكاد نطالع حكماً نحويّاً ، إلاّ وتدخل في تفسيره وتعليل وروده بالصورة التي عليها، علل افترضها اللغويون مسببةً له. وليس ثمّة ماهو أدلّ على ذلك من وجود كتب متخصصة بالعلّة والعامل ويسعفنا في ما ذهبنا إليه أن كتاباً لغويّاً أو نحويّاً واحداً لا يكاد يخلو من الحديث عن العلة. ولعل الاستقراء المباشر لعيّنات من هذه المصادر القديمة والحديثة على السواء، كفيلٌ بأن يثبت رسوخ هذه الفكرة ووجودها. وعلى الأقل منذ سيبويه إن لم يكن قبله وحتى لحظتنا هذه.

هذا على مستوى وجود فكرة التعليل، أما على مستوى مواقف العلماء والدارسين بشأنها، فقد انقسموا بين مؤيّد ومعارض. ولما كانت فكرة التأييد موجودة قبلاً، كانت فكرة المعارضة طارئة، حتى أن كتباً متخصصة من نتاج علماء السلف واللغويين المحدثين قد وجدت ككتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي، وغيره مما جاء على شاكلته مضموناً .

ونشير هنا إلى أن درس الممنوع من الصوف، هو درس جدليّ وقد اكتنفت قضاياه ومسائله علل كثيرة، تناولها العلماء والدارسون بالدرس مؤيدين تارة ومعارضين تارة أخرى. وإذا ما استقرأنا معظم مصنّفات السلف فاستنخلنا آراءهم، لوجدنا أنهم يسندون منع الاسم من الصوف إلى عوامل معيّنة سمّوها

بـ (موانع الصرف) أو (علل منع الصرف). وهي فكرة قوبلت بالقبول تارة وبالرفض تارة أخرى بين علماء السلف والمحدثين. ففي الوقت الذي وجدت فيه فكرة القول بالعلة أنصاراً لها، ظهرت في مقابلها تفسيرات أخرى تطرح فكرة العلّة جانباً وتقدّم تفسيرات ذات إدخالات صوتيّة وصرفيّة ونحوية. فمن القدماء من أيّد القول بالعلة ومنهم من رفضها، ومن المحدثين من سار على المنهج نفسه، فانقسموا فرقاً متعددة، سنتناولها فيما يلي، مطّلعين على ما اقترح الدارسون من تفسيرات لمنع الاسم من الصرف. وهي تفسيرات لها موضعها من حيث القبول أو الرفض.

ا- عند عُلماء السُلف:

كان لعلماء السلف في عربيّتنا دورٌ كبير في تفسير الظواهر اللغويّة وتعليلها. ومن بين ما علّلوا من ظواهر منعُ الاسم من الصرف، وأول ماظهر من تفسيرات لمنع الاسم من الصرف القول بوجود علل لفظيّة ومعنويّة شكّلت في مجملها موانع الصرف. وهي تسعُ علل في الأغلب عند معظم النحاة. وقد تمسّكوا بها ودعوا إلى القول بها حين تعليل أي اسم منع الصرف، حتى أن القول بها غدا عندهم بمثابة الضرورة. يقول أحد الدارسين مبيّناً أهميّة العمل بالعلل لدى القدماء من علمائنها: "فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لاريب فيه، وغاية الباحث النحوي ليست بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر، ثم بناء القواعد عليها، فالعلة، إذن، سابقة في الوجود على كل ماهو موجود من الظواهر والقواعد جميعاً، وهي ، لذلك، الأساس الذي ينبغي أن يُراعى في التقنين تقعيداً وتفسيراً معاً ... ومعنى هذا أن القواعد النحوية لا تصدر عن إلمام بالظواهر اللغوية، ولا تهدف إلى الإحاطة بها، وإنما تنبني على ما يتصوّره النحاة من علّة أو علل تؤثر في هذه الظواهر، وتقصد إلى الكشف عنها ... "[1]. فأول ما اصطلح عليه مفسراً لمنع الاسم من الصرف القول بالعلة. وعلل المنع من الصرف مجموعة

(١) " تقويم الفكر النحوي" لـ (علي أبو المكارم) : ص (١٢٣، ١٢٤).

في قول ابن النحاس :

مَوانعُ الصرفِ تسعٌ إن أردتَ بها ... عوناً لتبلغ في إعرابك الأملا

اجمع وزن عادلاً أنّث بمعرفة ... ركّبْ وزد عجمةً فالوصف قد كملا [1]

وقال ابن مالك :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعجمةٌ، ثم جمعٌ، ثم تركيبُ

والنون زائدةً من قبلها ألفٌ ... ووزنُ فعل وهذا القول تقريبُ [2]

فما ورد من نظم إنما هو جمعٌ وإجمالٌ لجل العلل المانعة للاسم من الصرف. ولاضير في أن نتبع الإجمال بتفصيل لقولات علماء السلف في علل المنع من الصرف، فمنذ القرن الثاني الهجري ذكرها سيبويه في كتابه في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)[3] مفصّلاً لها دون إجمال. وكذا استمر الأمر عند نحويي القرون التالية قال ابن السراج (ت٣١٦هـ): " الأسباب التي تمنع الصرف تسعة: متى اجتمع منها اثنان في اسم أو تكون على ما وصفت لم ينصرف، وهي: ..."[4]. وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "والأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان منعاه الصرف تسعة، وهي: ...."[5]. وقال الجليس النحوي الدينوري (ت٤٩٠هـ): "وههنا اثنا عشر مثالاً، لاثني عشر نوعاً تحت جنس ما لا ينصرف، إن حفظتها وفهمت ما حصل من الأسباب المانعة من الصرف في كل واحد منها، وقست عليها نظائرها، وشرحت لك شرحاً شافياً وبسطت معك بسطاً وافياً اطلعت لحصول هذا الباب ومجموعه"[6]. وقال رضي الدين الاستراباذي (ت٥١٧هـ): " .. غير المنصرف مافيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما ... "[7].

---

(١) انظر : "شرح شذور الذهب" : ص(٢٢).

(٢) "شرح ابن عقيل" : (ج٣، ص٣٢١).

(٣) انظر: "الكتاب" : (ج٣، ص١٩٣-٢٢٠).

(٤) " المرجز في النحو" : ص(٦٧).

(٥) " اللمع في العربيّة" : ص(٢٣٠).

(٦) " ثمار الصناعة في علم العربيّة" : ص (١٢٥، ١٣٦).

(٧) " الوافية في شرح الكافية" : ص(٢٤).

وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): " والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها وهي العلمية والتانيث اللازم لفظاً أو معنىً"[١]. وقال الانباري أبو البركات، (ت٥٧٧هـ): " إن قال قائل: كم العلل التي تمنع الصرف؟ قيل: تسع، وهي: ... فإن قيل: فلم وجب أن تكون هذه العلل تمنع الصرف؟ قيل : لأنها لما كانت فروعاً على ما بيّنا، والفعل فرع على الاسم، وهو أثقل من الاسم لكونه فرعاً، (فقد أشبهت الفعل) .."[٢]. وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "وأقول: الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة -أعني منوّنة تنوين التمكين- وإنما تخرج عن هذا الأصل إذا وجد فيها علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها ..."[٣].

فجملة ما أوردنا من مقولات لنحاة العربية في علل المنع من الصرف، في عصور زمنية متفاوتة في القدم، شاهد جليٌّ على أن للقول بالعلة مؤيدين، حتى أن القول بها أضحى وكأنه يملي على دارسي اللغة القول بها مذهباً متّبعاً، سيما وأنه ورد ممن يحتج بكلامهم من أساطين العربية وشيوخها، كسيبويه وابن جني وابن هشام وغيرهم. والذي يسعفهم في القول بها، انها تعتمد في القول بها على العلة بشكل عام، والتي كان علماء العربية قد أوجدوها لتفسير كل ظاهرة لغويّة أو نحويّة أو صرفيّة أو صوتيّة، وبتعبير آخر بفروع علم اللغة بانواعها، فاختلقت على الأساس هذا ما اصطلح على تسميتها بـ "علل المنع من الصرف" أو "موانع الصر ف"، وكأنها محاكاة وتقليد واتباع للعلل الأخرى كعلة نصب المفعول به، وعلة نصب جمع المؤنث السالم بكسرة عوضاً من الفتحة ..، وغير ذلك. ولا نظن أن القول بالعلة المانعة من الصرف ليرد إلى الأذهان لو لم تكن فكرة القول بالعلة في موضع الاستقرار في الأذهان.

وعلى الرغم من أن فكرة "العلل المانعة من الصرف" قد لاقت من يقول بها من علماء عربيتنا، وقد وجدت من يتبنّاها من علماء السلف ممن أوردنا سالفاً، إلا أنها قد قوبلت بالرفض وعدم القبول لدى فئة أخرى ممن عاصر علماء السلف في

(١) " المفصّل في علم اللغة" : ص(١١٤).

(٢) " أسرار العربيّة" : ص (٣٠٧، ٣٠٨).

(٣) " شرح شذور الذهب" : ص (٤٢٣).

عربيتنا. وهم ممن يبارون القائلين بالعلل في درجة الاحتجاج بمقولاتهم، فأضحينا في مقابل فريقين، فريق قائل مؤيّد للعلل، وفريق آخر رافض لها. ولكنه مع الرفض قدّم تفسيرات أخرى وتعليلات لتفسير ظاهرة منع الاسم من الصرف.

لقد كانت فكرة الثقل والخفة هي الهاجس الذي يعلل به بعض النحاة منع الاسم من الصرف، كسيبويه مثلاً ومن تبعه، فقال بأن ثقل الاسم المنطوق على اللسان هو سبب منعه من الصرف وهو اقتراح بديل يقدّم لنا كبديل من علل المنع من الصرف ، قال سيبويه : " واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الاسماء هي الأولى وهي أشد تمكّناً ..."[1]، وقال في موضع آخر: " .. اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون، ... "[2]. إلاّ أن هذا التفسير البديل لعلل المنع من الصرف، والذي يقدمه لنا سيبويه، لم يسلم هو الآخر من النقد والتجريح من قبل نفر من شيوخ العربية، كالسهيلي الذي تناوله بالاستغراب والاستهجان، قائلاً: "فيقال لهم أثقل حسّي هو أم ثقل عقلي؟ فإن أردتم ثقلاً يدرك بالحسّ، إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع، فلا شك أنّ .. شمرولاً ومسحنككاً وحلكوكاً .. أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء ... وإن عنيتم ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد في النفس فلا شك أن قولك: هم سخطاء وبلاء وجذام .. أثقل على النفس أن تسمع من: حسناء ونجلاء .. فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف، ولا يتصوّر في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين: العقلي والحسي"[3]. ونحن نلمس ما ذهب إليه السهيلي من أننا نستعمل في خطاباتنا اليومية مفردات أثقل من غيرها في النطق، ومع ذلك ليس لها أدنى نصيب من منع الصرف! والذي يستأنس به السهيلي في رفضه لعلل المنع من الصرف، وجود أسماء توفّرت فيها علتان من علل المنع -على رأي القائلين بها- ومع ذلك بقيت على حالها من الصرف، ومنع صرف مفردات لم تتوفر فيها سوى علّة واحدة من علل المنع من الصرف ، وغير قائمة مقام علّتين.

---

(١) " الكتاب" : (ج١، ص٢٠).

(٢) المصدر نفسه: (ج١، ص٢١).

(٣) " الأمالي" : ص(٢٢، ٢٣).

فالسهيلي ، إذن، يرى أن علل المنع من الصرف غير مطّردة في العمل، فهي تتخلّف أحياناً عن دورها، لتتنافى مع الواقع اللغوي في أحايين كثيرة، والشواهد والأمثلة على ذلك وافرة. وبناءً على ذلك فقد وصفت علل المنع عنده بالقصور عن أداء غايتها، وبعدم شموليتها، حتى انها أصبحت موطناً للنقد والتجريح، قال السهيلي : "وتعليلهم هذا الباب [أي: منع الصرف] يشتمل على ضروب من التحكّم وأنواع من التناقض وفساد من العلل لأن العلة الصحيحة هي العلة المنعكسة، التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدها"[1]. وأكثر ما يدل على ذلك من وجهة نظرنا القول بأن الاسم يمنع الصرف لمشابهته الفعل. ولو كانت هذه الحجة صحيحة لمنعت المشتقات كاسم الفاعل من الصرف؛ إذ هي أكثر شبهاً بالفعل. ولما لم يمنع اسم الفاعل والمشتقات من الصرف، بطلت علة جعل المشابهة علة مانعة من الصرف.

لقد استعاض السهيلي عن علل المنع بما اصطلح على تسميته بـ (التعريف) إذ هو ملخص نظريته في تعليل منع الاسم من الصرف، فيرى أن المانع من الصرف في الأسماء إنما هو استغناؤها عن التنوين[2]. ولكن نظريته تصطدم بوجود كلمات ممنوعة من التنوين غير ممنوعة من الصرف. فأضحى محدد منع الاسم من الصرف لديه أكثر شمولية وأقل دقة من علل المنع التي رفض القبول بها.

وبعدُ، فإن الاعتماد على السماع في منع بعض الأسماء من الصرف، وفي صرف بعضها الآخر يبقى أقل وطأة من القول بوجود علل مانعة من الصرف؛ فقد ورد عن العرب ألفاظ ألفت عنهم ممنوعة من الصرف، يؤخذ بها ويقاس على ما شابهها اعتماداً على طبيعة فصيلتها اللغوية. قال السهيلي: " وهذا الباب لو قصروه على السماع ، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: أضعف من حجة نحوي"[3]. فالاعتماد على السماع الذي

(١) "الأمالي" : ص(٢٧).

(٢) انظر المصدر نفسه: ص (٢٤).

(٣) انظر المصدر نفسه : ص (١٩).

هو من أصول الاحتجاج الواردة عن العرب الفصحاء الأقحاح الذين يحتج بكلامهم، أولى من افتراض جدلي منطقي يقرّ بوجود شيء اسمه علة، والتي تأثّرت الدراسات اللغوية فيها بأثر من الدراسات الفقهية كما هو معروف في كتب فقه اللغة. ولعلّ كتاب ابن مضاء انقرطبي "الرد على النحاة" من أكثر الكتب التي هاجمت العلّة والعامل، إذ إن عنوان الكتاب خير شاهد على ذلك. وقد ضمن الكتاب في طيّات صفحاته دعاوى لطرح القول بالعلّة جانباً، وبيان ضعف حجج النحاة، ومزالقهم حين القول بها. ومن ضمن هذه العلل علل المنع من الصرف.

وبصرف النظر عن مسألة الثقل والخفة، في تفسير منع الاسم من الصرف، فقد ظهرت تفسيرات أخرى لمنع صرف هذا الاسم، فقد عزا الكسائي -وتبعه النحاس وابن جنّي[1]- هذه الظاهرة إلى ما عرف بـ (كثرة الاستعمال). هذا في الوقت الذي كانت فيه كثرة الاستعمال علّة للصرف على حد تعبير الفواء. وإذا كانت كثرة الاستعمال سبباً لمنع الصرف عند الكسائي والنحاس وابن جنّي، فقد كانت (قلّة الاستعمال) سبباً مانعاً للصرف عند الكوفيين. وكان هذا في تعليل منع صرف " مصر" في قوله تعالى "أليس لي مُلكُ مِصْرَ"، فقالوا: منعت الصرف؛ لقلتها في الكلام. ولا ندري ما طبيعة هذه القلة التي تمنع الاسم من الصرف. ثم من قال أن مصر قليلة الاستعمال في الكلام؟ بل إننا نستعملها وبدرجة كبيرة كغيرها من الألفاظ الأخرى. والحاصل أننا إزاء فكرتين متعارضتين: القول بكثرة الاستعمال مانعة من الصرف، والقول بقلّة الاستعمال مانعة من الصرف. فبان عدم الجزم بجعل أحد منهما مانعاً من الصرف؛ للعلّة التي ذكرنا.

ومهما يكن من اختلاف في علل المنع من الصرف بين علماء العربية، بين القول بوجود علل لفظيّة ومعنويّة، وبين القول بوجود علّة تقوم مقام علّتين من جهة، وبين الاستغناء عن هذه العلل والاستعاضة عنها بتعليل آخر، يتمثّل في مسألة الثقل والخفة من جهة ثانية، وبين جعل كثرة الاستعمال اللفوي للفظة مانعة من الصرف من جهة ثالثة، مهما كان الأمر فالقول بالعلة حاصلٌ، إلا أنه اتخذ صورة أخرى، وذلك بالاستغناء عن علل المنع المألوف ذكرها في كتب النحو

---

(١) انظر: " سر صناعة الإعراب": (ج٢، ص٥٤٧)، وانظر: "إعراب القرآن" للنحاس: (ج٢، ص٣٩٥).

بتفسيرات صوتيّة لمنع الاسم من الصرف، ربما تكون أكثر قبولاً وقرباً من الواقع اللغوي مقارنة بالعلل الجدليّة التي طال خلاف العلماء بشأنها.

ب- عند اللغويّين المحدثين :

وقف اللغويون المحدثون عند مسألة المنع من الصرف، وحاولوا أن يقدّموا اجتهادات متعددة في تفسير علّة منع الاسم من الصرف. شأنهم في ذلك شأن علماء السلف من شيوخ العربية. فكانت تفسيراتهم واجتهاداتهم مختلفة ومتباينة، متآلفة ومتعارضة. وكذا الحال في كثير من الدراسات اللغويّة .

إن النموذج الذي وضعه القدماء لعلل المنع من الصرف المألوف ذكرها في كتب النحو منذ القدم، قد وجد من يأخذ به ويؤيده من بعض الدارسين المحدثين. ومجمل ما كان من اجتهادات المحدثين من اللغويين في هذا المجال ممن أيّد علل المنع من الصرف، أنهم أيّدوها وقالوا بها وشغلوها في دراساتهم اللغويّة، على نحو ما ذكر الأقدمون.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد قوبلت علل لمنع من الصرف بالرفض من قبل مجموعة من اللغويين والدارسين المحدثين، فوصفت بأنها علل رياضية طارئة، إنما أوجدت ليتدرّب عليها المبتدئ في بداية تعلّمه للغة. ومعنى هذا ضرورة الاستغناء عنها تالياً، إذ يستطيع المتكلّم أن يتمكّن من زمام أمور اللغة من غير الاعتماد عليها. وهي فكرة كان أشار إليها كل من ابن حزم الأندلسي وابن سنان الخفاجي وابن مضاء القرطبي .. وغيرهم.

وإذا ما عاودنا استقراء آراء الرافضين لعلل المنع من الصرف من الدارسين المحدثين، فإننا سنجد أنهم وصفوا هذه العلل بالشذوذ، ووجهوا إليها انتقادات لاذعة، حتى أن القول بالرفض لعلل المنع أصبح مذهباً له مؤيدوه. ولعل عنوانات بعض المؤلفات تشير إلى هذا الرفض وتدعو إلى اطراح علل المنع جانباً، لما تجلبه من تحجل في الدراسات اللغويّة. من ذلك مثلاً: "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، و "تجديد النحو" لشوقي ضيف، و "النحو الوافي " لعباس حسن، و"تبسيط قواعد اللغة العربية" لحسن الشريف، و "تبسيط قواعد اللغة العربية

على أسس جديدة" لأنيس فريحة، وغيرها. وفي مضامين هذه المؤلفات نستعرض بعضاً من أقوالهم ، قال إبراهيم مصطفى: " .. هذا اضطرابهم في التعليل، وضعف مسلكهم فيه ... وجعل النحاة يفرضون لهذا المنع عللاً ثم يختلفون أنكر الاختلاف فيما يفرضون .."[1]. وقال عباس حسن: "والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم، يتلقاها النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً، ويملؤون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم، ويصدعون بها الرؤوس، لايفكر أحد في محاربتها، وإراحة المتعلمين منها .. وضروب عبثها ... مشكلة التعليل هذه خطيرة، فقد ولدت، ونمت وامتدت أصولاً وفروعاً على الوجه الذي نرى في مطولات النحو. تتسرّب إلى كل مسألة، وتتسلل إلى كل قاعدة، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مجاف للعقل، بعيد عن الحق" [2]. وقال حسن الشريف: "احذفوا موانع الصرف بجرة قلم، أو اقتطعوا الصفحات الخاصة بها في كتب النحو، فلن تتغيّر معاني الكلام، ولن تنحط أساليب الكتابة، وإنما ستوفّرون على المعلّمين والمتعلّمين عناء لاطائل من ورائه وجهدا لافائدة فيه"[3]. وقال أنيس فريحة في الممنوع من الصرف: "إنه ظاهرة لغوية شاذة ... دون إعطاء فلسفة العلة في منعها من الصرف"[4]. وأخيراً قال إميل يعقوب: "ولو صحّت عللهم أيضاً لما منعت من الصرف أعلام كثيرة، وليس فيها من عللهم غير العلمية ، حتى جعل الكوفيون العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف ... ولم نَرَ بعض الأسماء قد استوفى علتي المنع على ما شرطوا وهو مصروف "[5]. وقال في موضع آخر من كتابه: " والناظر فيها [أي: في العلل] يرى بوضوح تعسّفهم وتمحلهم في تعليلاتهم الفلسفية هذه، فالعربي في صحرائه لم يفكر بواحدة منها عندما تكلّم صارفاً

---

(١) "إحياء النحو" : ص (١٦٩).

(٢) " النحو الوافي": (ج٢، ص١٤٣).

(٣) " تبسيط قواعد اللغة العربيّة" : ص (١١٠، ١١١).

(٤) " هذا الصرف وهذا النحو، أما لهذا الليل من آخر"، بحث ، مجلة الأبحاث، بيروت، ج(٨)، ع(١)، ص(١٠٠)، آذار، ١٩٥٥.

(٥) " الممنوع من الصرف" : ص(٤٦، ٤٧).

كلمات ومانعاً أخرى من الصرف" [1].

هذه جملة من الانتقادات الموجهة لعلل المنع من الصرف، ينبني عليها تقديم تفسيرات جديدة لسبب منع الاسم من التنوين وجرّه بالفتحة عوضاً من الكسرة. وقد أسهم الدارسون المحدثون في تقديم مثل هذه التفسيرات المتنوعة والبديلة لعلل المنع من الصرف المعهود ذكرها على ألسنة النحاة.

إنّ من بين التفسيرات البديلة لعلل المنع من الصرف، القول بأن العرب اعتمدوا في صرفهم لبعض الألفاظ، وفي منع بعضها الآخر من الصرف على الفطرة والسليقة، والتي تصدر عن الجماعة اللغوية عفوية من غير قصد أو تكلّف، ومن غير افتراض مسبق بوجود سبب مسبب لهذه الظاهرة التي تنطبق على بعض مفردات اللغة، وفي جزئية صغرى منها، من غير تعميم. فالعربي متى تكلّم يسترسل منه الحديث على السجية من غير تمحل أو صناعة. ومتى كان الأمر كذلك لا تسأل عن وجود علة البتة، بل نقر بأن العرب نطقت به هكذا، وهذا ما عرف في تراث العربية بـ "استصحاب الحال"، فما جاء على أصله لا يسأل عن علته. وفي ذلك يقول عباس حسن: ".. السبب الحق في تنوين بعض الأسماء، وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منوّناً، وبذاك غير منوّن، فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها لا لسبب آخر، كمراعاة قواعد علميّة، وتطبيق لأسس فلسفيّة منطقيّة [يقصد بذلك علل المنع المفترضة]" [2]. وقال إميل يعقوب: "لقد آن الأوان لرفض كل علل المنع من الصرف، فالتعليل الحق هو القول: إن العرب نطقت ببعض الأسماء منوّنة، وبغيرها من غير تنوين، فعلت ذلك بفطرتها وطبيعتها، ولم تكن فلاسفة مناطقة تفكّر بما اخترعه النحاة من علل زائفة، وفلسفة سمجة، وقياسات واهية، ومنطق تبرأ اللغة منه كل البراءة"[3]. فهو يعتمد على السماع ويشن حملة شعواء على علل المنع من الصرف ويدعو لاطراحها جانباً لقصورها عن تفسير الظاهرة وإلى مثل ذلك ذهب الدكتور عوض المرسي جهاوي

---

(١) "الممنوع من الصرف" : ص(٤٥).

(٢) "النحو الوافي" : (ج١، ص٣٤)، وانظر المصدر نفسه: (ج٤، ص٢٢٢).

(٣) "الممنوع من الصرف" : ص(٤٧).

فقال: "وهذا [أي القول بالعلل] مردود، لأن العلة الحقيقية في وجود التنوين في بعض الأسماء، وعدم وجوده في بعضها الآخر، وإنما هو نطق العرب الأوائل، فقد نطقت بهذا منوّناًوبذاك غير منون، وفعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر، ولذا يجب أن نحاكيه، دون أن نلتمس له علاًّ، بادية التكلّف، غير مقبولة"[1]. فالقول بالعلة عند هؤلاء مرفوض وإنما يُرَدّ الأمر -على رأيهم- إلى الفطرة والسليقة التي صدرت عن العربي الفصيح. والذي نراه أن ضبط الأمر حين الاعتماد على هذا المبدأ من الأمور العسيرة؛ لصعوبة جمع كل ما نطق به العرب الفصحاء من مفردات، ولأن الأمر حينذاك سيعتمد على الافتراض والتخمين في أن العرب نطقت بلفظ ما أو لم تنطقه.

وإذا ما بحثنا عن تفسيرات أخرى فإننا سنعثر على كم وافر منها، فإبراهيم مصطفى حذا حذو السهيلي في رفضه لعلل المنع من الصرف، وقصر الأمر في منع الاسم من الصرف على (العلمية)، إذ يقول: "فليس له من أصل كان منونا قبل العلمية فيمكن أن ينوّنه بعده"[2]. ويؤخذ عليه أن كثيراً من الألفاظ في العربية أعلام ومع ذلك بقيت على حالها من الصرف، فلم تمنع الصرف. والأمثلة على ذلك والشواهد كثيرة في غير واحدٍ من أسفار العربية، وحتى في لغة الاستعمال اليومي، التي تدور على السنة العامة. وقد قال في موضع آخر: " الأصل في العلم ألاّ ينوّن، ولك في كل علم ألا تنوّنه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنىً من التنكير، وأردت الإشارة إليه"[3]. وهو بذلك يقصد أن الاسم ينوّن متى كان فيه شيء من التنكير ومتى انتفى عنه التنكير منع الصرف، ومتى منع التنكير تحقق التعريف وهو العلمية.

وفكرة التعريف والتنكير هذه واعتماد العلمية مانعة من الصرف، والتي أيدها إبراهيم مصطفى ، قد وجدت من يردها بدليل وجود ألفاظ منوّنة في القرآن الكريم كـ (لوط)، كما في قوله تعالى: "وإن لوطاً لمن المرسلين"[4].

(١) " ظاهرة التنوين في اللغة العربية" : ص(١٤٠، ١٤١).

(٢) " إحياء النحو" : ص(١٨١)".

(٣) المصدر نفسه : ص (١٧٩).

(٤) سورة (الصافات) الآية (١٣٣).

ومـــع ذلك فـهي مـعـرفـة. ومن المألوف أن يدل التنوين في بعض دلالاته على التنكير، إذ هـو موجود في النكرات، وأنه يدخل المبنيات وبعض المعربات لإدخال نوع من التنكير فيها، وليس كل تنوين منكر، فكثير من الأسماء المنوّنة معارف.

ومما عثر عليه من تفسيرات لمنع الاسم من الصرف في مدونات الباحثين المحدثين، القول بالعامل الفونولوجي الصوتي. فالاسم يمنع من الصرف لأسباب صوتيّة موسيقية بحتة، وهي ملازمة للفطرة والسماع الذي يميل الإنسان به إلى نطق الكلمات حسبما تقتضيه أعضاء النطق، لما لا يتيح مجالاً للاستثقال في نطق أيٍّ من المفردات. والقول بهذا التفسير له أنصاره ومؤيدوه، ولعلنا نعثر عليه في قول الدكتور عفيف ومشقية: " .. قد يكون أن البعض استثقلوا بعض الصيغ ... فمنعوها الصرف لأسباب موسيقيّة بحتة .. ربما كان العامل الفونولوجي .. أثره الفعّال في صرف ما يعتبره النحاة ممنوعاً من الصرف، وعدم صرف ما لا يرى النحاة سبباً لمنعه من الصرف"[1]. وقال في موضع آخر: "ولعل المتكلم إذا كان يلجأ أحياناً إلى عدم التنوين، أو العكس، في صيغة من الصيغ -الأمر الذي لاسبيل إلى إنكاره على أي حال- فإنما كان يفعل التباساً للحفاظ على الهيكلية الموسيقية التي لا نظن أحداً يشك في ملازمتها اللغة العربية .."[2]. فالجانب الصوتي الموسيقي للكلمة إنما يحدده وجود الكلمة في سياقها الجملي، ولذا فإن منع الصرف يرجع إلى سبب أعمّ هو السياق، وليست المفردة منفصلة عنه، قال الدكتور إبراهيم السامرائي: ".. وعندي أن مسألة المنع من الصرف مسألة راجعة إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقية فيها"[3]. وإلى مثل ذلك أشار الدكتور إبراهيم أنيس الذي أخذ بالتفسير نفسه مقرناً ذلك بالمعنى، قال "نرجح أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنما هي حركات دعا اليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول .. وقد سمع النحاة الأولون حركات أواخر الكلمات، من ضمّ في بعض الأحيان، وكسر في أحيان أخرى، وفتح في الكثير من الأحيان، فخيل إليهم

(١) " أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي" : ص(١٦٦).

(٢) المصدر نفسه: ص (١٦٧).

(٣) " فقه اللغة المقارن" : ص(١٣٢).

أن وراء تلك الحركات سراً يتصل اتصالاً وثيقاً بالمعاني .."[1].

وقد طالعنا مؤخراً بحثاً وافر الفائدة وطيد الاتصال بموضوع درسنا للدكتور فوزي الشايب.ومجمل رأيه في علل المنع من الصرف أنها واهية واهنة. ولذا فإنه يرد المنع من الصرف إلى عامل داخلي ينبع من طبيعة الكلم ذاتها من صيغها ومن فصائلها. والذي نلمسه من ذلك أنه يرفض كون الممنوع من الصرف زخرفة وتنميق وكونه تطويراً للإعراب السامي القديم، فقد يتطلبه السياق اللغوي مما لايدع مجالاً للعدول عنه، قال: ".. ولما لم تكن هذه العلل دليلاً قاطعاً وسبباً مقنعاً لمنع الصرف أرجع الباحثون المحدثون منع الصرف إلى أسباب موسيقيّة صرفة .. ولكن لما كانت الناحية الموسيقية في الكلم إنما يقررها وجود الكلمة في سياق معيّن فإننا نرجع منع الصرف إلى سبب أعم هو السياق .. فهو في الحقيقة الذي يجعل الشاعر أو المتكلم يؤثر أحياناً في منع صرف كلمة .. طلباً للخفة اللفظية .. والمجيء بالفتحة بدل الكسرة خفة أخرى ... فالخفة اللفظية التي تتحقق بمنع الصرف إذاً خفة مزدوجة ... قد يكون استحسانياً، أي: شيئاً اختيارياً، بيد أنه قد يكون في بعض الأحيان إجبارياً، يمليه السياق إملاءً ..."[2]. ويفسّر لنا آلية التعليل هذه فيقول في موضع آخر من بحثه: " لأن منع الصرف إنما يعرض للكلم من خلال السياق، ذلك أننا لا نتكلم كلمات مفردة أو منعزلة، وإما نتكلم كلاماً، أي جملاً وفقرات، عبارة عن سلاسل من الوحدات اللغوية آخذاً بعضها بحجز بعض مشكلة نسيجاً صوتيّاً متكاملاً. وكل وحدة من وحدات هذا النسيج يُراعى فيها أن تكون منسجمة مع ما قبله وما بعدها من وحدات، ومراعاة هذه الناحية هي المسؤولة في الواقع عن تقرير أمر كلمة بالنسبة إلى منع الصرف لا تلك الأسباب المعروفة تقليديّاً بموانع الصرف"[3]. ويصور لنا الدكتور فوزي الشايب كيفيّة هذا التفسير الصوتي السياقي، فيرى أن منع الصرف في كثير من المفردات من مقتضيات الشعر أكثر الشعراء من استخدامه حتى جرى على

---

(١) " من أسرار اللغة" : ص(٢٦٨).

(٢) " منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي" : بحث، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج(٢٤)، مج (٧١)، ص(٧٤٤).

(٣) المصدر نفسه: ص (٧٤٣ - ٧٤٤).

الألسنة، فاستعمل في اختيار الكلام حتى شمل الشعر والنثر معاً. والغرض في شتى الأحوال في الشعر والنثر، طلب الخفة اللفظية، وخدمة للناحية الموسيقية الصوتية. ويمثل على ذلك بإسقاط التنوين من "أحد" في قراءة من قرأ من غير تنوين، وهي قراءة نصر وعاصم والحسن وغيرهم، وهي قراءة صحيحة.

ومهما يكن من أمر، فإن التعليلات والتفسيرات كثيرة ومتنوّعة، لا يخلو شيء منها من تقصير، فهي اجتهادات، ولكل مجتهد نصيب، وما حظيت به هذه التفسيرات، على تنوّعها، أنها تجاوزت التقليد بالعلل المألوفة وخرجت من دائرة الاجترار في ترديد القول بعلل المنع من الصرف المألوف ذكرها. وأوجدت تفسيرات أخرى ، قد تكون منطقية وإن خامرها شيءٌ من القصور.

وبالإجمال فإن ما ذكره علماء السلف عن علل المنع من الصرف هو في حقيقة الأمر توصيف للأبنية الصرفية التي يقع فيها المنع من الصرف، وتمييزه عن أبنية أخرى لايكون فيها منعه. من ذلك أن المنع من الصرف يقع في ثلاثة أصناف من المباني الصرفية:

(أسماء أعلام مفردة)

(صفات)

(جموع)

فأما أسماء الأعلام فكثيرة كلها معربة مصروفة، إلا فئة قليلة ومحصورة في العلم المؤنّث، والعلم الأعجمي -وفئة قليلة من الأعلام المعدولة عن الصفات- وأما مباني الصفات فأكثرها مصروف إلا في نمطين من الصفات من نموذج (أفعل - فعلاء) و (فعلان - فعلى) فهذه ممنوعات من الصرف. وأما مباني الجموع فما جاء على صيغ منتهى الجموع المألوفة. وبذلك يتضح أن علل المنع من الصرف هي تعبير آخر عن مواضع الممنوعات من الصرف. والاجتهاد في هذا المقام قائم على التوصيف لا على التحليل. فكلما رأى المرء صيغة منتهى الجموع عمد تلقائياً إلى جعلها ممنوعة من الصرف تماماً كما هو كلما رأى اسماً في حالة مسند إلية أعطاه حركة الضمّ وأطلق عليه مصطلح (مبتدأ)، أو (فاعل)، وكلما رأى فعلاً غير مسبوق بناصب أو جازم قال عنه: (فعل مرفوع). وكل ذلك توصيف لواقع المباني الصرفية كما هي في أصل وضعها، وكما هي جارية على لسان الناطقين بها.

المبحث الثاني: (الاجتهاد في دلالة المنع من الصرف) :

الاجتهاد باب من أبواب اللغة. وكما قدّم اللغويون اجتهادات في تفسير علة منع الاسم من الصرف ، فكذا الأمر في بيان الدلالة التي تتمخّض عن هذا المنع، فالمنع من الصرف عادة كلامية لها في الوقت ذاته دلالات خاصة ومتنوّعة. وتلك الدلالات مستكنة في أذهان أبناء اللغة. وقد تنبّه إلى تلك الدلالات علماء اللغة قديماً وحديثاً. والملاحظ من تتبع قولاتهم أنها تنبع من خلفيات ثقافية متباينة، تحكمها النظرة العامة لفهم مسألة المنع من الصرف. وبالتالي فهي دلالات تقييميّة واجتهاديّة في الآن ذاته.

ومن بعد استنخال الآراء التي قدمها العلماء والدارسون في هذا المقام، اهتدينا إلى الدلالات التالية التي تنضوي عليها فكرة المنع من الصرف.

أول هذه الدلالات أن المنع من الصرف مسألة من مسائل الإنابة اللغوية، حيث تنوب حركة عن أخرى. فالفتحة في المنع من الصرف صارت تقوم بوظيفة مزدوجة، فهي دالة على علامة النصب، وأيضاً هي دالة على علامة الجر. وبتعبير علماء السلف فالممنوع من الصرف ينصب ويجر بالفتحة. وهذه المسألة تذكرنا بقضايا أخرى تندرج تحت باب النيابة، كجمع المؤنث السالم، ففيه تنوب الكسرة عن الفتحة، فهو ينصب ويجرّ بالكسرة. وكذلك في باب جمع المذكر السالم، وباب المثنى، وإن كانت الإنابة في هذين الأخيرين متعلّقة بإنابة حركات طويلة عن بعضها بعضاً ، ومسماة بتعبير القدامى حروفاً. وفكرة الإنابة هذه أيّد القول بها نفرٌ غير قليل من علماء السلف في عربيتنا كابن مالك وابن هشام وابن عقيل، فهؤلاء أشهرهم.

ثاني هذه الدلالات أن الممنوع من الصرف مظهر من مظاهر التطوّر اللغوي وهذا الفهم مما توجّه إليه نفرٌ من علماء اللغة المحدثين، وعلى رأسهم، الدكتور إبراهيم أنيس، ومن تبع مدرسته كإبراهيم السامرائي. فالممنوع من الصرف يُعَدّ عند أصحاب هذا الرأي حالة لغوية متأخرة في الظهور، وتطوّر لغوي استجد بأخرة من حياة العربية الفصحى، وذلك خضوعاً لنظرية اليسر والسهولة، أو خضوعاً لنظريّة الجهد الأقل في نطق الظواهر اللغويّة. وقد اختلفت تعبيرات الدارسين له في هذه الحالة، فعدّه بعضهم حالة استثنائية طارئة على اللغة، للدلالة

على فكرة التطوّر اللغوي. أي إن مستعمل اللغة يلجأ إليه بداهةً في موضع يصعب فيه نطق بعض المفردات على صورة ما. فلجأ إلى ذلك استثناء، والغرض من ذلك الاستثناء اليسر والسهولة، وبذل أدنى جهد في نطق الألفاظ. قال الدكتور إبراهيم أنيس: ".. حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك -وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول"(١)، وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: "... مسألة المنع من الصرف مسألة راجعة إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقيّة فيها"(٢)، وقال الدكتور فوزي الشايب: ".. إن السياق هو سيّد الموقف فهو في الحقيقة الذي يجعل الشاعر أو المتكلّم يؤثر أحياناً في منع صرف كلمة على صرفها طلباً للخفة اللفظية .."(٣)، وكأنه يريد أن يعلّل ذلك لسهولة النطق . فلا شك من خلال ما تقدّم أن المنع من الصرف يحقق للمتكلّم نمطاً تركيبيّاً موسيقيّاً يجري معه اللسان بيسر وسهولة، بحيث لا تدرك أعضاء النطق في نطقه إلا أدنى عناء.

وفكرة التطوّر اللغوي في المنع من الصرف نجدها موجودة عند علماء المشرقيات، وبخاصة عند (يوشمانوف) الروسي. لكنه يرى المسألة من وجهة نظر مخالفة لأنيس، حيث الممنوع من الصرف عنده يعد آثاراً باقية من مرحلة ما قبل حالات الإعراب الثلاثية. فقبل استقرار اللغة العربية الفصحى على مرحلة ثلاثية التنوّع الحركي رفعاً ونصباً وجرّاً بضمة وبفتحة وبكسرة، كان هناك استعمال أولي يقوم على الثنائية الإعرابية، وبقاياه هي هذه الظاهرة في الممنوع من الصرف. وأيضاً في جمع المؤنث السالم وفي جمع المذكر السالم، وفي المثنى. ففي هذه الأبواب تظهر ثنائية إعرابية. وهي تفسّر على أنها شواهد من المرحلة الأقدم، قال يوشمانوف: " ... أنه يتوجب اعتبار ما يسمّى بالأسماء الممنوعة من الصرف صيغاً متبقية من النظام القواعدي القديم [ثلاثي الحركات] الذي كان محروماً من

---

(١) "من أسرار اللغة": ص(٢٦٨).

(٢) "فقه اللغة المقارن" : ص(١٣٢).

(٣) "المنع من الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي" : ص(٧٤٤).

مقولة الأداة"[1]. فالممنوع من الصرف، على رأيه، صيغة متبقية من النظام القواعدي القديم ثلاثي الحركات. فلا يرى يوشمانوف أن الممنوع من الصرف ظاهرة قديمة متجددة، بل إنها صيغة متبقية من نظام ما. وقد كان معروفاً أن الممنوع من الصرف من باب الإعراب الناقص الخاص بالعربية وحدها، فهو ميّزة مازت العربية، في الوقت الذي اشتركت فيه مع غيرها من اللغات السامية في موضوعات شتّى.

ثالث هذه الدلالات أن المنع من الصرف يُعَدّ من جماليات اللغة ، ومظهر من موسيقى الكلام العربي. ورأس هذه الفكرة نجده في المكتوبات العربية مبثوثاً عند إبراهيم السامرائي ، فالمنع من الصرف ذو غرض إيقاعي جمالي، وبه خدمة نحو تحسين الكلام وتزيينه، والناحية الجمالية الموسيقية وراء استعماله.

رابع هذه الدلالات أن المنع من الصرف مظهر من مظاهر التنوع اللغوي الموجود بأصل وضع اللغة "اعتباطاً" . فعُدَّ الممنوع من الصرف على أساس هذه الفكرة من الأبحاث الاعتباطيّة التي تدل على أصالة وضع هذا الدرس في أصل نشأة اللغة.

هذا في الوقت الذي فسّرت فيه فكرة الاعتباطية بطرق شتى، من ذلك مثلاً تفسيرها بالشذوذ اللغوي، والخروج عن الأصل ، قال ابن مالك: "إلا أن الصرف بكونه أصلاً ربما رجع إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف، فإنه خروج عن الأصل فلا يُصار إليه إلا بسبب قوي"[2]. وإلى مثل ذلك ذهب السهيلي من القدماء على سبيل المثالث لاالحصر. وقد وجدت هذه الفكرة أصداءً لها لدى الدارسين المحدثين، فجعل أنيس فريحة المنع من الصرف ظاهرة لغوية شاذة، وتجاوز ذلك الدكتور عفيف دمشقية ليشكك في وجود هذا الدرس اللغوي أصلاً في بنية اللغة، قال: "قد لايكون المنع من الصرف من بنية اللغة العربية في الأساس"[3]. وقال في موضع آخر من كتابه: " ... نميل إلى الاعتقاد بأن الممنوع من

---

(١) " نظريّة أدوات التعريف والتنكير" : ص(٢١١).

(٢) "شرح الكافية الشافية": (ج٣، ص١٤٥٣).

(٣) "أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي" : ص(١٦٦).

الصرف من أكثر الأبحاث اعتباطية في الدراسات النحويّة "[1]، فهذه الاعتباطية المبطنة بالشذوذ كما أسلفنا. فظاهر من هذا القول ردّة فعل سلبية من هذا الدرس اللغوي الهـام.

ومهما يكن من أمرٍ، فالاختلاف ظاهرة طبيعية وسمة بارزة تحصل في كثير من الدراسات اللغويّة، ولولا الاختلاف لتوقّفت الدراسات، ولما كانت هناك حاجة لمواصلة البحث والدراسة. ومهما قيل بشأن الممنوع من الصرف، فإنه درس لغوي حظي باهتمام العلماء والدارسين في القديم والحديث، ومازال.

---

(١) "أثـر القراءات القرآنيّة في تطوّر الـدرس النحـوي"، (١٥٣).

الخاتمة

وبعد، فلكل جهد ثمرة. وثمرة بحثنا هذا آتت أكلها في مجموعة من النتائج التي اهتدينا إليها بعد طول بحث ودراسة، تبنيّناها بعد إعمال فكر ومناقشة لكل جزئية من جزئيات البحث يسيرها وجدليها. فكان أن تمخّضت عنه النتائج التالية:

* درس الممنوع من الصرف من الدورس التي مازت العربية عن غيرها من اللغات، من أخواتها الساميات ومن غيرها، فهو درس صوتي صرفي تركيبي، أسهمت في تفسير منع الصرف في مفرداته إدخالات صوتية، ذات دلالات جمالية هدفها بذل أيسر ما يكون من جهد لأعضاء المنطق.

* إن درس الممنوع من الصرف من الدروس الجدلية الخلافية؛ نظراً لما اعترى مسائله وقضاياه الجزئية من جدل واختلاف وتناقض في استصدار الأحكام، وعلى مستوى المصطلح والعلة والتفسير. فالممنوع من الصرف هو ما منع التنوين والجر بالكسر لا ما منع الجر والتنوين على حد تعبير علماء السلف، ومن تبعهم من المحدثين ؛ لأن الممنوع من الصرف يبقى على حاله من الجر ولكن بفتحة بدل الكسرة.

* قصور علل المنع من الصرف عن أداء غايتها، وتأرجحها في العمل بين مفردة وأخرى من بنية واحدة في اللغة، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لمهاجمة هذه العلل، وإن لجأ بعض الدارسين إلى تفسير عدم انطباقها على مفردة ما بأنه شذوذ أو ضرورة تلجأ إليه اللغة بلا مانع. كصرف الممنوع ومنع المصروف ومنع الصرف للعلمية مجردة عن غيرها من العلل.

* إن القول بعلل المنع من الصرف، على حد تعبير علماء السلف في عربيتنا، إنما يقصد به توصيف الهيئة التي تكون عليها المفردة العربية حين منعها من الصرف، والتي تنتظم في بنىً معيّة، للأسماء أو الصفات على حد سواء. فيؤخذ بها ويقاس عليها. وهذا يقينا من كثير من المزالق التي قد تترتب على فهم العلل المانعة من الصرف بأنها علل ملموسة بالنظر إلى المفهوم العام للعلة.

* تارجحت آراء العلماء بشأن القول بوجود الأعجمي في القرآن الكريم، بين مؤيدين ومعارضين ومعتدلين. والحاصل أن القرآن الكريم وإن اشتمل على بعض الألفاظ الأعجمية، فهذا من باب الإعجاز القرآني، الذي لا يخرج القرآن بأي منها عن كونه عربيّاً.

* إن من بين الدلالات التي قد يؤديها مفهوم الألفاظ الأعجمية متجاوزة مفهوم الألفاظ غير العربية أنها تشمل الألفاظ المستغلقة على الفهم بصرف النظر عن لغتها التي تنتمي إليها، والتي تحتاج إلى مزيد بحثٍ لمعرفة كنهها.

* من الممكن أن تكون الألفظ التي وُصِفَت بالعجمة في القرآن الكريم من موروث التراث العربي الموروث عن العرب الأوّل، والذي لم يكن العرب المتأخرون قد اطلعوا عليه. فجاء القرآن الكريم به لهم دستور دين وتاريخ ولغة.

* إن فكرة الحمل على المعنى في تقرير ذكورة اللفظ أو أنوثته كعلة مانعة من الصرف، تعتمد على التخمين والمزاجية المختلفة من فرد لآخر، في تحديد أصل اللفظ. وبالتالي فإننا أحوج لأن نكون أمام مبدأ ثابت يقينا عواقب التخمين والافتراض والمزاجية.

* إن من غير الشائع ومن غير المألوف وصف الممنوع من الصرف بأنه حالة متوسطة بين الإعراب والبناء، أو بأنه حالة متوسطة بين الصرف والمنع من الصرف، على حد تعبير نفر من النحاة.

* من الافتراضات المبررة أن العرب، في فترة من فترات حياتهم، وفي طور من أطوار استعمالهم للغة كانوا لا يفرّقون بين اسم وآخر من حيث الصرف والمنع من الصرف، ثم جاء التفريق بينهما في مرحلة تالية. لكن من الممكن أن تكون القواعد المنظّر لها قد وُضِعَت قبل وضع الشواهد على ذلك، ومن الممكن أن تكون الشواهد التالية قد قيست على شواهد سابقة لوضع اللغة، وردت بالسماع ، حتى وإن جاءت هذه الشواهد بعد مرحلة التقعيد النحوي.

جريدة المصادر والمراجع

* القـــرآن الكريـــــم .

* الأزهـــري ، الإمام زين الدين خالـد :

- شـرح التصريح على التوضيح، دار الفكر - بيـــروت، ج(١ . ٢)، (د.ت)، (د.ط).

* الاستراباذي ، رضـــي الديـــن :

- الوافية في شرح الكافية، المعروف بـ "شرح كافية ابن الحاجب"، تحقيق: د. عبدالحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة - عُمان، ١٩٨٣م، ط(١).

* الأعشـــى ، ميمون بن قيس :

- ديـــوان الأعشـــى، مطبعة المكتبة الثقافية -بيروت، (د.ت)، (د.ط).

* امـــرؤ القيس ، حُـندج بن حجـــر :

- ديـوان امرئ القيس، تحقيق: محمد رضا مروة، الدار العالمية - بيروت، ١٩٩٣م، ط(١).

* الأنبـــاري ، ابـــو البركـــــات :

- أسـرار العربيـة، تحقيق: د. فخري صالح، دار الجيل - بيـروت، ١٩٩٥م، ط(١).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. محـي الديـن عبدالحميـد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج(١ . ٢)، (د.ت)، (د.ط).

* ابـن الأنبـــاري، ابـــو بكـــر :

- إيضـاح الوقف والابتـداء، تحقيق: د. محي الديـن رمضان، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٧٦م، (د.ط).

* انيس، إبراهيم :

- من أسرار اللغة، المكتبة الانجلو أمريكيّة، القاهرة، ١٩٩٨م، ط(٦).

* أيوب، عبدالرحمن :

- البناء الصرفي للأسماء والأفعال العربية، (بحث)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع(٧)، مج(٢)، ١٩٨٢م.

* الباقلاني ، ابو بكر محمد بن الطيب :

- إعجاز القرآن، شرح وتعليق: د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ١٩٩١م، ط(١).

* برجشتر آسر :

- التطوّر النحوي للغة العربية، المركز العربي للبحوث والنشر - القاهرة، ١٩٨١م، (د.ط).

* ابن برهان ، ابو القاسم عبدالواحد :

- شرح اللمع، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ج(٢)، ١٩٨٤م، ط(١).

* بروكلمان، كارل :

- فقه اللغات السامية، ترجمة: د. رمضان عبدالتواب، جامعة الرياض - الرياض، ١٩٧٧م، (د.ط).

* بوبو ،مسعود :

- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، ١٩٨٥م، (د.ط).

* الجرجاني ، عبدالقاهر :

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر-بغداد، ١٩٨٢م، (د.ط).

* جرير :

- ديوان جرير، شرح:د. يوسف عيد، دار القلم-دمشق، ج(٢)، ١٩٨٥م، ط(١).

* الجليس النحوي ، ابو عبدالله الحسين بن موسى :

- ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: د. حنا حداد، منشورات وزارة الثقافة - عَمّان، ١٩٩٤م، ط(١).

* الجنابي، احمد نصيف :

- الصرف وعدم الصرف في أسماء المدن والأمكنة، (بحث)، مجلّة آداب المستنصرية - العراق، ع(٩)، ص ص(١٣-٥٠)، ١٩٨٤م.

* ابن جنّي ، ابو الفتح عثمان :

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية "آفاق عربيّة" - بغداد، ج(١ . ٢ . ٣)، ١٩٩٠م، ط(٤).

- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ج(١ . ٢)، ١٩٨٥م، ط(١).

- اللمع في العربية، تحقيق وتقديم: د. حسين محمد شرف، ١٩٧٨م، ط(١).

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: د. علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر - تركيا، ج(١-٥)، ١٩٨٦م، ط(٢).

* جهاوي، عوض :

- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، ١٩٨٢م، ط(١).

* الجواليقي ، ابو منصور :

- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: د. ف عبدالرحيم، دار القلم - دمشق، ١٩٩٠م، ط(١).

* ابن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن :

- فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن، حققه وخرّج أحاديثه وأكمل

فوائده: د. حسين ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ١٩٨٧م، ط(١).

* ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان :

- الأمالي، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، ودار عمار - الأردن، ج(٢)، ١٩٨٩م، (د.ط).

* الحريري ، أبو محمد القاسم بن علي :

- شرح ملحة الإعراب، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، - الأردن، ١٩٩١م، ط(١).

* حسن ، عباس :

- النحو الوافي، دار المعارف - مصر، ج(١-٤)، (د.ت)، ط(٩).

* ابو حيّان ، محمد بن يوسف الأندلسي :

- البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل الموجود وآخرين، قرظه: د. عبدالحي الفرماوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ج(١-٨)، ١٩٩٣م، ط(١).

* ابن خالويه ، ابو عبدالله الحسين بن احمد :

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٨٥م، (د.ط).

- إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق وتقديم: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ج(١، ٢)، ١٩٩٢م، ط(١).

* الخليل بن احمد الفراهيدي ، ابو عبدالرحمن :

- العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. ربراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، ج(٧)، ١٩٨٢م، (د.ط).

* ضيف، شوقي :

- أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي- بيروت، ١٩٧٨م، ط(١).

* ذو الرمّة ، غيلان بن عقبة العدوي :

- ديوان ذي الرمة، راجعه وقدّم له وأتم شروحه وتعليقاته: زهير فتح الله، دار صادر - بيروت، ١٩٩٥م، ط(١).

* الزبيدي ، محمد مرتضى :

- تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا - بنغازي، مج (٦)، (د.ت)، (د.ط).

* الزجّاج ، ابو إسحاق إبراهيم بن السري :

- ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٩٤م، ط(١).

* الزجّاجي ، ابو القاسم عبدالرحمن :

- الجمل في النحو، تحقيق وتقديم: د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - الأردن، ١٩٨٤م، ط(١).

* الزمخشري ، ابو القاسم جار الله :

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر- بيروت، ج(١، ٢، ٣)، ١٩٨٣م، ط(١).

- المفصّل في علم اللغة، قدم له وراجعه وعلّق عليه: محمد عزالدين السعيدي، دار إحياء العلوم - بيروت، ١٩٩٠م، ط(١).

* زيدان، جرجي :

- اللغة العربية كائن حيّ، دار الهلال - بيروت، (د.ت)، (د.ط).

* السامرائي، إبراهيم :

- فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٧٨م، ط(٢).

* ستيتيّة، سمير :

- رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربيّة، (بحث)، مجلّة آداب جامعة الملك سعود، م(٥)، ص ص(١١٩-١٤٤)، ١٩٩٣م.

* ابن السراج ، أبو بكر :

- الاشتقاق، تحقيق: محمد درويش ومصطفى الحدري، (د.م)، (د.ت)، (د.ط).

- الأصول في النحو، تحقيق وتقديم: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ج(١ . ٢)، ١٩٨٥م، ط(١).

- الموجز في النحو، تحقيق وتقديم، مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، المكتبة اللغوية العربية - بيروت، (د.ت)، (د.ط).

* السهيلي ، أبو القاسم عبدالرحمن :

- الأمالي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة- القاهرة، ١٩٧٠م، ط(١).

- غوامض الأسماء المبهمة والأحاديث المسندة في القرآن، تحقيق: د. هيثم عيّاش، دار الفكر العربي - بيروت، ١٩٨٨م، ط(١).

- نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس - بنغازي، ١٩٧٨م، (د.ط).

* سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :

- الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية - بيروت، ج(١ . ٣)، ١٩٨٨م، ط(٣).

* السيوطي ، جلال الدين :

- الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ج(٢ . ٤)، ١٩٨٧م، (د.ط).

- الاشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٥م، ط(١).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق على حواشيه: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية - بيروت، ج(١)، (د.ت)، (د.ط).
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، ج(١)، ١٩٨٧م، ط(٢).

* الشافعي ، ابو عبدالله محمد بن إدريس :

- الرسالة، تحقيق: محمد سيّد كيلاني، وأحمد محمّد شاكر، مكتبة البابي الحلبي - القاهرة، ١٩٦٩م، (د.ط).

* الشايب ، فوزي :

- منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي، (بحث)، مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق، ج(٤)، مج(٧١)، ص ص (٦٩٤ - ٧٦٧)، تشرين أول، ١٩٩٦م.

* الشريف، حسن :

- تبسيط قواعد اللغة العربية، (بحث)، مجلّة الهلال، القاهرة، ج(٦)، ع(١٠)، ١٩٣٨م.

* الصالح، صبحي :

- دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٦م، ط(١١).

* الصبّان ، ابو العرفان محمد بن علي :

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة إحياء الكتب العربية - القاهرة، ج(٣)، (د.ت)، (د.ط).

* الطبـــري ، أبو جعفر بن جريـــر :

- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، دار المعارف، مصر، ج(١)، (د.ت)، ط(١).

* ابـــن عبـــاس :

- اللغـــات فـي القـرآن، عن إسماعيل بن عمرو المقرئ، عن عبدالله بن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق وشرح: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة - القاهرة، ١٩٤٦م، (د.ط).

* عبدالباقي، محمـد فـــؤاد :

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، ودار المعرفة - بيروت، ١٩٩٤م، ط(٤).

* عبدالتـــواب، رمضـــان :

- فصول في فقه اللغة، دار الحمامي - القاهرة، ١٩٧٣م، ط(١).

* عبدالرحيـــم، عبد الجليـــل :

- لغة القرآن الكريـــم، مكتبة الرسالة الحديثة - بيروت، (د.ت)، (د.ط).

* ابو عبيدة ، معمر بن المثنـــى :

- مجاز القرآن، ج(٢)، (د.ت)، (د.ط).

* ابو عبيد القاسم بن ســلام :

- لغات القبائل الواردة في القرآن، رواية عن الصحابي الجليل: ابن عباس رضي الله عنه، شرح وتعليق وتحقيق: د. عبدالحميد السيّد، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٤م، (د.ت).

* ابن عصفور ، علي بن مؤمـــن :

- المقـرّب، تحقيق: أحمد الحواري، وعبدالله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني - بغداد، ج(١)، ١٩٧١م، ط(١).

* ابـن عقيـل ، قاضي القضاة بهاء الديـن :

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محي الدين

عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ج(١، ٢، ٣)، ١٩٩٠م، (د.ط).

* العكبري ، ابو البقاء عبدالله :

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر - بيروت، ١٩٨٦م، ط(١).

* غرانشيا، غابوتشان :

- نظرية أدوات التعريف والتنكير، ترجمة: جعفر دك الباب - وزارة التعلم العالي، دمشق، ١٩٨٠م، (د.ط).

* الغزالي ، ابو حامد محمد :

- المستصفى من علم الأصول، مكتبة المثنى - بغداد، (د.ت)، (د.ط).

* ابن فارس ، ابو الحسين :

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق : السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، (د.ت)، (د.ط).

* الفارسي ، ابو علي الحسن بن أحمد :

- المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي المنصوري، جامعة بغداد، ١٩٨١م، ط(١).

* الفراء ، ابو زكريا يحيى بن زياد :

- معاني القرآن، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي ومحمد علي النجار، مراجعة: علي النجدي ناصف، دار السرور، ج(١، ٢، ٣، ٤)، (د.ت)، (د.ط).

* الفرزدق ، همام بن غالب :

- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له د. علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٧م، ط(١).

* فريحة، انيس :

- هذا الصرف وهذا النحو، أما لهذا الليل من آخر، (بحث) ، مجلّة الأبحاث

- بيروت، ج(٨)، ع(١)، آذار، ١٩٥٥م.

* القاسم، يحيى :

- في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٤م.

* القرطبي، ابو عبدالله محمد بن أحمد :

- الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلميّة - بيروت، ج(١، ٢، ٤، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٤)، ١٩٩٦م، ط(٥).

* القفطي :

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ج(١)، ١٩٨٦م، ط(١).

* كعب بن زهير :

- ديوان كعب بن زهير، صنعه: أبو سعيد السكري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. حنا الحتي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٩٤م، ط(١).

* ابن مالك، جمال الدين ابو عبدالله :

- شرح الكافية الشافية، تحقيق وتقديم: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث - بيروت، ج(٣)، ١٩٨٢م، ط(٣).

* المبرّد، ابو العباس محمد بن يزيد :

- المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، ج(٣)، ١٣٨٦هـ، (د.ط.).

* المحبي، محمد الأمين بن فضل الله :

- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، تحقيق وشرح: د. عثمان الصيني، مكتبة التوبة - الرياض، ج(١، ٢)، ١٩٩٤م، ط(١).

* مصطفى ، إبراهيم :

- إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م، (د.ط).

* المطلبي غالب :

- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون- العراق، ١٩٧٨م، (د.ط).

* المعري ، أبو العلاء :

- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، (رسالة ماجستير)، تحقيق: ناديا على الدولة، جامعة القاهرة - مصر، ١٩٧٦م، (د.ط).

* ابو المكارم، علي :

- تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة - بيروت، (د.ت)، (د.ط).

* ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم :

- لسان العرب ، دار صادر - بيروت، (د.ت)، (د.ط).

* النحاس ، ابو جعفر :

- إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتب- بيروت، ج(١-٥)، ١٩٨٨م، ط(٣).

* ابن النديم :

- الفهرست، دار المعرفة - بيروت، (د.ت)، (د.ط).

* ابن هشام ، ابو محمد جمال الدين :

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٩٢م، (د.ط).

* ابن هشام ، ابو محمد جمال الدين :

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٩٢م، (د.ط).

* الهيثمي ، نـــور الديـــن :

- مـجـمـع الـزوائـد ومنـبـع الفـوائـد، تحـريـر الحـافـظين: العـراقي وابن حجـر، دار الكتاب العربي- بيـروت، مج (٧)، ١٩٦٧م، ط(٢).

* يـعـقـوب إميـــل :

- فقه اللغة وخصائصها، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٢م، ط(١).

- المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ط(١).

* ابـــن يعيـش ، ابو البقاء موفق الدين يعيش بن علي :

- شرح المفصّـــل، عالم الكتب- بيروت، ج(١، ٩)، (د.ت)، (د.ط).

أ.ذ.

ملخص

العجمة والمنع من الصرف في القرآن الكريم

رسالة ماجستير

إعداد:
حسن علي يوسف الحمد
ماجستير اللغة العربية، لغة ونحو، جامعة اليرموك - ١٩٩٨م.
إشراف:
الدكتور رسلان بني ياسين

تتناول هذه الأطروحة دراسة موضوع العجمة والمنع من الصرف في القرآن الكريم. وقد جعلها الباحث في مقدمة وثلاثة فصول اشتملت سبعة مباحث. أما المقدمة فقد جاءت كاشفة موضّحة لمنهجية البحث ولأهميته ولدواعي اختياره.

هذا وقد جعل الفصل الأول من الأطروحة مهاداً نظريّاً تناول فيه الباحث معطيات التراث اللغوي العربي، فيما يتعلّق بظاهرتي: الصرف والمنع من الصرف من حيث : المفهوم والمصطلح والتسمية والعلل. فكان فرشة قامت عليها دعائم هذا البحث، ومضة كشفت لنا خفاياه، وما اعترى الدارسين بشأنه من خلافات ، كقضيّة العجمة المانعة من الصرف في القرآن الكريم، ومدى قبولها ورفضها بين الدارسين، فكان أن غلب على الفصل الأول الجانب الوصفي.

وفي الفصل الثاني عرّج الباحث على دراسة القضية الجوهر موضع الخلاف. فدرس القرآن الكريم دراسة استخرج من خلالها كل ما وصف بالعجمة من الأعلام والجموع المتناهية والصفات، ثم صنّفها في بُنىً متجانسة خاصة بها، فدرسها مبيّناً: مرات ورودها في القرآن، مرّات صرفها، مرّات منعها من الصرف، مستشهداً بقولات علماء العربية بشأنها، فغلب عليه الجانب التطبيقي.

وفي الفصل الثالث، والأخير تطرّق الباحث إلى الاجتهادات اللغويّة التي قدّمها العلماء والباحثون، قديماً وحديثاً، في فهمهم للمنع من الصرف، من حيث: عليّة المنع من الصرف ودلالته. فغلب عليه الجانب التقييمي.

واستكمالاً فقد ذُيّل البحث بجريدة اشتملت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، لتكون المعين الثرّ الذي لا ينضب في الرجوع إليه، والله الموفّق.

ABSTRACT

Non Arabism and the Indeclinability in the Holy Qur'an

Master Thesis

Prepared by: **Hasan Ali Al-Hamad**

Master of Arabic Language, Yarmouk University -1998.

Supervised by: **Dr.: Raslan Dani Yasin**

The present thesis deals with studying non Arabism and diptote declension in the Holy Qur'an. The study has been classified into an introduction and three chapters which constituted seven fields of research. The introduction exposed the methodology significance and purpose of the study.

The first chapter is a theoretical ground on which the data of the Arabic linguistic tradition is tackled. It concerns the two phenomena of declension and diptote declension with regard to the concept, term, nomenclature and causes. It has , thus , been the ground that holds the bases of the research and the flash that unveils its mysteries. The chapter also elaborates on the disputes that occurred among those who studied such topics as the indeclinable foreign word in the Holy Qur'an and the extent to which it is accepted or rejected by those referred to. Therefore, this first chapter has been characterized as being descriptive.

In the second chapter the researcher tackled studying the essential issue that has been causing dispute. He studied the Holy Qur'an and drew up all proper nouns, finite plurals and adjectives that are considered loanwords. Then, he categorized them all in their homogeneous structures and explicated the frequency of their occurrence in the Holy Qur'an, their declension and their indeclension, citing some relevant sayings by scholars of Arabic. It has thus been characterized as an applied chapter.

In the third and last chapter the researcher tackled the linguistic endeavours ancient and modern researchers and scholars made in their conceptions about the diptote with regard to the reason of indeclining it and its purport. It has thus been characterized as evaluative.

To conclude , the research was annexed by a list of references the researcher relied upon so as to be the inexhaustible lode to refer to.